تحليل تصدير واستيراد بعض المنتجات

استيراد زيوت النخيل

ورقة العمل رقم 229

نوفمبر 2023

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إطار مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر USAID TRADE (عقد رقم 217798 - Trade FFP Subcontract-ECES BPA)؛ حيث تضمن فريق العمل البحثي في المركز المصري للدراسات الاقتصادية القائم على إعدادها د. سحر عبود، اقتصادي رئيسي، ومهند مهدي، اقتصادي، وذلك تحت إشراف دكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز. ويتقدم المركز بالشكر لباقي فريق العمل الذي شارك في إعداد هذه الدراسة ولمجموعة رجال الأعمال الذين ساهموا بتوفير المعلومات اللازمة، كل في قطاعه..

© 2023 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وجميع الآراء الواردة فيها لا تعكس بالضرورة رؤية/ وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من كل من المركز المصري للدراسات الاقتصادية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل جميع الإجراءات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة باستيراد بعض المنتجات المحددة، بما في ذلك المستندات المطلوبة ذات الصلة، والمدة التي تستغرقها الإجراءات (رسميا وفعليا)، والأطراف المعنية؛ حيث طبق المركز في دراسته للمنظومة الحالية نموذج توثيق الأعمال التجارية (BPA Model) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لتيسير التجارة (UN/CEFACT)، مستخدما، لأول مرة في مصر، لغة نمذجة موحدة عالميا بما يسمح بمقارنة الوضع في مصر مع باقي دول العالم. وتحديدا، تختص هذه الدراسة بتحليل إجراءات استيراد زيوت النخيل بالتركيز على منتجات رمز النظام المنسق HS Code 1511، بما في ذلك المستندات المطلوبة ذات الصلة، والمدة التي تستغرقها الإجراءات (رسميا وفعليا)، والأطراف المعنية؛ حيث يعتمد التحليل على مقابلات مع مختلف أصحاب المصلحة/ الأطراف المعنية بكل منتج، بالإضافة إلى مراجعة اللوائح والدراسات المختلفة ذات الصلة، ودراسة العديد من الخبرات الدولية من أجل مقارنة العمليات والإجراءات التجارية المتبعة في هذه الدول، مع تلك المتبعة في مصر، والاستفادة منها في تحسين الإجراءات ذات الصلة في مصر. وتتكون الدراسة من جزئين رئيسيين؛ حيث يستعرض الجزء الأول الوضع الحالي للإجراءات والعمليات التجارية المتعلقة بالمنتجات محل الدراسة، بينما يطرح الجزء الثاني بعض السيناريوهات المقترحة لتحسين الإجراءات، مع اقتراح حلول لها بناء على آراء الأطراف المعنية، وفي ضوء التجارب الدولية وتحليل الخبراء في المركز.

Abstract

This study aims to comprehensively assess both the formal and informal procedures associated with the import process of a specific set of products. In this analysis, ECES has employed the Business Process Analysis (BPA) Model issued by the UN Centre for Trade Facilitation and Electronic Business (UN/CEFACT). Notably, this marks the first time in Egypt that a globally standardized modeling language has been used, enabling a comparative evaluation of Egypt's import processes on a global scale. Specifically, the study delves into the import process of palm oil, focusing on products categorized under HS Code 1511. This analysis covers document requirements, the time required to complete various procedures, and the involved entities. To gather these insights, ECES conducted interviews with different stakeholders for each specific product and reviewed pertinent regulations and studies. International experiences were also studied to benchmark Egypt's trade process against global standards and extract valuable lessons for enhancing the Egyptian trade process. The study comprises two main parts. Part I examines the current state of the detailed trade process pertaining to the reviewed products, labeled as the "As Is" situation. Part II presents scenarios for improving this process, the "To Be" scenario, along with recommended corrective actions based on stakeholders' input, international best practices, and ECES' analysis.

استيراد زيوت النخيل (رمز النظام المنسق 1511)

الجزء الأول: الوضع الحالي

مقدمة

تركز هذه الدراسة على تحليل إجراءات استيراد زيوت النخيل باستخدام منهج تحليل إجراءات الأعمال التجارية؛ حيث تنقسم إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول، ويقوم بتحليل الوضع الحالي (الوضع كما هو) ويضم أربعة أقسام على النحو التالي: 1) وصف شامل لقطاع الأغذية والزيوت، بما في ذلك هيكل الصناعة والتحديات القائمة؛ 2) سرد لعمليات الإنتاج والتجارة في زيت النخيل (رمز النظام المنسق 1511)؛ 3) توثيق مفصل لإجراءات الاستيراد المرتبطة بالمنتج المحدد محل التركيز (رمز النظام المنسق: 1511)؛ و4) مخطط الإطار الزمني لإجراءات استيراد زيت النخيل إلى مصر. أما الجزء الثاني فيطرح سيناريوهات مقترحة لتحسين الإجراءات، ويتضمن المنهجية المستخدمة في إعدادها.

1- وصف القطاع - الصناعات الغذائية وقطاع الزيوت[1] الفرعي

يبدأ الوصف بنظرة عامة مفصلة على الصناعات الغذائية ككل ثم ينتقل إلى معلومات محددة حول الزيوت. يتضمن هذا الوصف أحدث توزيعات الشركات والتوظيف المتوفرة في القطاع في جميع المحافظات المصرية وما تشير إليه ضمنيًا، والأداء التجاري للقطاع، والتحديات الرئيسية، لا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19 والديناميكيات العالمية الأخيرة.

1-أ أحدث توزيعات المشروعات والتوظيف الخاصة بالصناعات الغذائية على جميع المحافظات المصرية

يأتي قطاع الأغذية كأكبر صناعة تحويلية من حيث عدد العمالة من إجمالي 24 صناعة أخرى في عام 2019، كما هو موضح في (الشكل 1-1). فهو يمثل 23.2 في المائة من إجمالي العمالة في الصناعة التحويلية. وهذا يعكس قدرة التوظيف العالية لهذه الصناعة، كونها واحدة من الصناعات التحويلية الأكثر كثافة من حيث استخدام العمالة. يهيمن الذكور (حوالي 95٪) على القطاع كما هو الحال في جميع الصناعات التحويلية في مصر (الشكل 1-2).

الشكل 1-1: ترتيب الصناعات التحويلية حسب النسبة المئوية للعمالة (2019)

[1] صناعة الزيوت على النحو المحدد في خريطة التجارة هي "الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها" ذات رمز النظام المنسق 15.

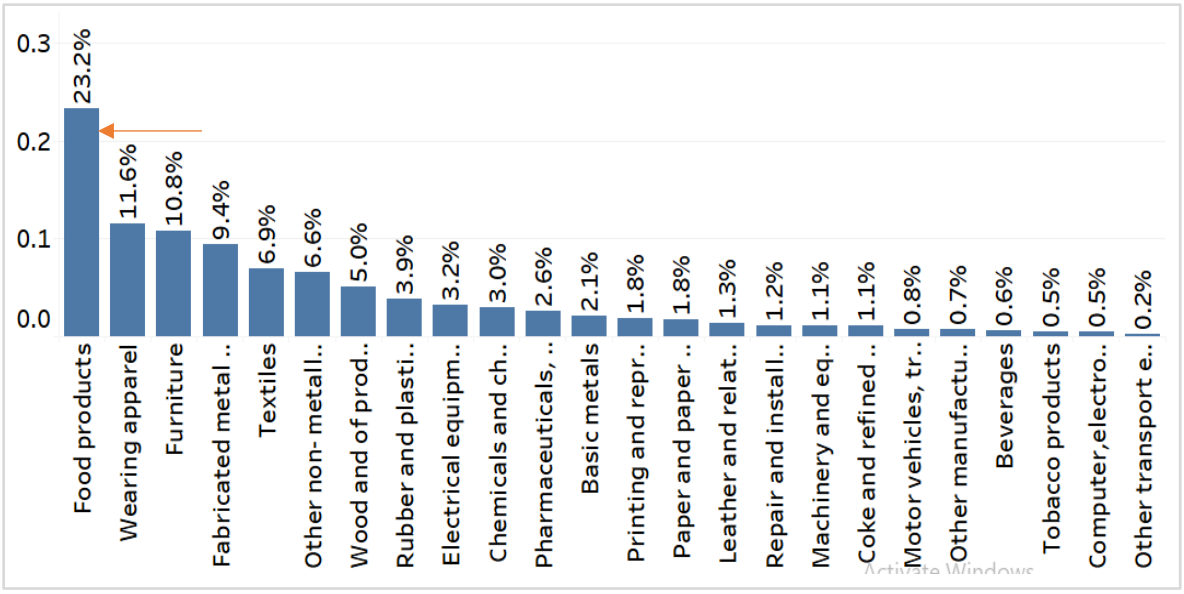

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

الشكل 1-2: توزيع العمالة في الصناعات التحويلية حسب النوع (الإناث باللون الأزرق)

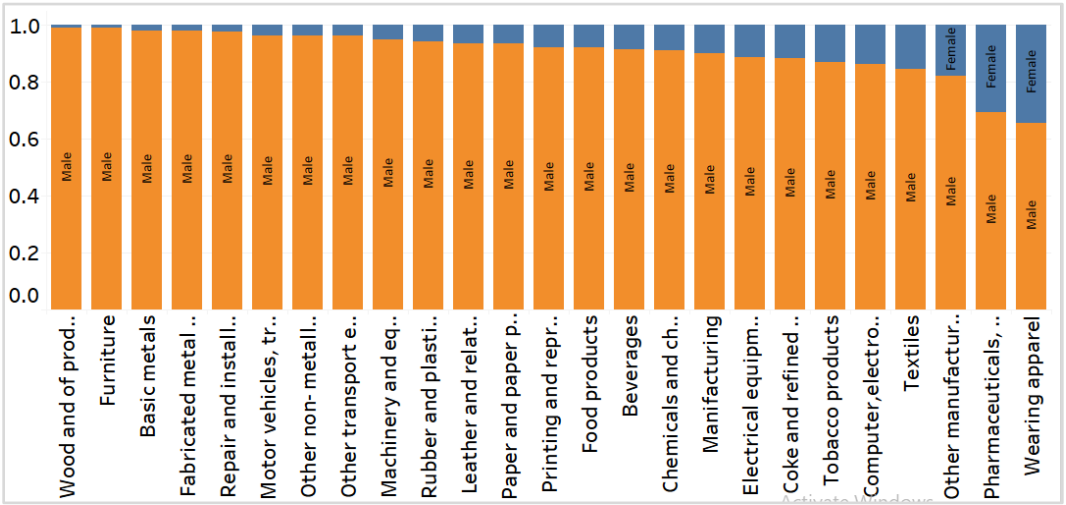

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

توضح الأشكال (1-3 & 1-4) و(1-5 & 1-6) توزيع منشآت الصناعات الغذائية والعمالة على جميع المحافظات المصرية من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين في كل محافظة، وكذلك التوزيع النسبي لكلا المتغيرين. العدد الإجمالي للمنشآت في جميع المحافظات الـ 27 يبلغ 68617، بإجمالي عمالة يبلغ 518132. تُظهر جميع الأشكال بوضوح أن الصناعات الغذائية موجودة في جميع المحافظات على مستوى أو آخر مع عدم وجود محافظة فردية تمثل أكثر من 10٪ من إجمالي المؤسسات أو حوالي 13 ٪ من إجمالي العمالة. وهذا يعني عدم وجود تركز ملحوظ في أي محافظة على حدة. ومن المهم ملاحظة أن توزيع العمالة، على الرغم من إظهاره لنمط عام مشابه لتوزيع المنشآت، يظهر تحيزًا واضحًا تجاه المحافظات الحضرية. وتمثل القاهرة والجيزة والإسكندرية مجتمعة 36.2٪ من إجمالي العمالة.

الشكل 1-3: إجمالي عدد منشآت الصناعات الغذائية لكل محافظة

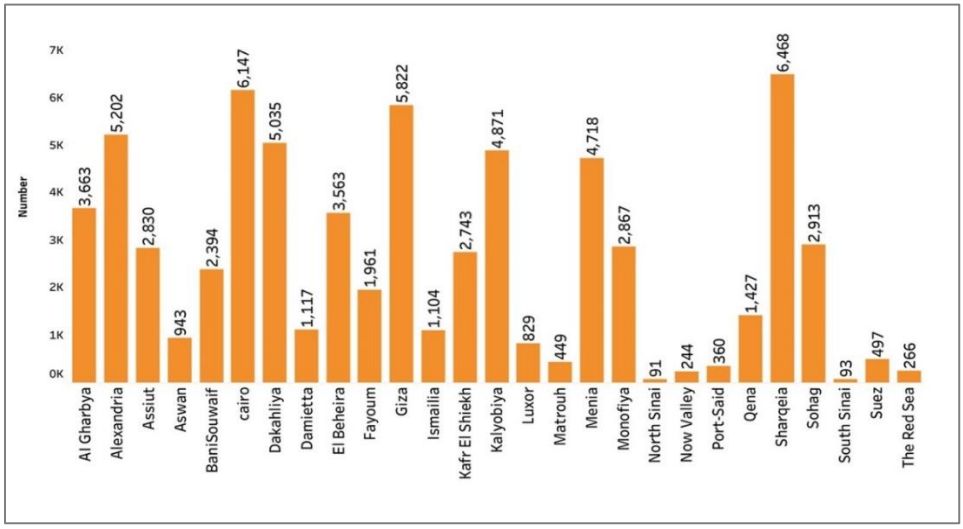

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

الشكل 1-4: التوزيع النسبي لمنشآت الصناعات الغذائية لكل محافظة

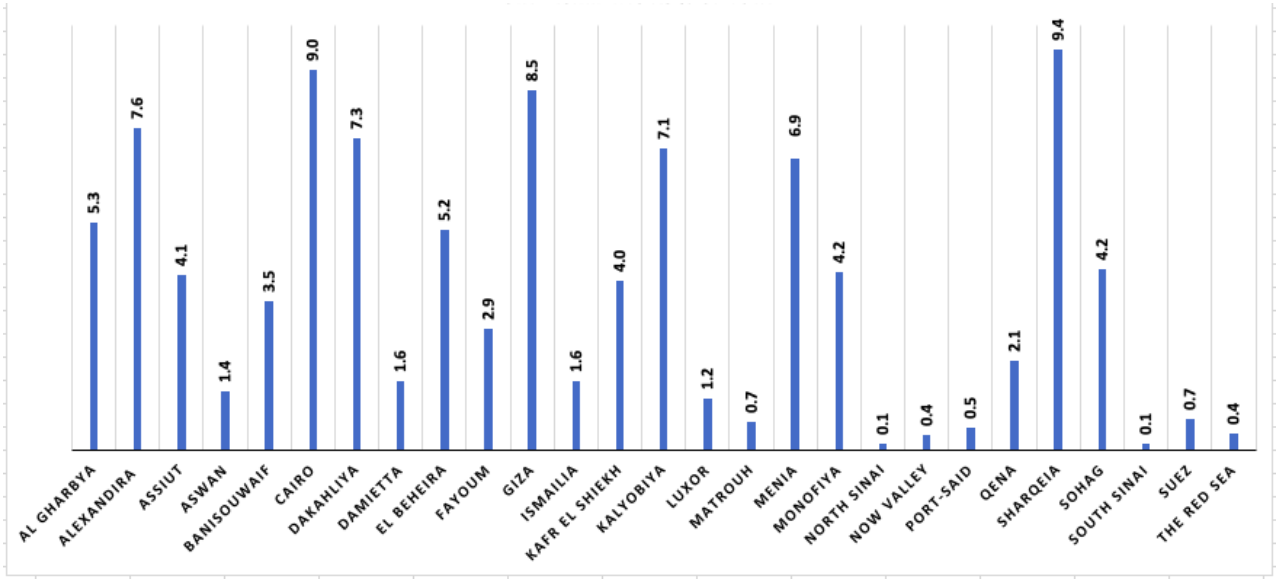

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

الشكل 1-5: إجمالي عدد العاملين في الصناعات الغذائية لكل محافظة

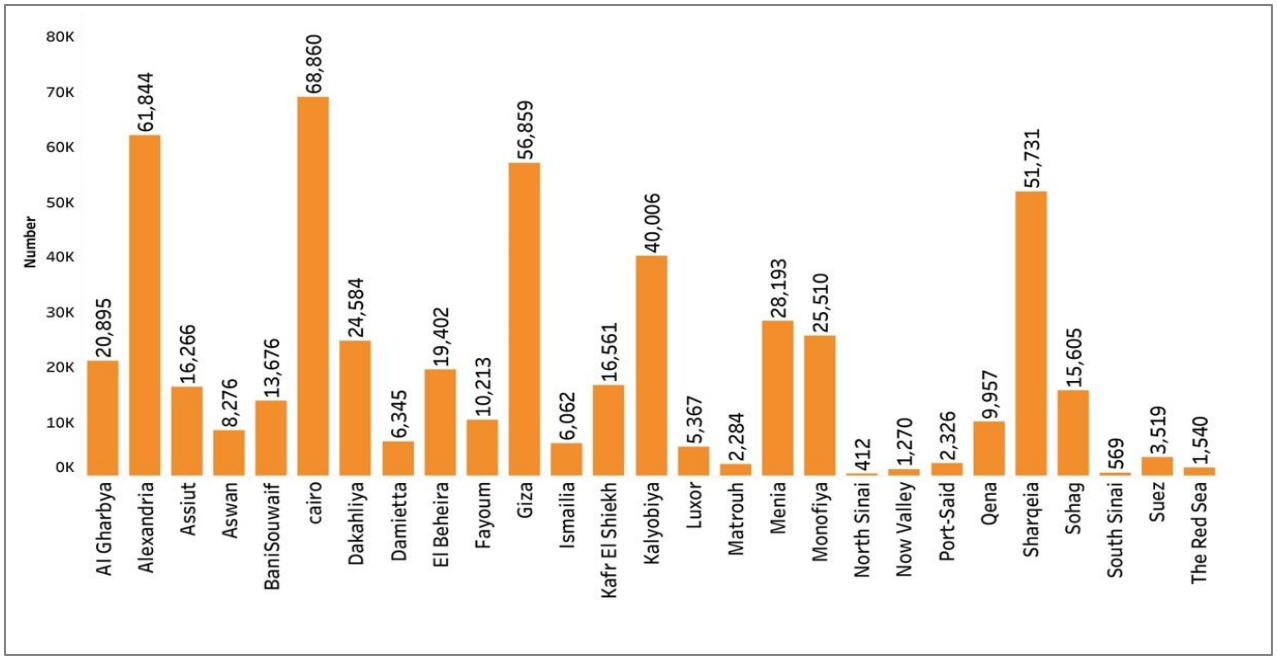

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

الشكل 1-6: التوزيع النسبي للعاملين في الصناعات الغذائية لكل محافظة

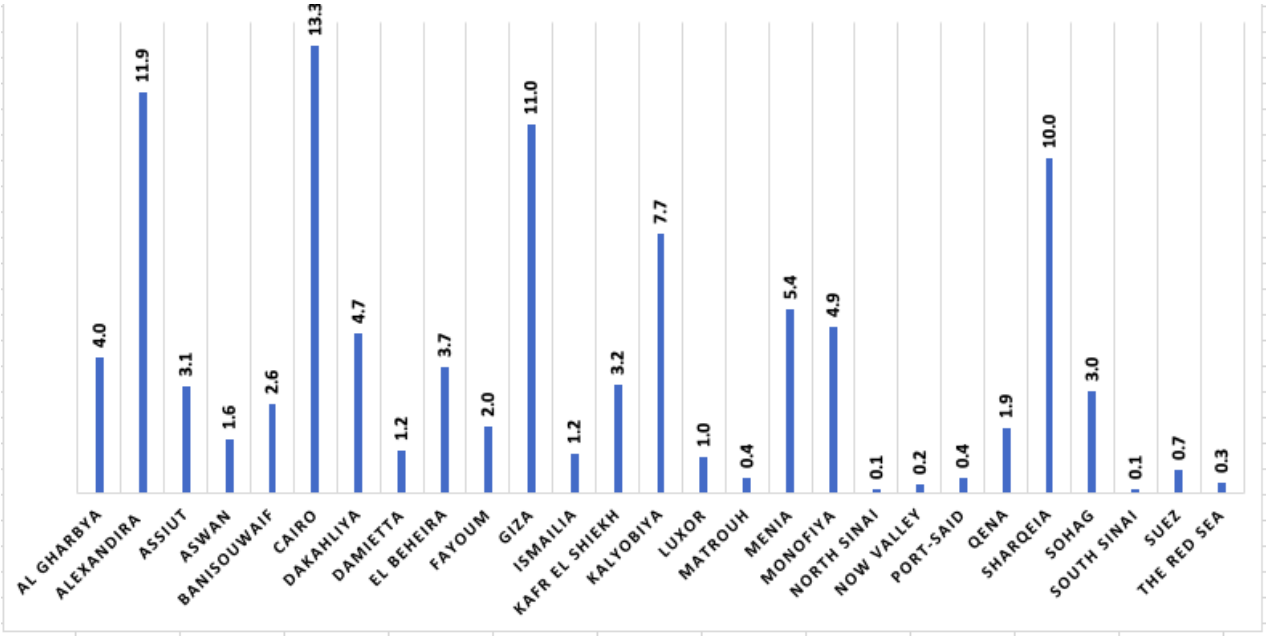

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019)

يقسم الجدول (1-1) (والرسوم البيانية الدائرية اللاحقة) أدناه المحافظات إلى أربع مجموعات حسب مستوى تركز المنشآت والتوظيف. تمثل محافظات المجموعة (أ) 55.8٪ من إجمالي المنشآت و64٪ من إجمالي العمالة. وتتكون المجموعة من الشرقية (9.4٪)، والقاهرة (9.0٪)، والجيزة (8.5٪)، والإسكندرية (7.6٪)، والدقهلية (7.3٪)، والقليوبية (7.1٪) والمنيا (6.9٪). وجميعها محافظات تقع في منطقة الدلتا باستثناء المنيا التي تنتمي إلى صعيد مصر، وتمثل أقل نسبة بين مجموعة المحافظات الكبرى. وتمثل المجموعة (ب) تركزًا أقل لمؤسسات الصناعات الغذائية والتوظيف (حوالي النصف)، لكن التركز لا يزال حول منطقة الدلتا بأربع محافظات. المجموعة (ج)، بتركز أقل يبلغ 14.3٪ من إجمالي الشركات و11.5٪ من إجمالي العمالة، تقع معظمها حول صعيد مصر (بنى سويف (3.5٪)، والفيوم (2.9٪)، وقنا (2.1٪)، وأسوان (1.4٪) والأقصر (1.2٪)). وتمثل المجموعات (أ) و(ب) و(ج) مجتمعة 97٪ من إجمالي الشركات وإجمالي العمالة. المجموعة (د) تمثل ما لا يزيد عن 2.9٪ من إجمالي المنشآت، و2.2٪ من إجمالي العمالة، وتتكون من جميع المحافظات الحدودية بالإضافة إلى البحر الأحمر والسويس وبورسعيد.

يشير الوجود المحدود لمؤسسات الصناعات الغذائية في المجموعتين (ج) و(د) إلى وجود مجال لظهور مشاريع جديدة في هذه المحافظات. ويتزامن هذا أيضًا مع انتشار الفقر في هذه المحافظات، إلى جانب ارتفاع معدل الأسر التي تعيلها نساء.

يُظهر تحليل مماثل لمختلف القطاعات الفرعية نفس التحيز تجاه المحافظات في المجموعتين (أ) و(ب)، باستثناء الزيوت والحبوب التي تظهر توزيعًا أكثر عدالة، ربما لأن هذه الصناعات أساسية في طبيعتها وأقل كثافة من حيث رأس المال، وهو ما سيتم توضيحه بالتفصيل في القسم التالي.

الجدول 1-1: توزيع المنشآت والتوظيف حسب مجموعات المحافظات

مجموعات المحافظات	توزيع المنشآت	توزيع العمالة
أ: الشرقية، القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، الدقهلية، القليوبية، المنيا	٪55.8	٪64
ب: الغربية، البحيرة، المنوفية، سوهاج، أسيوط، كفر الشيخ	٪27	٪21.9
ج: بني سويف، الفيوم، قنا، الإسماعيلية، دمياط، أسوان، الأقصر	٪14.3	٪11.5
د: البحر الأحمر، السويس، جنوب سيناء، مطروح، شمال سيناء، الوادي الجديد، بورسعيد	٪2.9	٪2.2

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

الشكل 1-7: توزيع المنشآت العاملة في الصناعات الغذائية

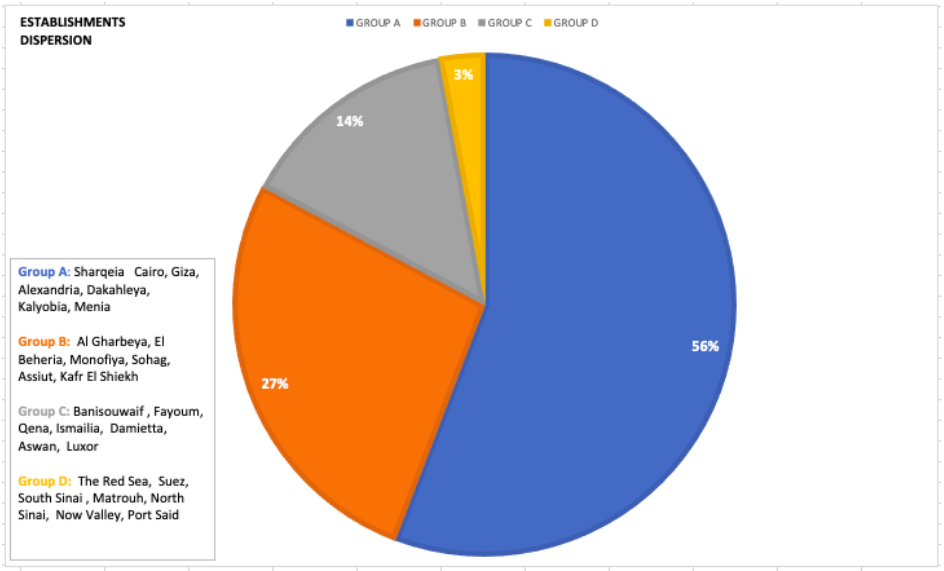

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019) .

الشكل 1-8: توزيع التشغيل في الصناعات الغذائية

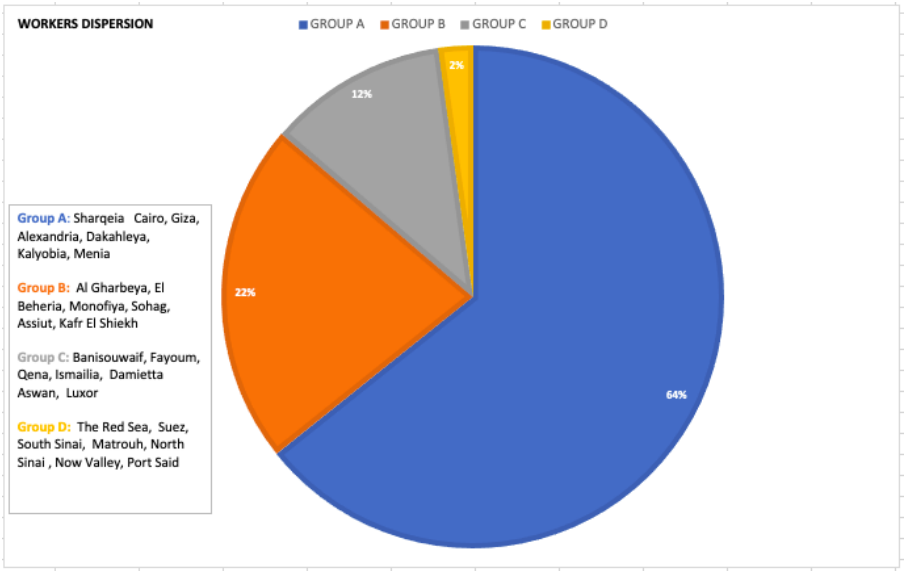

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019)

حجم المنشآت مقاسا بعدد العمال

يوضح الشكل (1-7) توزيع منشآت القطاع حسب الحجم، بينما يوضح الشكل (1-8) التوزيع النسبي لها. ويتضح من الشكلين هيمنة المشروعات متناهية الصغر على قطاع الصناعات الغذائية، حيث تستوعب 88.5٪ من إجمالي العمالة، بينما لا تزيد هذه النسبة في المنشآت الصغيرة عن 10.5٪، وتكاد لا تذكر في المنشآت المتوسطة والكبيرة (0.7٪ و0.2٪ على التوالي من إجمالي العمالة). ويشير توزيع المنشآت وفقا لحجمها إلى أمرين: 1- لا يزال هناك مجال لخلق فرص عمل في المناطق الفقيرة لأن المنشآت في هذا القطاع كثيفة العمالة وبمتطلبات استثمار منخفضة؛ و2- لا يزال هناك مجال للتوسع بالنسبة للشركات الأكبر

التي يعمل بها أكثر من 100 عامل، والتي قد تكون أكثر كثافة من حيث رأس المال ولكن لديها القدرات اللازمة لاستيعاب مزيد من العمالة الماهرة، وإنشاء تجمعات عنقودية من المنشآت الأصغر حجما والتي تظهر عادة حول المنشآت الكبيرة.

الشكل 1-9: توزيع منشآت القطاع حسب الحجم (مقاسا بعدد العمالة)

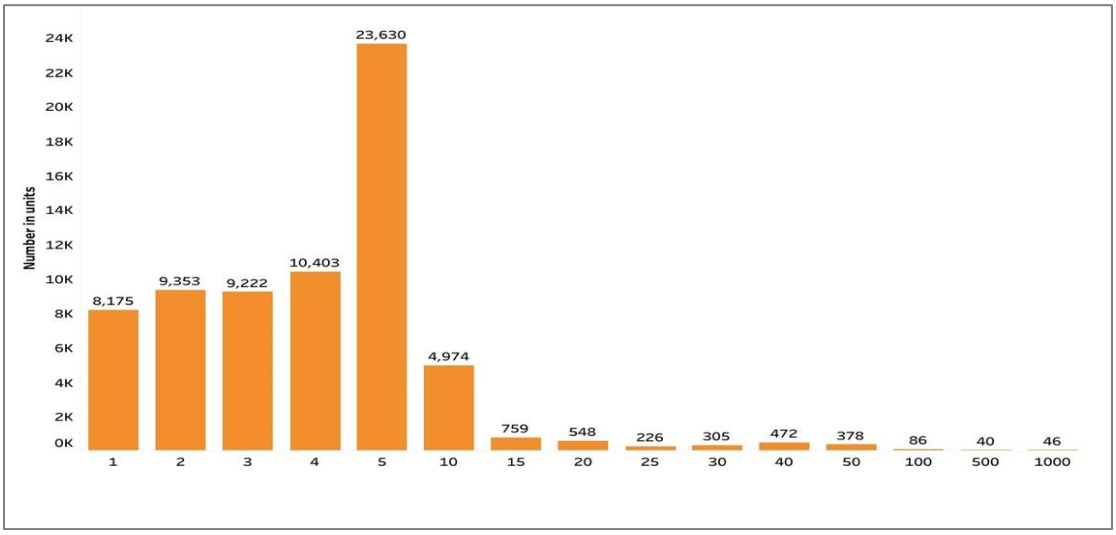

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

الشكل 1-10: التوزيع النسبي لمنشآت القطاع حسب الحجم (مقاسا بعدد العمالة)

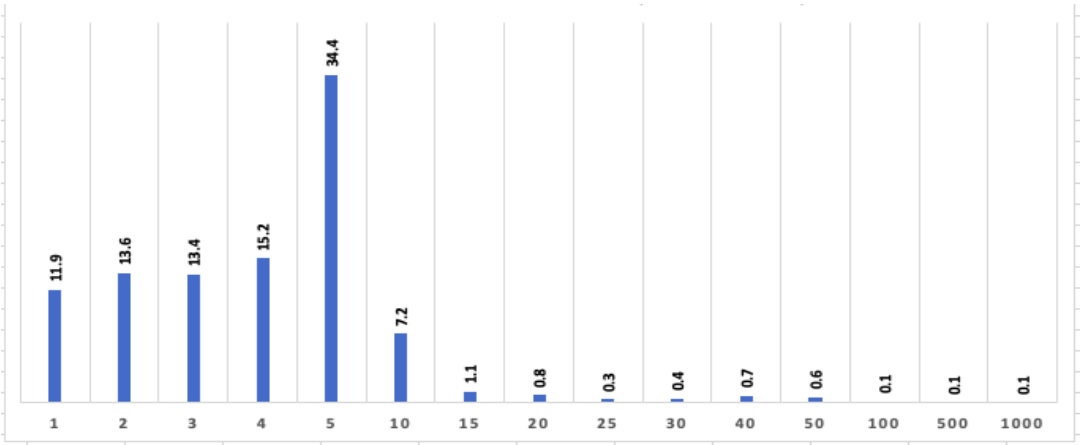

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

1-ب مشروع قطاع الزيوت الفرعي وتوزيعات التوظيف على جميع محافظات مصر

توضح الأشكال (1-11 و1-12) و(1-13 و1-14) توزيع المنشآت والتوظيف لقطاع الزيوت الفرعي في جميع المحافظات المصرية من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين في كل محافظة بالإضافة إلى التوزيع النسبي لكلا المتغيرين. العدد الإجمالي للمنشآت في جميع المحافظات الـ 27 يبلغ 133، بإجمالي عمالة يبلغ 8081. تُظهر جميع الأرقام بوضوح أن صناعة الزيت موجودة في جميع المحافظات على مستوى أو آخر مع عدم وجود محافظة فردية تمثل أكثر من 14٪ من إجمالي المؤسسات أو حوالي 32٪ من إجمالي العمالة. وهذا يعني أنه لا يوجد تركز ملحوظ للمنشآت في أي محافظة فردية. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن توزيع العمالة لا يتناسب مع توزيع المنشآت، حيث يُظهر الأول تحيزًا واضحًا تجاه ثلاث محافظات: تمثل الإسكندرية والشرقية والقليوبية مجتمعة 79.6٪ من إجمالي العمالة.

الشكل 1-11: التوزيع النسبي لمنشآت قطاع الزيوت الفرعي في كل محافظة

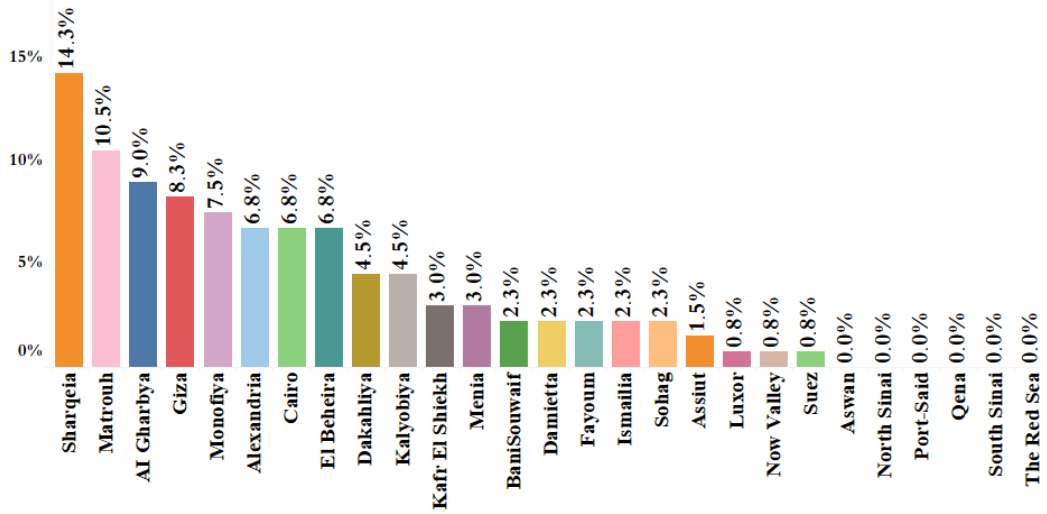

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

الشكل 1-12: إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع الزيوت الفرعي

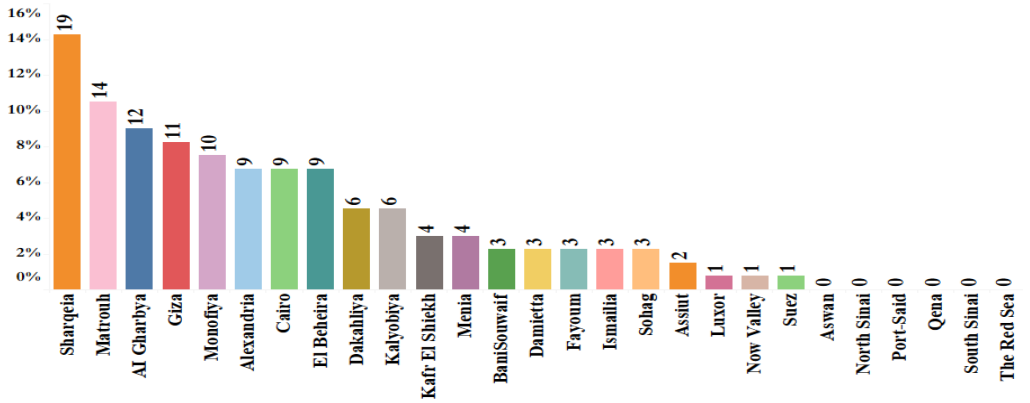

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

الشكل 1-13: التوزيع النسبي للعاملين في قطاع الزيت الفرعي في كل محافظة

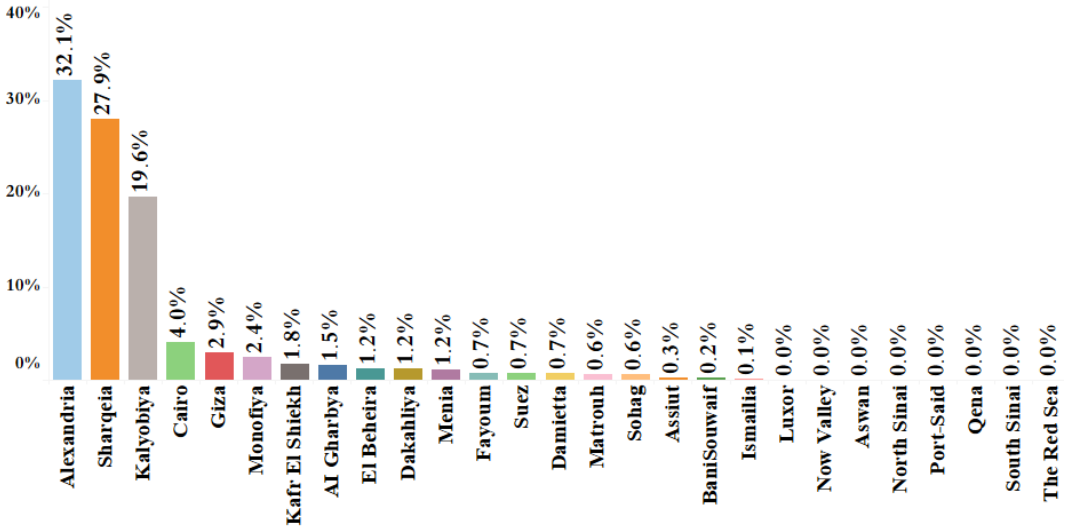

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

الشكل 1-14: إجمالي عدد العاملين في قطاع الزيت الفرعي لكل محافظة

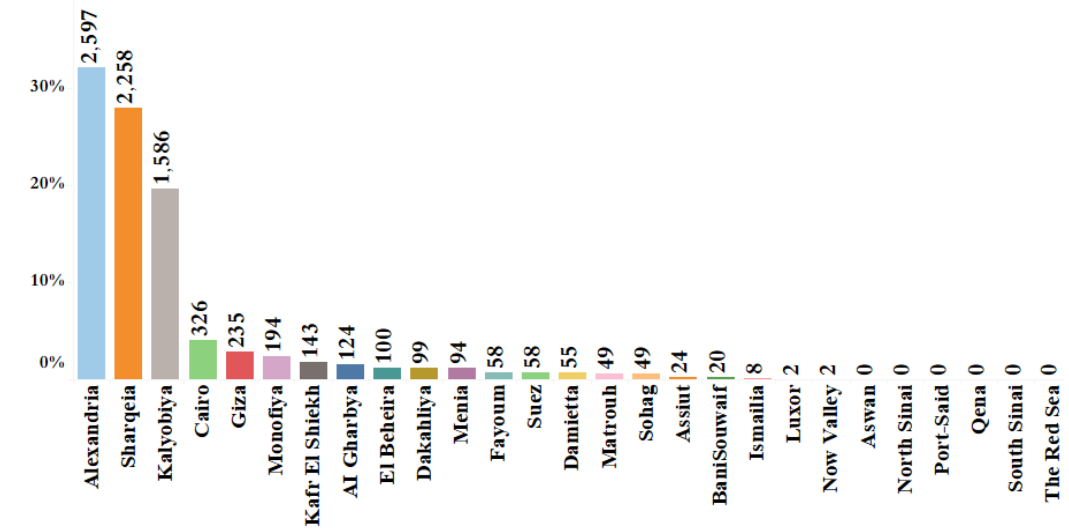

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

تقسم المخططات الدائرية أدناه المحافظات إلى أربع مجموعات حسب مستوى تركز المنشآت والعمالة، كما رأينا سابقًا في الرسوم البيانية للصناعات الغذائية ككل. وتمثل محافظات المجموعة (أ) 50٪ من إجمالي المنشآت و36٪ من إجمالي العمالة. وتتكون المجموعة من الشرقية والجيزة والغربية والمنوفية ومطروح. وتشكل المجموعة (ب) تركزًا أقل لمنشآت الصناعات الزيتية (29٪) ولكن تركزًا أعلى للعمالة (58٪). وتمثل المجموعة (ج)، بتركز أقل، نسبة 17٪ من إجمالي المنشآت و5٪ من إجمالي العمالة. وتشكل المجموعات (أ) و(ب) و(ج) مجتمعة 96٪ من إجمالي المنشآت و99٪ من إجمالي العمالة. وتتكون المجموعة

(د)، التي تمثل ما لا يزيد عن 4٪ من إجمالي المنشآت و1٪ من إجمالي العمالة، من جميع المحافظات الحدودية بالإضافة إلى البحر الأحمر والسويس وبورسعيد وأربع محافظات من صعيد مصر.

ويشير الوجود المحدود لمنشآت الصناعات الغذائية في المجموعة (د) إلى وجود مجال لظهور مشاريع جديدة في هذه المحافظات.

الشكل 1-15: توزيع المنشآت العاملة في قطاع الزيوت الفرعي.

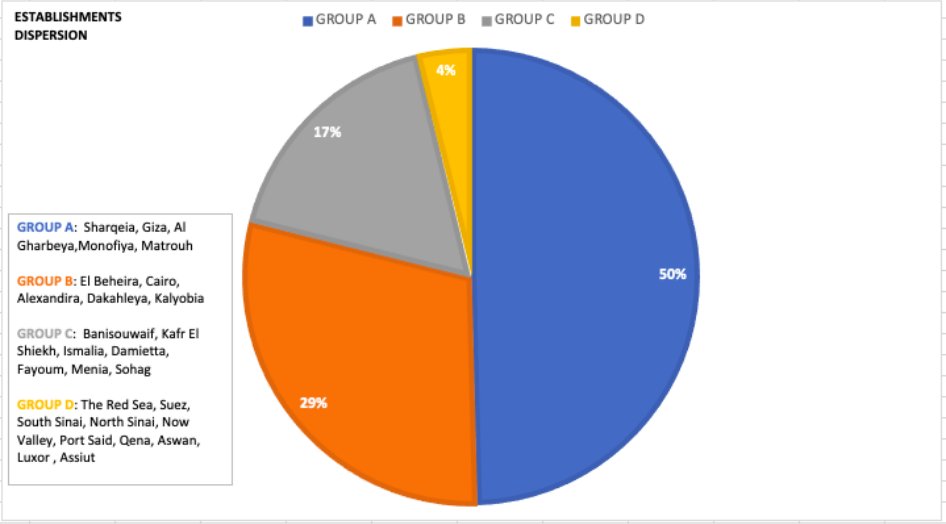

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

الشكل 1-16: توزيع العاملين في قطاع الزيوت الفرعي.

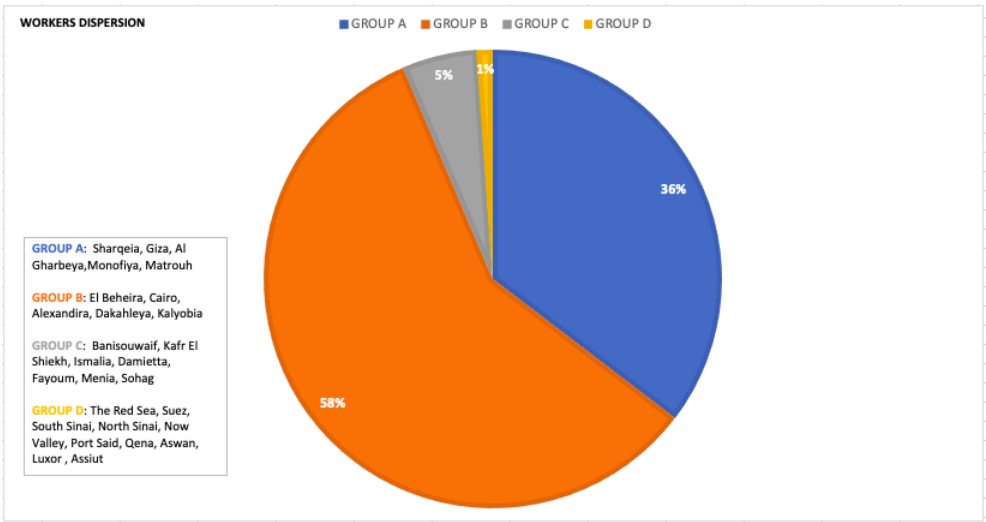

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية (2019).

1-ج الأداء التجاري لقطاع الصناعات الغذائية 2 مع التركيز على الزيوت

وبحسب الجدول (1-2)، بلغت قيمة واردات مصر من المنتجات الغذائية 3.4 مليار دولار في عام 2021. وأهم البلدان التي تستورد منها مصر هي: إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا والبرازيل وتايلاند ونيوزيلندا وهولندا والاتحاد الروسي وفرنسا وأيرلندا.

أما بالنسبة للصادرات، فقد بلغت قيمة صادرات مصر من المنتجات الغذائية 2.5 مليار دولار عام 2021. وأهم البلدان التي تصدر مصر إليها هي: المملكة العربية السعودية، الأردن، المغرب، ليبيا، السودان، دولة فلسطين، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن.

الجدول 1-2: الهيكل التجاري لقطاع الصناعات الغذائية في عام 2021

القيمة المستوردة عام 2021 (بالألف دولار)	% من إجمالي واردات مصر عام 2021 (٪)	% من واردات مصر من الصناعات التحويلية عام 2021 (٪)	قيمة الصادرات عام 2021 (بالألف دولار)	% من إجمالي صادرات مصر عام 2021 (٪)	% من صادرات الصناعة التحويلية المصرية عام 2021 (٪)
3358466	٪4.6	٪6.2	2543880	٪6.3	٪9.8

المصدر: محسوبة على أساس بيانات خريطة التجارة (2021)

فيما يتعلق بالمنتج المحدد محل الاهتمام في هذه الدراسة رمز النظام المنسق 1511، يوضح الجدول (1-3) الأداء التجاري المحدد لجميع المنتجات تحت فئة رمز النظام المنسق 15، كما يبين بوضوح أنه يمثل وحده 71.8٪ من إجمالي الواردات من رمز النظام المنسق 15 ونسبة 28.5٪ من إجمالي واردات الصناعات الغذائية، ويمكن تفسير ذلك بأن زيت النخيل مستورد بالكامل وليس محلي الصنع.

---

2 رموز النظام المنسق وبطاقات المنتجات:

04 منتجات الألبان؛ بيض الطيور؛ عسل طبيعي؛ المنتجات الصالحة للأكل من أصل حيواني، غير مذكورة ولا مدرجة في مكان آخر

15 شحوم وزيوت حيوانية أو نباتية ومنتجاتها؛ دهون غذائية محضرة؛ شموع حيوانية أو نباتية

16 محضرات اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات أو اللافقاريات المائية الأخرى

17 سكر ومصنوعات سكرية

18 محضرات الكاكاو والكاكاو

19 محضرات حبوب أو دقيق أو نشاء أو لبن؛ منتجات المعجنات

20 محضرات خضروات أو فواكه أو مكسرات أو أجزاء أخرى من النباتات

21 محضرات غذائية متنوعة

22 مشروبات، وكحوليات وخل

23 بقايا ونفايات الصناعات الغذائية؛ علف محضر للحيوانات

24 التبغ وبدائل التبغ المصنعة

وتجدر الإشارة إلى أن بعض العناصر لديها صافي تصدير أعلى من الواردات، مثل زيت فول الصويا حيث لا يتم استخدامه بكثرة بمفرده في مصر، بل يستخدم كأحد مكونات زيت مخلوط، وتستورد مصر بكميات أكبر فول الصويا (بذور) اللازم لتصنيع الزيوت المخلوطة.

بشكل عام، تجاوزت واردات مصر من الزيوت صادراتها بهامش كبير، حيث شهد الميزان التجاري من فئة رمز النظام المنسق 15 عجزًا بنحو مليار دولار عام 2021.

الجدول 1-3: الأداء التجاري لرمز النظام المنسق 15 في الصناعات الغذائية ووضع رمز النظام المنسق 1511 (2021)

الرمز	بطاقة المنتج	القيمة المستوردة في عام 2021 بالألف دولار	الحصة ٪ من إجمالي واردات المنتج (15)	قيمة الصادرات في عام 2021 بالألف دولار	الحصة٪ من إجمالي صادرات المنتج (15)	الميزان التجاري 2021 بالألف دولار	الحصة ٪ من إجمالي واردات الصناعات الغذائية
1501	دهن الخنزير، بما في ذلك شحم الخنزير، ودهن الدواجن، المصنوع أو المستخرج بطريقة أخرى (باستثناء شحم الخنزير الإستيارين ... إلخ	55	0.004	86	0.0002	31	0.002
1502	دهون الأبقار والأغنام والماعز (باستثناء الزيت والأوليستارين)	6411	0.48	غ / م	0.0000	6411-	0.19
1504	الدهون والزيوت وأجزاؤها من الأسماك أو الثدييات البحرية، مكررة أو غير مكررة (باستثناء ...	2798	0.21	غ / م	0.0000	2798-	0.08
1505	شحوم الصوف والمواد الدهنية المشتقة منها، بما في ذلك اللانولين	270	0.02	274	0.0006	4	0.01
1507	زيت فول الصويا وجزيئاته، مكرر أو غير مكرر (باستثناء المعدل كيميائيًا)	53301	3.99	246131	0.54	192830	1.59
1508	زيت الفول السوداني وجزيئاته، مكرر أو غير مكرر ولكن غير معدل كيميائيا	1	0.0001	197	0.0004	196	0.00003
1509	يتم الحصول على زيت الزيتون وجزيئاته من ثمار شجرة الزيتون بوسيلة ميكانيكية فقط ...	3552	0.27	2842	0.01	710-	0.11
1510	زيوت أخرى وجزيئاتها مستخلصة فقط من الزيتون، مكررة أو غير مكررة ...	3497	0.26	290	0.00	3207-	0.10
1511	زيت النخيل وجزيئاته، مكرر أو غير مكرر (باستثناء المعدل كيميائيا)	957790	71.78	31448	0.07	926342-	28.52
1512	زيت بذور عباد الشمس أو القرطم أو بذور القطن وجزيئاتها، مكررة أو غير مكررة، ...	134666	10.09	66559	0.15	68107-	4.01

الرمز	بطاقة المنتج	القيمة المستوردة في عام 2021 بالألف دولار	الحصة ٪ من إجمالي واردات المنتج (15)	قيمة الصادرات في عام 2021 بالألف دولار	الحصة٪ من إجمالي صادرات المنتج (15)	الميزان التجاري 2021 بالألف دولار	الحصة ٪ من إجمالي واردات الصناعات الغذائية
1513	"جوز الهند" "لب جوز الهند" أو زيت نواة النخيل أو زيت باباسو وجزيئاته، مكرر أو غير مكرر، ...	41823	3.13	67	0.0001	41756-	1.25
1514	زيت اللفت أو الكرنب أو الخردل وجزيئاته، مكرر أو غير مكرر، ولكن ليس معدل كيميائيًا ...	1458	0.11	71	0.0002	1387-	0.04
1515	الدهون والزيوت النباتية الثابتة، بما في ذلك زيت الجوجوبا، وجزيئاتها، مكررة أو غير مكررة ...	50134	3.76	22,066	0.05	28,068-	1.49
1516	الدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية وجزيئاتها، مهدرجة جزئيًا أو كليًا، بين الإسترات، ...	65232	4.89	11749	0.03	53483-	1.94
1517	السمن النباتي، ومخاليط أو مستحضرات أخرى صالحة للأكل من دهون أو زيوت حيوانية أو نباتية وزيوت صالحة للأكل ...	9051	0.68	46807	0.10	37,756	0.27
1518	الدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية وجزيئاتها، مسلوقة، مؤكسدة، مجففة، كبريتية، ...	3511	0.26	26500	0.06	22989	0.10
1520	الجلسرين الخام، مياه الجلسرين، والجليسرول	658	0.05	212	0.0005	446-	0.02
1521	شموع الخضر وشمع العسل وغيرها من شموع الحشرات والعنبرية سواء مكرر أو غير مكرر او ملون ...	141	0.01	274	0.0006	133	0.004
1522	ديغراس؛ المخلفات الناتجة عن معالجة المواد الدهنية أو الشموع الحيوانية أو النباتية	19	0.001	74	0.0002	55	0.001
إجمالي رمز النظام المنسق 15		1334368		455,647		878,721-	

المصدر: محسوبة على أساس بيانات خريطة التجارة (2021).

1 د- الأداء التجاري لقطاع الزيوت الفرعي أثناء وبعد كوفيد -19

الصناعات الغذائية من ضمن قائمة الصناعات التي صنفها المركز المصري للدراسات الاقتصادية من الصناعات التي استفادت من الأزمة، وهي مجموعة الصناعات التي شهدت طلبًا كبيرًا خلال الجائحة في المرحلة الأولى على الأقل. جاء ذلك بسبب انتشار الذعر بين المواطنين بعد قرار تعليق الدراسة.

والملاحظة السابقة واضحة جدًا من الأرقام التجارية لواردات مصر من زيت النخيل من أكبر مصّدرين: إندونيسيا وماليزيا كما هو موضح في الشكل (1-17) أدناه.

شهدت الصادرات إلى كل من ماليزيا وإندونيسيا زيادة مطردة من عام 2019 إلى عام 2021. ويلاحظ أن الصادرات الماليزية إلى مصر من زيت النخيل زادت في عام 2020 بنسبة ضخمة بلغت 279٪ مقارنة بعام 2019 و42٪ عام 2021 مقارنة بالعام السابق.

الشكل 1-17: واردات مصر من ماليزيا وإندونيسيا من 2019 إلى 2021

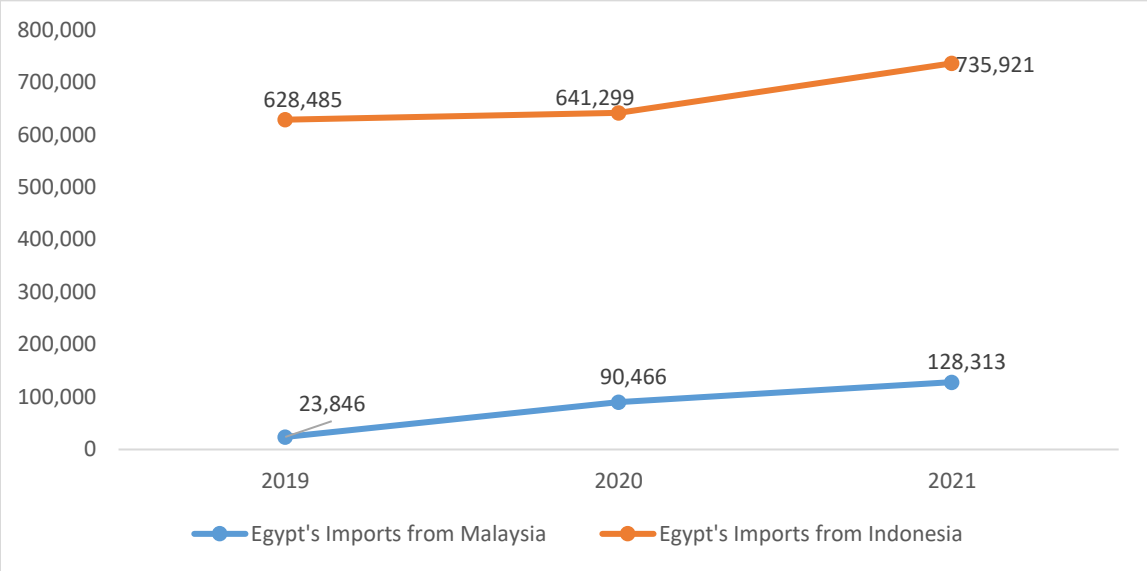

المصدر: محسوب بناء على بيانات 2021 *trade map data*

2- السرد المتعلق بعمليات الإنتاج والتجارة (رمز النظام المنسق 1511)

تنقسم الزيوت المستوردة إلى مصر إلى ثلاثة أنواع[3]: 1) زيت النخيل (تستورد مصر جميع احتياجاتها من زيت النخيل ومشتقاته)، 2) زيت فول الصويا (يتم استيراد فول الصويا ومنه يتم تصنيع الزيت)، و3) زيت عباد الشمس (معظمه مستورد على شكل زجاجات كاملة).

يتكون سوق زيت النخيل من حوالي 100 شركة، ويتركز بين أربع جهات فاعلة رئيسية في سوق الاستيراد:

[3] المرفق 1: نظرة عامة على الهيكل التجاري والإنتاج المحلي من الزيوت.

1. الشركة المتحدة لتصنيع الزيوت والمنظفات، المنطقة الصناعية 2، مدينة العاشر من رمضان
2. مجموعة صافولا، الحي السادس، مدينة نصر
3. ارما، المنطقة الصناعية الثانية، مدينة العاشر من رمضان
4. افكو، المنطقة الصناعية بالسويس

تعد الشركة الأولى (الشركة المتحدة) هي الشركة المصرية الوحيدة والباقي شركات أجنبية.

تتكون بقية الشركات في هذا المجال من شركات صغيرة، تعمل بشكل رئيسي في مجال التعبئة والتغليف.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل ثلاث شركات كبرى في إنتاج زيت فول الصويا، وهي:

1. شركة المجد لاستخلاص وتكرير وتعبئة الزيوت النباتية، قويسنا - محافظة المنوفية - المنطقة الصناعية 2
2. أويلكس للزيوت، المنطقة الصناعية 1، مدينة السادات
3. شركة الإسكندرية لاستخلاص الزيوت النباتية مدينة برج العرب الجديدة
المنطقة الصناعية 4

معظم الشركات العاملة في صناعة زيوت الطعام هي شركات داخلية، مع استثناءات قليلة تعمل في المنطقة الحرة. كما يوجد عدد من شركات القطاع العام العاملة في قطاع الزيوت الفرعي.

زيت النخيل له استخدامات متعددة. يستخدم في الطبخ والقلي العميق بسبب نقطة احتراقه العالية التي تصل إلى 235 درجة مئوية. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم زيت النخيل بشكل متكرر في تصنيع الأطعمة ذات الملمس الناعم والصلب، مثل زبدة الفول السوداني والشوكولاتة المعدة للدهن؛ حيث إن إحدى خواصه هي حماية الزيوت الأخرى الموجودة فيه من الانفصال عن المركبات الأخرى. يستخدم كمكون يشكل 20٪ من البطاطس المقلية، و5٪ من الآيس كريم، و75٪ في إنتاج المارجرين.

بالنسبة للزيوت النباتية التي ينتمي إليها زيت النخيل، تستورد مصر 97٪ من احتياجاتها من الزيوت والدهون، وتتوزع مصادر الزيوت والدهون بين الأسماك والدهون الحيوانية والنباتية. تمثل الزيوت والدهون النباتية حوالي 90٪ من إجمالي الاستهلاك.

على الرغم من أن مصر تزرع أشجار النخيل، فإنها تعتمد بشكل أساسي على واردات زيت النخيل الثابتة من ماليزيا وإندونيسيا. وجدير بالذكر أن ماليزيا وإندونيسيا تشكلان 84٪ من إنتاج العالم من زيت النخيل، وتحتفظان بأكبر المناطق المعتمدة لزراعة نخيل الزيت.

ويجب الإشارة إلى العديد من الملاحظات المحددة المتعلقة بعمليات الإنتاج والتجارة لـ (رمز النظام المنسق 1511) في حالة مصر مع التركيز على الشركات الخاصة والداخلية لأنها تشكل غالبية الشركات العاملة في زيت النخيل.

الملاحظة رقم 1:

فرضت هيئة الغذاء عددًا من القواعد الفنية الملزمة التي تحدد مستويات الملوثات المسموح بها في الغذاء، والتي تشكل أساس الفحوصات المخبرية لعينات الأغذية.

نظرًا لأن بعض المستوردين معتادون على القليل من التحكم، فإنهم يعترضون على هذه القواعد المفروضة حديثًا من هيئة سلامة الأغذية، على الرغم من أنها تضمن سلامة منتجاتهم.

لدى المستوردين انطباع مضلل بأن هذه القواعد الجديدة تسببت في تأخير تخليص شحناتهم، في حين أن التأخير في التخليص يرجع في الواقع إلى أسباب أخرى سيتم شرحها بمزيد من التفصيل في الملاحظات التالية كما هو مذكور.

الملاحظة رقم 2:

هناك صراعات مؤسسية ضمنية وصريحة بين السلطات المختلفة المشاركة في عملية استيراد المنتجات الغذائية على وجه التحديد، والتي تأتي في نهاية المطاف على حساب المستوردين. ويأتي على رأس القائمة الخلاف بين الشركة الجديدة التي تحمل اسم الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية (MTS) وهيئة سلامة الغذاء. لا تزود شركة MTS هيئة الغذاء بإمكانية الوصول إلى معلومات مفصلة عن شحنات الأغذية الواردة والصادرة على الرغم من أن لها الحق في الحصول على مثل هذه المعلومات التجارية الأساسية. عدم الوصول يعني أن هيئة الغذاء لا تستطيع تصنيف المنتجات المستوردة إلى "قائمة بيضاء" و"أخرى".

من المفترض أن تميز القائمة البيضاء المنتجات القادمة من مصادر جديرة بالثقة بحيث لا تكون سلامة الأغذية منها مشكوك بها. يمكن الإفراج عن هذه المنتجات بسرعة من الجمارك بالحد الأدنى من التفتيش، بينما تخضع المنتجات الأخرى لإجراءات التفتيش الضرورية الكاملة للتأكد من احترام معايير سلامة الأغذية. ومع عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات التجارية من خلال شركة MTS، تضطر هيئة الغذاء إلى تطبيق الإجراءات الكاملة على جميع المنتجات لأنها لا تستطيع إنشاء نظام تصنيف على بيانات التجارة الصغيرة المتناثرة.

وهناك مثال آخر هو الخلاف بين هيئة سلامة الغذاء والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (GOEIC)، حيث تمتلك الأخيرة عدة معامل في مواقع استراتيجية في الموانئ، لكنها ترفض السماح لهيئة الغذاء بتشغيلها على النحو الذي يسمح به القانون. لذا فإن الهيئة مجبرة على أخذ عينات لتحليلها إلى المعامل خارج الموانئ وهذا يعني إجراء أطول.

الملاحظة رقم 3:

يجب أن تلتزم المنشأة المستوردة بالقرار الوزاري رقم (2016/43) بشأن تعديل القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة لتصدير منتجاتها إلى مصر. بسبب هذا الإجراء الجديد (المرسوم 43 في 2016 وتعديلاته في مارس 2022)، قد تحدث تأخيرات كبيرة في الشحن.

على مستوى آخر، وبغض النظر عن التأخيرات الناتجة - لا سيما في حالة المرسوم 43 - تظهر الكثير من المشاكل المتعلقة بضعف عملية الرقمنة؛ واعتبر المورّدون الأجانب العملية برمتها مرهقة مما دفع الكثير منهم إلى التوقف عن التوريد لمصر. ثم يأتي الفساد في النهاية؛ حيث تتضمن إحدى المراحل الحصول على موافقة وزير الصناعة أو الإدارات الأخرى بالوزارة ما يعني أن العاملين بالوزارة يتحكمون في مدى سرعة الانتهاء من الإجراءات.

الملاحظة رقم 4:

استثمرت الحكومة المصرية مبالغ طائلة من الأموال في المنصة الإلكترونية المخصصة لربط جهات الاستيراد المختلفة، لكن النظام الذي طورته شركة MTS هو أتمتة أكثر من كونه رقمنة كاملة، حيث يفتقر إلى نظام متكامل تمامًا، مما يطيل مدة المعالجة ويؤخر التخليص. وهذا يعني أن كل مؤسسة تشارك في عملية الاستيراد لا تزال تعمل بشكل منفصل وفقًا لقواعدها الخاصة. نتيجة لذلك، تتم معالجة الوثائق التي تتلقاها منصة **"نافذة"** من قبل كل مؤسسة على حده، على الرغم من أن **"نافذة"** تهدف إلى السماح للمستخدم بإجراء جميع التعاملات اللازمة مع جميع المؤسسات ذات الصلة على منصة واحدة متكاملة، وليس بشكل منفصل من أجل تبسيط الإجراءات المطلوبة. في الواقع، النتيجة هي أن الوقت الذي تستغرقه هذه الإجراءات أطول بكثير مما كان عليه الأمر قبل إطلاق المنصة.

الملاحظة رقم 5:

تفرض ماليزيا تعريفة تصدير عالية على صادراتها من منتجات زيت النخيل الخام مقارنة بما فرضته على زيتها المكرر لتشجيع المزيد من الاستثمارات المحلية في التكرير وإنتاج منتجات زيت النخيل المكرر. لذلك يفضل المستوردون المصريون استيراد الزيت المكرر. ومع ذلك، يتم الاحتفاظ بزيت النخيل في صهاريج التخزين التابعة للمصدر في الميناء لفترات طويلة نسبيًا؛ وجميع صهاريج التخزين مصنوعة من الحديد لتقليل التكلفة. ويؤثر الحفظ طويل الأمد في خزانات الحديد على جودة هذه الزيوت، حيث تتطلب إعادة تسخينها، الأمر الذي يتطلب إعادة تكريرها للوصول إلى المعايير المقبولة، وهو ما يفرض تكلفة إضافية على المستورد (الصانع) بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الهدر. من ناحية أخرى، قد يقوم التجار بتوريد الزيت دون أي عمليات تكرير في السوق المحلية مما يؤثر على جودة الزيوت المعروضة.

الملاحظة رقم 6:

يتم استيراد زيت النخيل إلى مصر من خلال قناتين رئيسيتين. الأولى هي المؤسسة الكبرى المستوردة للزيت، والتي تعمل على معالجته صناعيا، ثم طرحه في السوق مباشرة أو توزيعه على الشركات الصغيرة التي تقوم بعمليات التعبئة فقط. يتركز هذا النشاط في أربع شركات كبرى، وهي: المتحدة للزيوت، صافولا، أرما، إفكو. أما القناة الثانية فمن خلال تاجر، حيث يُطرَح الزيت مباشرة في السوق المحلية دون أي عمليات تصنيع أو تكرير، في بعض الحالات دون أي تعبئة؛ ويحدث هذا بشكل أساسي تحت مظلة النشاط غير الرسمي، ويتم توزيع معظم هذه الكميات على متاجر الأغذية المحلية البسيطة. لا يؤثر هذا النوع الأخير من الزيت على مستوى سلامة الطعام، ولكن على الجودة لأنه يقلل من فترة الصلاحية.

الملاحظة رقم 7:

من أهم المعوقات التي تواجه عملية استيراد الزيوت إلى مصر، ومنها زيت النخيل، أن زيت النخيل يتم استلامه في ميناء الأدبية وتحديدا عند الرصيف رقم 9 فقط حيث يتطلب نقله سفن عميقة ضخمة مما يؤدي إلى التأخير في تخليصه، لا سيما عند وصول الزيت إلى المرفأ بالتزامن مع وصول سفن تحمل مواد كيميائية لتلافي مخاطر الانفجار، لا سيما بعد انفجار مرفأ بيروت في لبنان. المستورد (مؤسسة أو تاجر) هو الذي يتحمل تكلفة هذا التأخير، حيث يمكن أن تصل الغرامة إلى 140 ألف دولار في اليوم مقابل انتظار الشحنات عند رصيف الميناء.

الملاحظة رقم 8:

أصدر البنك المركزي المصري، في مارس الماضي، قرارًا بوقف التعامل بمستندات التحصيل في تنفيذ كافة عمليات الاستيراد، والعمل بدلاً من ذلك بخطابات الاعتماد، وهو قرار تسبب في حدوث ارتباك في سوق الاستيراد في مصر.

تم تطبيق هذا القرار على الزيوت المستوردة إلى مصر لمدة لا تزيد عن يوم واحد، حيث تم استبعاد الزيوت من هذا القرار لأنها مستلزمات إنتاج.

بشكل عام، تخضع جميع الزيوت لنفس عملية الاستيراد ما عدا زيت فول الصويا الذي يدخل في صناعة الزيوت المخلوطة التي تدخل إلى مصر في شكل بذور، وبالتالي يتم فحصها من قبل هيئة سلامة الغذاء وفقًا للإجراءات المعتادة لزيت النخيل، بالإضافة إلى فحص الحجر الزراعي للتأكد من أن البذور لا تضر بصحة النبات، ولا تؤثر سلبا على الزراعة المصرية.

أما زيت عباد الشمس مثل زيت النخيل فيخضع للإجراءات المعتادة لهيئة سلامة الغذاء.

وزيت النخيل يختلف أيضا عن الصناعات الغذائية الأخرى من حيث منطقة التفريغ المخصصة. كما ذكر أعلاه، يتم تفريغ حمولته فقط في ميناء الأدبية وتحديداً عند الرصيف رقم 9، وذلك بسبب طريقة الشحن الخاصة به والتي تستلزم حاويات ضخامة وعميقة ويأتي في صورة سائبة.

أما زيت عباد الشمس فهو مستورد معبأ ويأتي عادة بكميات أقل. أما بالنسبة للصناعات الغذائية الأخرى، فيمكن تفريغها من أي منطقة مخصصة دون التقيد بميناء معين.

3- توثيق مفصل لإجراءات استيراد المنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق: 1511)

يقدم الشكل 4-1 والجدول 4-1 قائمة مكون من 14 عملية إجرائية أساسية يتم تنفيذها عادة عند استيراد زيت النخيل (رمز النظام المنسق: 1511) إلى مصر وقائمة تضم 11 منظمة يتعامل معها المستورد بشكل غير مباشر أو مباشر.

يتم تصنيف إجراءات الأعمال الأساسية هذه إلى 3 مجالات وفقًا لنموذج سلسلة التوريد الدولية لمركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية (UN/CEFACT):

- **الشراء:** إبرام الشروط التجارية وإبرام عقد البيع.
- **الشحن:** ترتيب حركة البضائع واستكمال الإجراءات اللازمة للوفاء بالمتطلبات التنظيمية لكل من دول التصدير والاستيراد.
- **الدفع:** المطالبة بالدفع ودفع قيمة البضائع المشتراة والدفع المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوثائق تركز فقط على الشركات الداخلية الكبيرة أو الصغيرة، حيث لا تخضع مؤسسات المنطقة الحرة لأي من الإجراءات محل المناقشة في هذا التقرير. في الواقع لا تكاد توجد أي مؤسسات تتعامل في الزيت في المنطقة الحرة.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن عملية الدفع مرتبطة بعملية الشحن. في الواقع، إتمام الدفع مطلوب من أجل التمكن من المضي قدمًا في التخليص الجمركي والعمليات التجارية اللاحقة الأخرى. لذلك، ستتم مناقشة إجراءات الأعمال المتعلقة بالدفع في بداية مجال إجراءات "الشحن". كما ستتم مناقشة أي متطلبات مسبقة مطلوبة بشكل منفصل قبل مناقشة مجال إجراءات "الشراء".

ثمة ملاحظتان مهمتان: 1) يسبق تقديم الإجراءات الأساسية للاستيراد عرض موجز ولكنه مفصل لكيفية حصول المستوردين على ترخيص استيراد لسلعة غذائية. سبب تقديمه هو أنه شرط مسبق رئيسي للاستيراد الذي غالبًا ما يكون الحصول عليه إشكالية. في مثل هذه الحالة، سيؤدي ذلك إلى تأخير بدء عملية الاستيراد بأكملها.

2) تشهد إجراءات الاستيراد حاليا العديد من التغييرات التي لا تزال الشركات المستوردة تعمل على توفيق أوضاعها وفقا لها، ويمكن تعديل النظام بحسب المشكلات التي قد تواجهها هذه الشركات. ويضم التقرير جميع الإجراءات بتفاصيلها الكاملة حتى تاريخ كتباته، إلا أنه قد تظهر تغييرات جديدة في الإجراءات فيما بعد، لذا سوف يتم إدراج جميع التغييرات التي تطرأ عليها حتى تاريخ تسليم التقرير في الموعد المحدد لذلك.

الشكل 3-1: مخطط إجراءات استيراد زيت النخيل إلى مصر

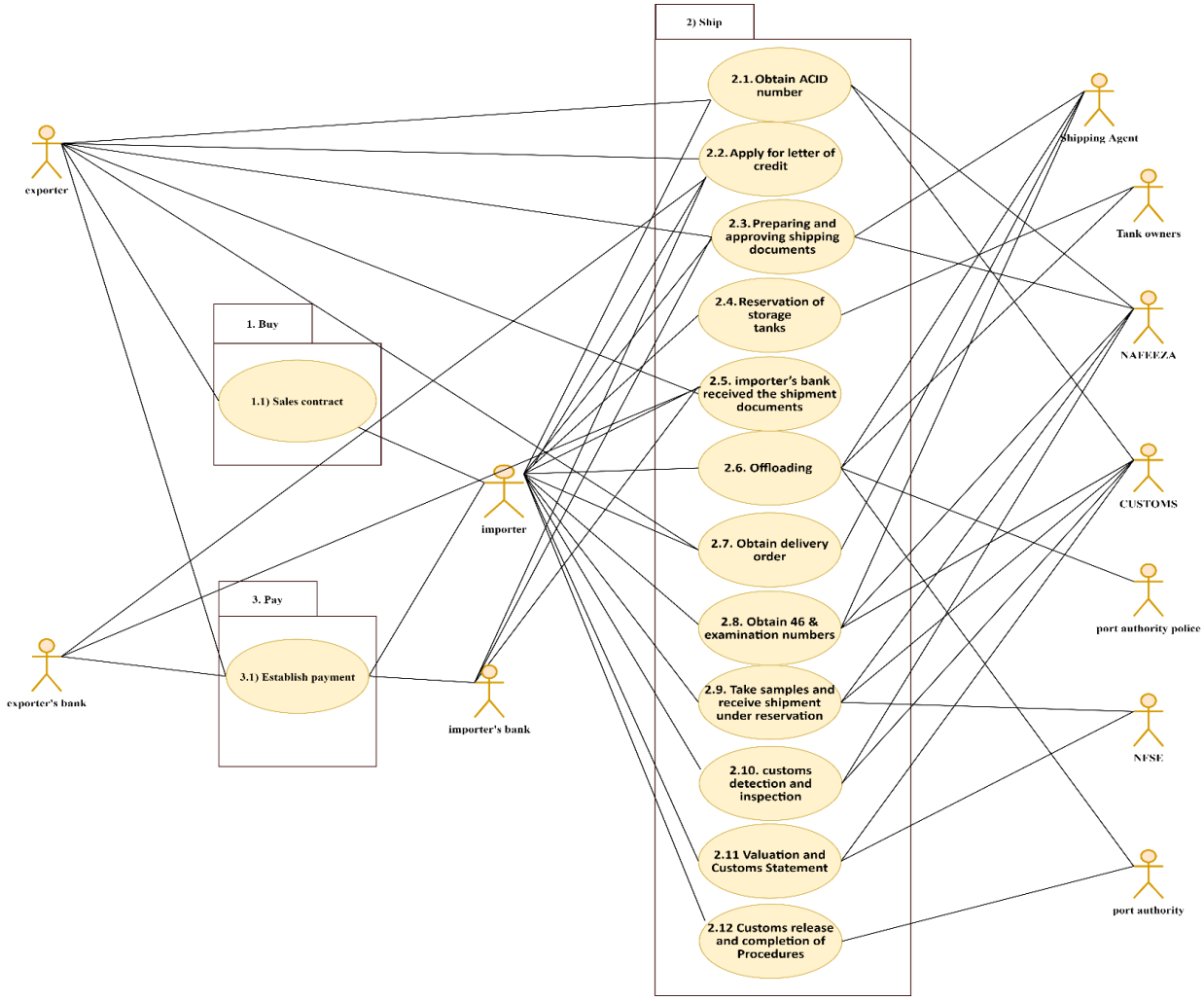

الجدول 3-1: إجراءات الأعمال الأساسية والأطراف المعنية المشاركة في استيراد زيت النخيل

إجراءات الأعمال الأساسية / الطرف	المستورد	هيئة سلامة الغذاء المصرية	هيئة الميناء	شركة MTS ("نافذة")	وكيل الشحن	الجمارك	شرطة هيئة الموانئ	المصدّر	الشركة المالكة للصهاريج	بنك المصدّر	بنك المستورد
1- الشراء											
1-1 عقد مبيعات	X							X			
2- الشحن											
2-1 الحصول على رقم تعريف الشحنة (ACID)	X			X		X		X			
2-2 التقدم بطلب للحصول على خطاب الاعتماد	X							X		X	X
2-3 تجهيز واعتماد مستندات الشحن	X			X	X			X			X
2-4 حجز صهاريج التخزين	X								X		
2-5 استلم بنك المستورد مستندات الشحن	X							X		X	X
2.6 التفريغ	X		X		X		X		X		
2-7 الحصول على أمر التسليم	X				X			X			
2-8 الحصول على 46 & أرقام الفحص	X			X	X	X					
2-9 أخذ عينات واستلام الشحنة تحت التحفظ	X	X		X		X					
2-10 الكشف والتفتيش الجمركي	X			X		X					
2-11 التثمين والبيان الجمركي	X	X				X					
2-12 الإفراج الجمركي وإتمام الإجراءات	X		X								
3- الدفع											
3-1 إتمام الدفع	X							X		X	X

3-أ متطلبات ما قبل الاستيراد

في حالة الاستيراد بغرض التجارة، الحصول على رخصة استيراد. في حالة الاستيراد بغرض التصنيع، الحصول على بطاقة متطلبات الإنتاج (بطاقة الاحتياجات). تصدر هيئة الرقابة على الصادرات والواردات كلاً من رخصة الاستيراد وبطاقة الاحتياجات.

1. تصريح الاستيراد

تستغرق يومين ويتم تجديدها كل خمس سنوات. تكلف 5000 جنيه مصري (إجمالي عدد المنتجات 21 حسب رمز النظام المنسق). إضافة مجموعة من المنتجات يكلف 1000جنيه للمجموعة. رسوم التجديد 2000 جنيه مصري.

تشمل المستندات المطلوبة وفقًا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2017:

أ- استيفاء نموذج طلب القيد موقعا عليه أمام الموظف المختص ممن له حق الإدارة والتوقيع او من الوكيل

ب- نسخة رسمية من عقد الشركة أو عقد تأسيس الشركة والتعديلات المدخلة عليه مسجلة ومعلنة ومقيدة بالسجل التجاري مبينة أن 51 بالمائة من رأس المال مملوك للمصريين - نشاط الاستيراد - ألا يقل رأس المال المدفوع عن مليوني جنيه.

ت- نسخة رسمية حديثة من السجل التجاري.

ث- نسخة من البطاقة الضريبية وإبراز الأصل للاطلاع، وصورة مصدقة من البيان الضريبي عن العام السابق تبين أن حجم الأعمال السنوي للشركة لا يقل عن 5 ملايين جنيه.

ج- أصل شهادة الاستيراد باسم أحد الشركاء العامين والمحدودين أو المسؤولين عن الاستيراد كما صادرة عن مركز تدريب التجارة الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة.

ح- إيصال بإيداع قيمة التأمين البالغة 50000 جنيه مصري (للأفراد) وحتى 200000 جنيه مصري (للشركات) بخزينة الهيئة أو خطاب من البنك يفيد بإيداع المبلغ في حساب الهيئة.

2. استخراج بطاقة استيراد احتياجات مستلزمات الإنتاج (بطاقة احتياجات)

صادرة عن هيئة الرقابة على الصادرات والواردات (تستغرق يوما واحدا وتجدد كل خمس سنوات). الإصدار مجاني.

المستندات المطلوبة بموجب القانون:

أ- استمارة طلب التسجيل موقعة من جانب من له الحق في الإدارة

ب- السجل الصناعي / الترخيص إذا كان المشروع صناعيًا

ج- نسخة رسمية حديثة من السجل التجاري

د- نسخة من البطاقة الشخصية

3. خطاب إلى الهيئة العامة للاستثمار إذا كانت الشركة تابعة لها
4. الحصول على إذن استيراد من هيئة سلامة الغذاء (بتكلفة 20000 جنيه، يجدد كل عام)
5. الحصول على شهادة اجراءات جمركية (رقم المعاملة) من الجمارك (بتكلفة 50 جنيه)

6. إنشاء حساب للشركة المستوردة على موقع "نافذة" مع تسجيل الشخص الذي يحق له التوقيع إلكترونيًا (الرمز الإلكتروني E-token)
7. الاشتراك في خدمة التوقيع الإلكتروني والحصول على حق استخدام التوقيع الإلكتروني من خلال إحدى الشركات (شركة مصر للمقاصة أو الشركة المصرية لخدمات الشبكات وتأمين المعلومات (SNS)). وتتراوح التكلفة من 700 جنيه إلى 1000 جنيه.
8. إعداد بيان بالمصدرين الأجانب في عمليات الاستيراد الخاصة بالمستورد (رقم التسجيل الضريبي - الاسم التجاري للمصّدر - العلامة التجارية)
9. تسجيل حساب للشركة المصدرة إلى مصر على منصة Cargo x
10. تسجيل حساب للمخلصين الجمركيين المعتمدين لدى "نافذة" والحصول على التوقيع الإلكتروني

(يمكن أن تستغرق الخطوات من 8 إلى 10 وقتًا طويلاً اعتمادًا على مدى سهولة قيام ممثل الشركة المصدرة بدفع الموافقة الورقية في وزارة التجارة والصناعة)

3-ب المرحلة الأولى: الشراء

1-1: إبرام عقد البيع

الشكل3-2: مخطط "إبرام عقد البيع"

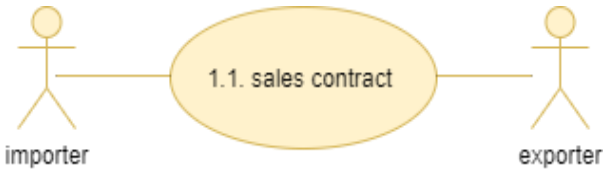

"عقد البيع "هو أول عملية تجارية أساسية ضمن مجال إجراءات "الشراء". يشير مخطط حالة الاستخدام في الشكل 3-2 إلى أن إجراءات الأعمال الأساسية هذه تتطلب مشاركة من:

- المستورد
- المصدر

الشكل 3-3: مخطط إجراءات "إبرام عقد البيع"

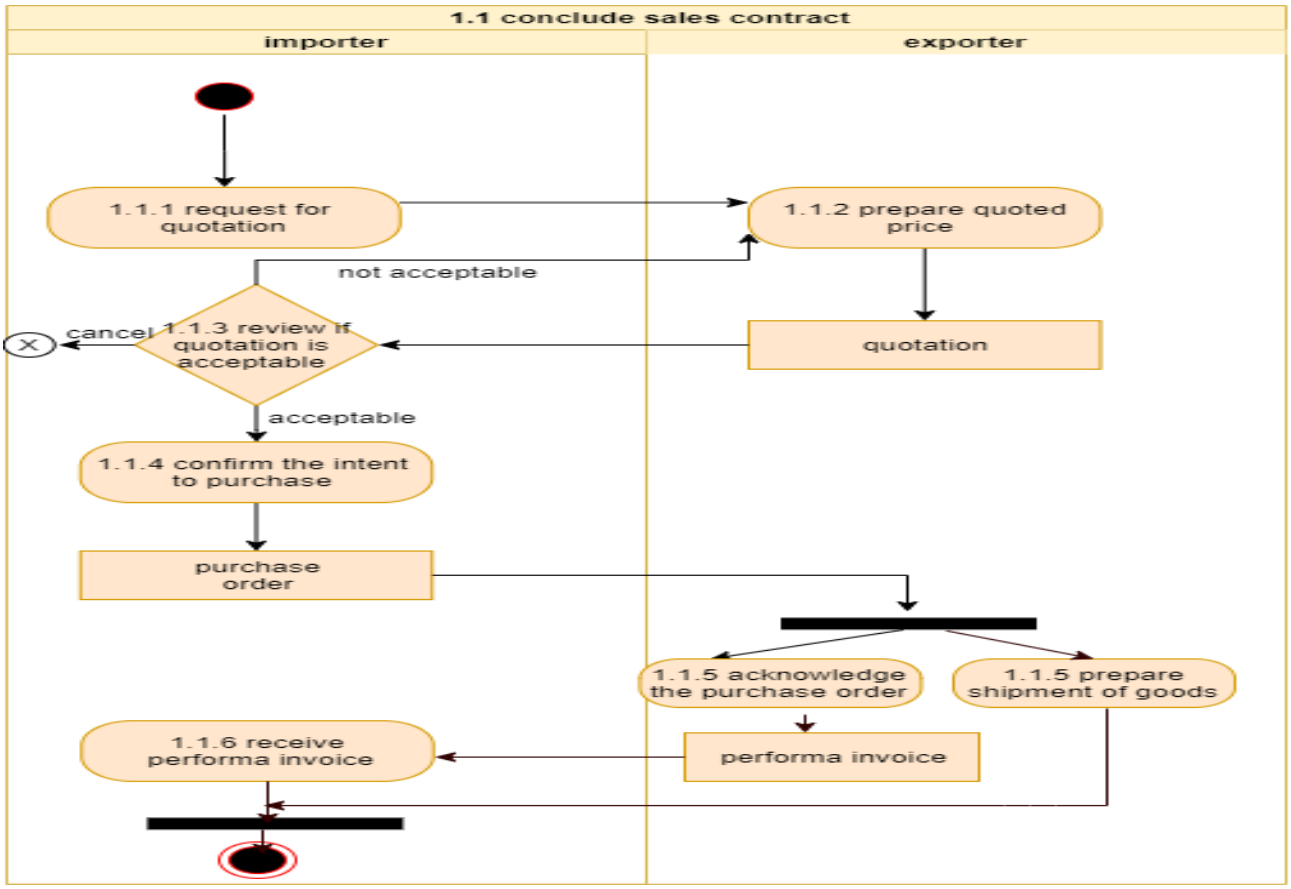

المرحلة	1- الشراء
الإجراء	***1-1 إبرام عقد البيع***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• القانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	المستورد المصدر
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• المستورد لديه قائمة ببائعي زيت النخيل المحتملين. • المستورد مسجل بالفعل في الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-1-1 يطلب المستورد عرض أسعار من المصدرين المحتملين. 2-1-1 يعد المصدر عرض الأسعار (السعر وشروط المبيعات). 3-1-1 يقوم المستورد بمراجعة عرض الأسعار وتحديد ما إذا كان السعر المعروض وشروط البيع مقبولة. إذا لم يكن السعر المعروض وشروط البيع مقبولة، يتفاوض المستورد مع المصدر حول مراجعة السعر المعروض و/أو شروط البيع. 4-1-1 إذا كان السعر المعروض وشروط المبيعات مقبولة، يقوم المستورد بتأكيد شراء البضائع بأمر شراء. 5-1-1 يقر المصدر باستلام أمر الشراء ويؤكد أن زيت النخيل سيتم تسليمه حسب السعر وشروط البيع المتفق عليها بإرسال فاتورة أولية إلى المستورد. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصدر بإعداد تسليم البضائع. 6-1-1 يستلم المستورد الفاتورة الأولية.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• اتفق المصدر والمستورد على السعر وشروط العقد وقاما بإبرام عقد البيع. • بناءً على أمر الشراء، يبدأ المصدر في التحضير لتصدير البضائع
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوم 1

3-ج المرحلة الثانية: الشحن

الشكل 3-4: مخطط إجراءات الشحن

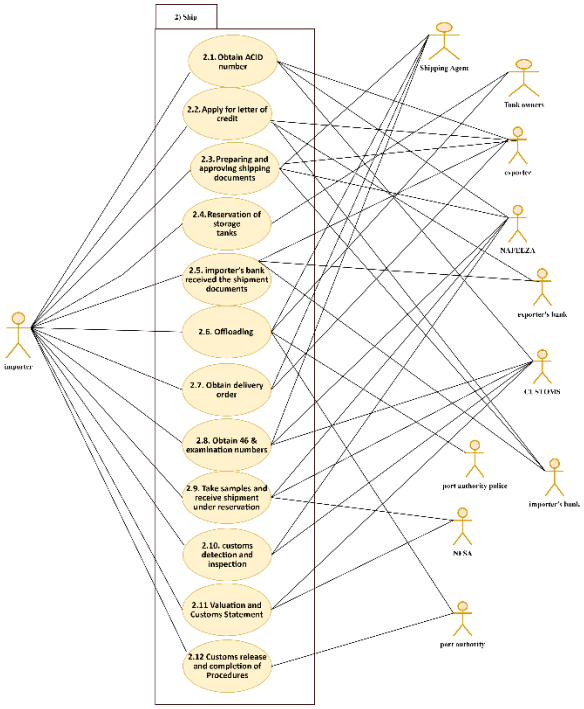

في سياق استيراد زيت النخيل إلى مصر، يتكون مجال إجراءات الشحن من 12 عملية إجرائية أساسية. كما هو مبين في الشكل 3-4، تتعامل إجراءات الأعمال الأساسية هذه مع متطلبات النقل والمتطلبات التنظيمية. وهي تشمل ترتيب حركة البضائع وكذلك استكمال الإجراءات الجمركية الرسمية والإجراءات اللازمة لتلبية متطلبات استيراد زيت النخيل التي تفرضها الهيئات الحكومية من مصر.

1-2: الحصول على رقم القيد الجمركي

الشكل3-5: مخطط "الحصول على رقم القيد الجمركي"

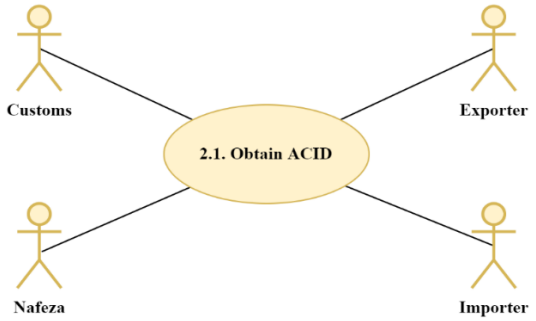

وفقا للشكل 3-5، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- منصة النافذة
- المورد
- الجمارك

الشكل 3-6: مخطط إجراءات "الحصول على رقم القيد الجمركي من "نافذة"

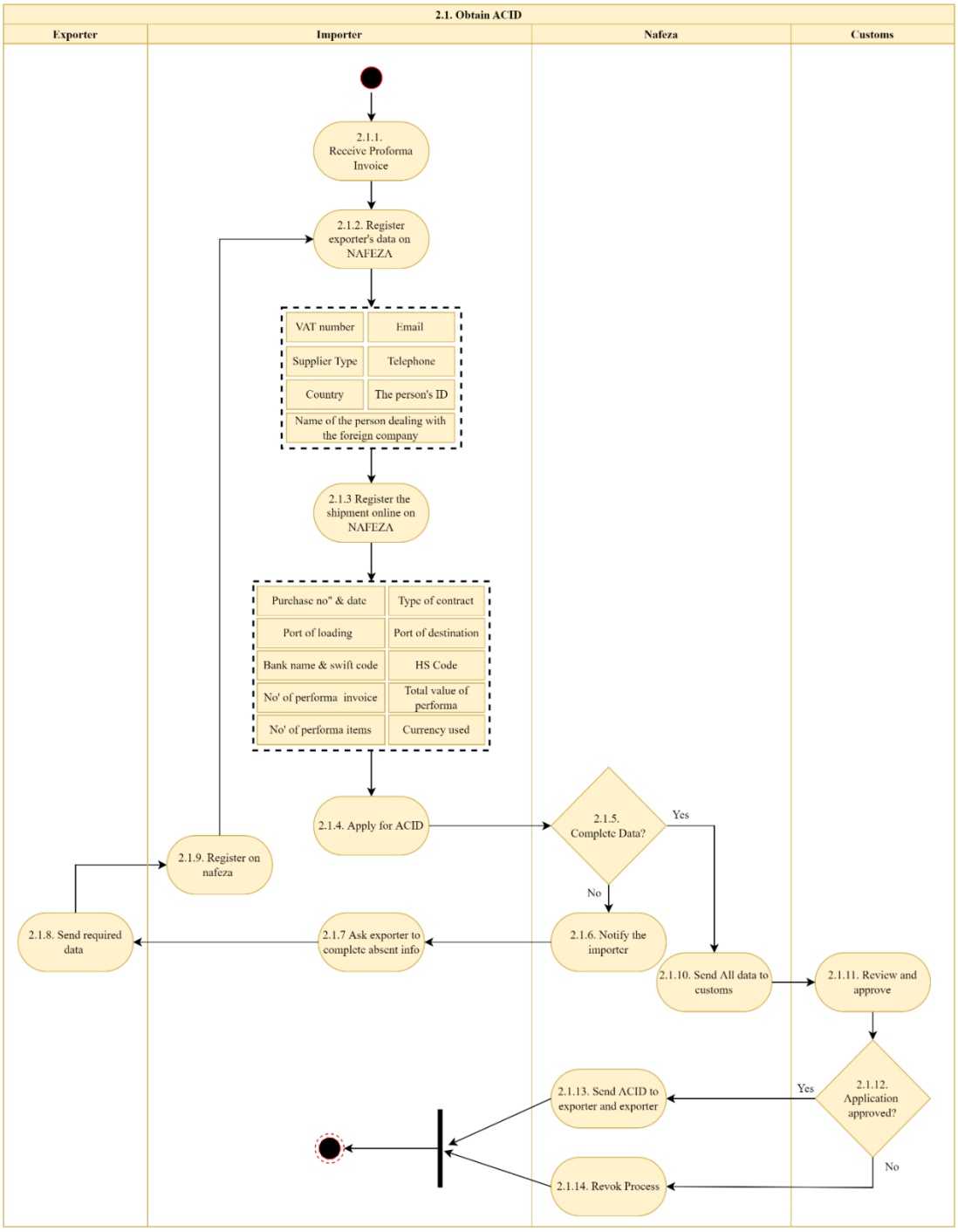

المرحلة	2. الشحن
الإجراء	***2-1 الحصول على رقم القيد الجمركي عن طريق "نافذة" - أصبح إلزاميًا فقط في أكتوبر 2021***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادر بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 وتعديلاته • قانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادر بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • التعميم رقم 31 لسنة 2021 بشأن الدليل الجمركي لقواعد الاستيراد والتصدير، الصادر في أغسطس 2021 • قرار وزارة المالية رقم 38 لسنة 2021 بشأن نظام التسجيل المسبق للشحنات (ACI) • قرار وزير المالية رقم 328 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام القرار رقم 38 لسنة 2021 • قرار وزارة المالية رقم 490 لسنة 2021 • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 992 لسنة 2015 بشأن القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة لتصدير منتجاتها إلى جمهورية مصر العربية • قرار وزير التجارة والصناعة رقم (43) لسنة 2016 بشأن تعديل القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة لتصدير منتجاتها إلى جمهورية مصر العربية • قرار وزير المالية رقم (40) لسنة 2017 بشأن تنفيذ الوثيقة الإدارية الوحيدة للجمارك. • التعميم رقم (29) لسنة 2021 بشأن الحصول على رخصة استيراد المواد الغذائية كوثيقة استيراد أساسية • قانون البنك المركزي والنظام المصرفي والنقود • قانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والنظام المصرفي • تعميم الإجراءات رقم 11 لسنة 2021 بشأن الإجراءات المتبعة في ظل نظام التسجيل المسبق للشحنات (ACI) • قرار رقم 7 لسنة 2022 بشأن الموافقة على مستندات الاستيراد (فاتورة - شهادة منشأ) التي تقدم إلكترونيا أو ورقيا
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد المصري • منصة النافذة • المورد • الجمارك
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• المستورد لديه بالفعل حساب على "نافذة" • المستورد مرخص بالفعل من قبل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ولديه سجل ضريبي وتجاري ساري المفعول.

	• الشركة المصدرة إلى مصر مسجلة بالفعل في منصة Cargo x
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-1-1 يتلقى المستورد الفاتورة الأولية من المصدر بعد إرسال أمر الشراء النهائي إليه. 2-1-2 يسجل المستورد على منصة "نافذة" جميع بيانات المصدر المطلوبة، والتي تشمل (رقم ضريبة القيمة المضافة، نوع المورد إذا كان موزعًا أو مصدرًا)، بلد المورد، اسم الشخص الذي يتعامل مع الشركة الأجنبية، رقم هوية الشخص، الهاتف، البريد الإلكتروني) . 2-1-3 يسجل المستورد جميع البيانات المتعلقة بالشحنة نفسها، والتي تشمل (رقم الشراء وتاريخه، ونوع العقد، وميناء التحميل، وميناء الدخول، واسم البنك ورمز سويفت، ورقم الفاتورة الأولي وتاريخها، وعدد بنود الفاتورة، والبند الجمركي، وإجمالي قيمة الفاتورة وقيمة كل بند والعملة المستخدمة). 2-1-4 يتقدم المستوردون بطلب للحصول على رقم تعريف الشحنة على "نافذة" 2-1-5 تتحقق "نافذة" مما إذا كانت البيانات كاملة أم لا 2-1-6 في حالة عدم اكتمال البيانات، تقوم "نافذة" بإخطار المستورد بنقص بعض البيانات 2-1-7 ينبغي على المستورد بعد ذلك أن يطلب من المصدر المعلومات الناقصة 2-1-8 يقوم المصدر بإرسال البيانات / المعلومات المطلوبة إلى المستورد 2-1-9 يستخدم المستورد البيانات التي يرسلها المصدر للتسجيل في "نافذة" مرة أخرى 2-1-10 بمجرد استكمال البيانات، ترسل "نافذة" جميع البيانات إلى الجمارك للتصريح الأمني. 2-1-11 تستقبل الجمارك البيانات عبر "نافذة" وتقوم بالفحص 2-1-12 تقرر الجمارك ما إذا كان الطلب تمت الموافقة عليه أم لا. 2-1-13 إذا تمت الموافقة على الطلب، فسترسل "نافذة" رقم تعريف الشحنة إلى كل من المستورد والمصدر 2-1-14 إذا تم رفض الطلب، ستلغي "نافذة" العملية.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	رقم تعريف الشحنة (ACID)
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يومان (48 ساعة)

2-2 التقدم بطلب للحصول على خطاب الاعتماد

الشكل 3-7: مخطط تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد

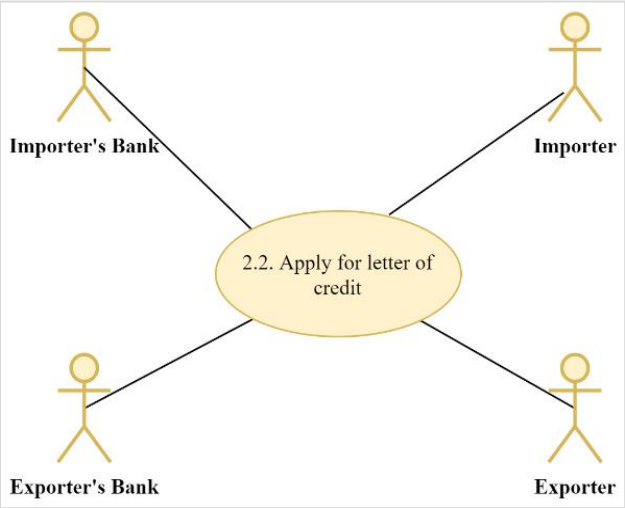

وفقا للشكل 3-7: تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد المصري
- بنك المستورد
- المصدر (المورد)
- بنك المصدر

الشكل 3-8: مخطط إجراءات "التقدم بطلب للحصول على خطاب اعتماد"

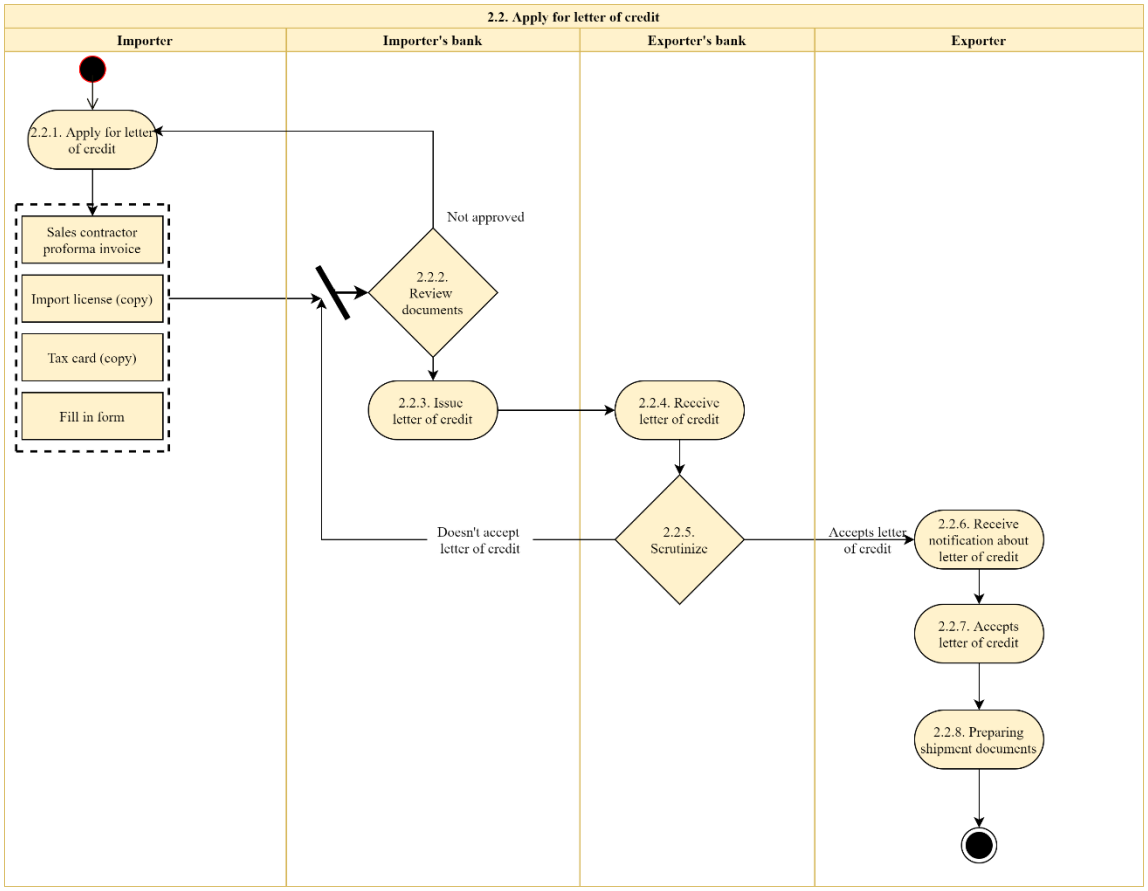

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-2 التقدم بطلب للحصول على خطاب الاعتماد***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون البنك المركزي والنظام المصرفي والنقد 2004 • قانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والنظام المصرفي • خطاب البنك المركزي الصادر في فبراير 2022 والبريد الإلكتروني الصادر للبنوك في 21 فبراير ونسخته المحدثة في مارس 2022 • تعميم البنك المركزي بتاريخ 6 يونيو 2022 بشأن تحديث الرد على استفسارات البنوك بشأن الاعتمادات المستندية • تعميم الإجراءات رقم 6 لسنة 2022 بأن يقوم كل عميل بإخطار الهيئة خطيا بأي تغييرات تطرأ على بيانات التسجيل • منشور استيراد رقم 32 لسنة 2019 بشأن نموذج 4 (حالات عدم المطالبة به وبإيصال سداد المصاريف الإدارية)
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد • المصدر • بنك المستورد • بنك المصدر
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• تم بالفعل إبرام عقد البيع
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-2-1 يتقدم المستورد بطلب للحصول على خطاب اعتماد في بنك المستورد ويقدم جميع المستندات المطلوبة (نموذج الطلب - البطاقة الضريبية - نسخة من رخصة الاستيراد - عقد المبيعات) 2-2-2 يقوم بنك المستورد بمراجعة جميع المستندات المقدمة وتقييم الوضع الائتماني للمستورد، إذا لم تتم الموافقة على الطلب، يطلب البنك من المستورد إعادة التقدم بطلب للحصول على خطاب اعتماد. 2-2-3 في حالة الموافقة على الطلب، يوافق بنك المستورد على الطلب، ويصدر خطاب اعتماد ويرسله إلى بنك المصدر (البنك الاستشاري). 2-2-4 يتلقى بنك المصدر خطاب الاعتماد من بنك المستورد 2-2-5 يراجع بنك المصدر جميع الشروط والأحكام. إذا لم يتم قبول خطاب الاعتماد، يقوم بنك المصدر بإخطار بنك المستورد بالنتيجة. 2-2-6 في حالة قبول خطاب الاعتماد، يتلقى المصدر إخطارًا بخطاب الاعتماد. 2-2-7 يقبل المصدر خطاب الاعتماد 2-2-8 يبدأ المصدر في إعداد مستندات الشحن
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	تم فتح خطاب الاعتماد بالفعل

متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	خطوات التقديم والموافقة على المستندات (1 - 3 أشهر) تبعا لحجم المنشأة المستوردة. كلما كانت المؤسسة أكبر كانت العملية أسرع.

3-2: تجهيز واعتماد مستندات الشحن

الشكل 3-9: مخطط "إعداد واعتماد مستندات الشحن"

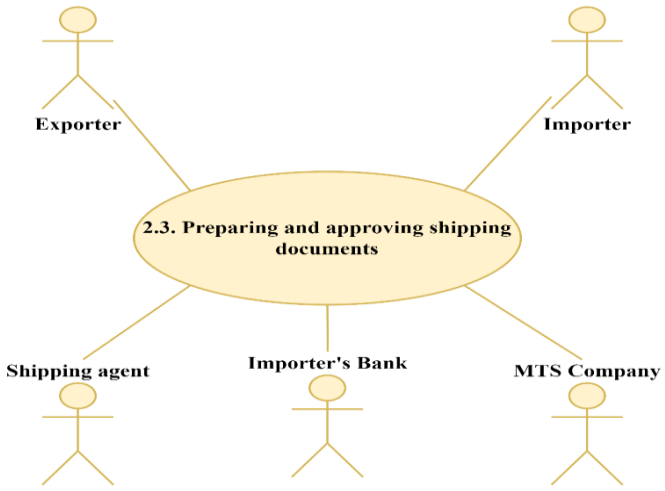

يشير مخطط حالة الاستخدام الموضح في الشكل 3-9 إلى أن عملية "إعداد مستندات الشحن والموافقة عليها" تتطلب مشاركة من:

- المستورد
- المصدر
- وكيل الشحن
- بنك المستورد
- شركة MTS

الشكل 3-10: مخطط إجراءات "إعداد واعتماد مستندات الشحن"

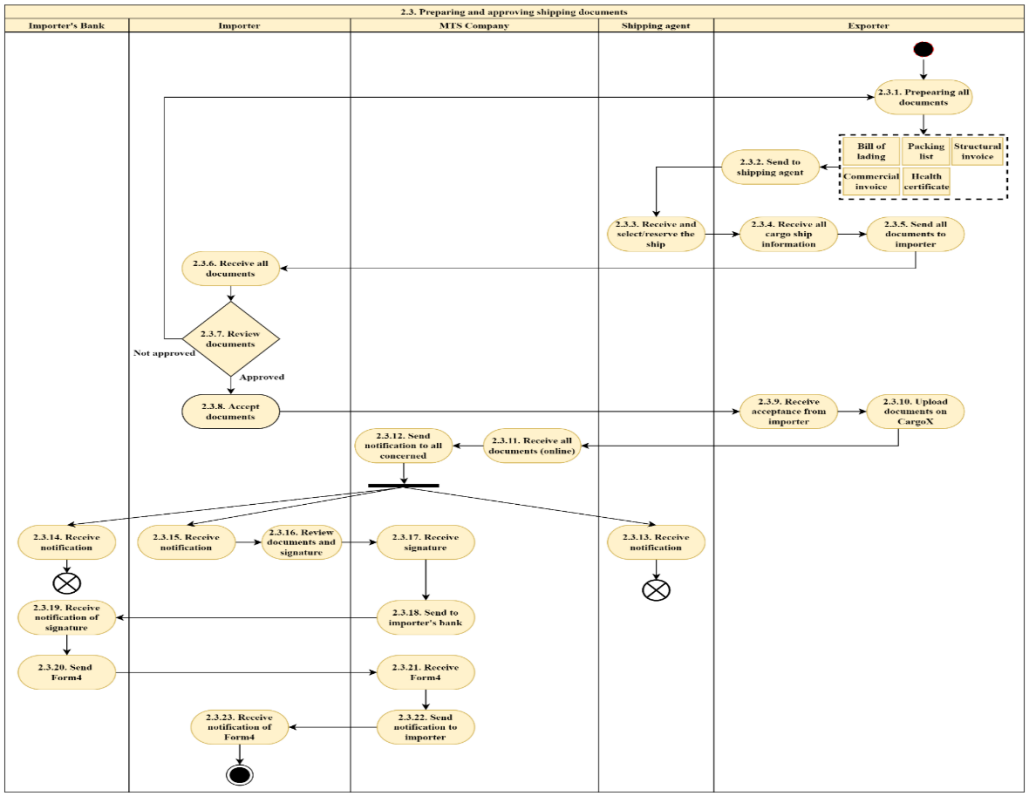

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-3 تجهيز واعتماد مستندات الشحن***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادر بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 وتعديلاته • قانون البنك المركزي والنظام المصرفي والنقد 2004 • قانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والنظام المصرفي • خطاب البنك المركزي الصادر في فبراير 2022 والبريد الإلكتروني الصادر للبنوك في 21 فبراير ونسخته المحدثة في مارس 2022 • تعميم البنك المركزي بتاريخ 6 يونيو 2022 بشأن تحديث الرد على استفسارات البنوك بشأن الاعتمادات المستندية • منشور استيراد رقم 32 لسنة 2019 بشأن نموذج 4 (حالات عدم المطالبة به وبإيصال سداد المصاريف الإدارية)
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • المستورد • بنك المستورد • شركة MTS • وكيل الشحن
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• حصل المستورد على رقم تعريف الشحنة (ACID) وأرسله للمصدر ليضعه على جميع المستندات
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-3-1 يقوم المصدر (المورد) بإعداد كافة المستندات بما في ذلك بوليصة الشحن، الفاتورة التجارية، قائمة العبوة، شهادة التحليل، فاتورة هيكلية، 2-3-2 يرسل المصدر جميع المستندات إلى وكيل الشحن 2-3-3 يستلم وكيل الشحن المستندات ويقوم بالحجز 2-3-4 يتلقى المصدر جميع معلومات البضائع / الشحن 2-3-5 يرسل المصدر جميع المستندات إلى المصدر بما في ذلك تفاصيل الشحن مثل اسم السفينة ورقمها وتواريخ الوصول وكذلك المستندات حتى يتم تسوية الشروط. 2-3-6 يستلم المستورد المستندات 2-3-7 يقوم المستورد بمراجعة المستندات، وفي حالة عدم الموافقة عليها يقوم بإبلاغ المصدر لإعادة تجهيز المستندات 2-3-8 في حالة الموافقة عليها، يقر المستورد بقبول جميع المستندات. 2-3-9 يتلقى المصدر القبول من المستورد 2-3-10 يقوم المصدر بتحميل جميع المستندات على منصة CargoX المرتبطة بمنصة "نافذة" 2-3-11 تستلم "نافذة" جميع الوثائق

	12-3-2 تقوم "نافذة" بإخطار جميع الشركاء المعنيين بأن المستندات قد تم استلامها بشكل جيد 13-3-2 يتلقى وكيل الشحن إشعارًا باستلام المستندات بشكل جيد 14-3-2 يتلقى بنك المستورد إشعارًا باستلام المستندات بشكل جيد 15-3-2 يتلقى المستورد إشعارًا باستلام المستندات بشكل جيد 16-3-2 يقوم المستورد بالدخول إلى موقع "نافذة"، ويراجع المستندات ويضع التوقيع الإلكتروني عليها. 17-3-2 "نافذة" تتسلم توقيع المستورد 18-3-2 تقوم "نافذة" بإرسال المستندات إلى البنك 19-3-2 يتم إخطار البنك وينتظر المستورد موافقة البنك للتوقيع. 20-3-2 يوافق البنك على نموذج 4 ويرسله على منصة "نافذة" (الإجراء الأخير) 21-3-2 يتلقى "نافذة" نموذج 4 22-3-2 تقوم "نافذة" بإرسال إخطار إلى المستورد يفيد باستلام النموذج 4 23-3-2 يقر المستورد بالإخطار
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	مستندات الشحن المعتمدة
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	3 أيام

2-4: حجز صهاريج التخزين

الشكل 3-11: مخطط حالة الاستخدام لـ "حجز صهاريج التخزين"

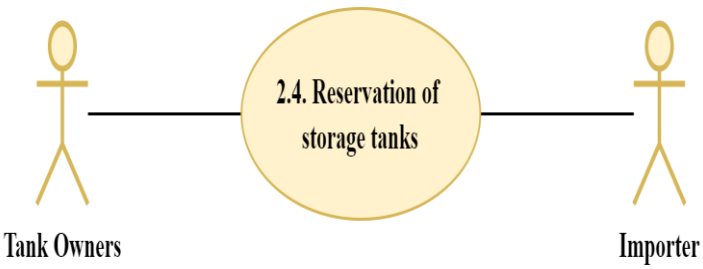

وفقا للشكل 3-11 تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد
- صاحب الصهريج

الشكل 3-12: مخطط إجراءات "حجز صهاريج التخزين"

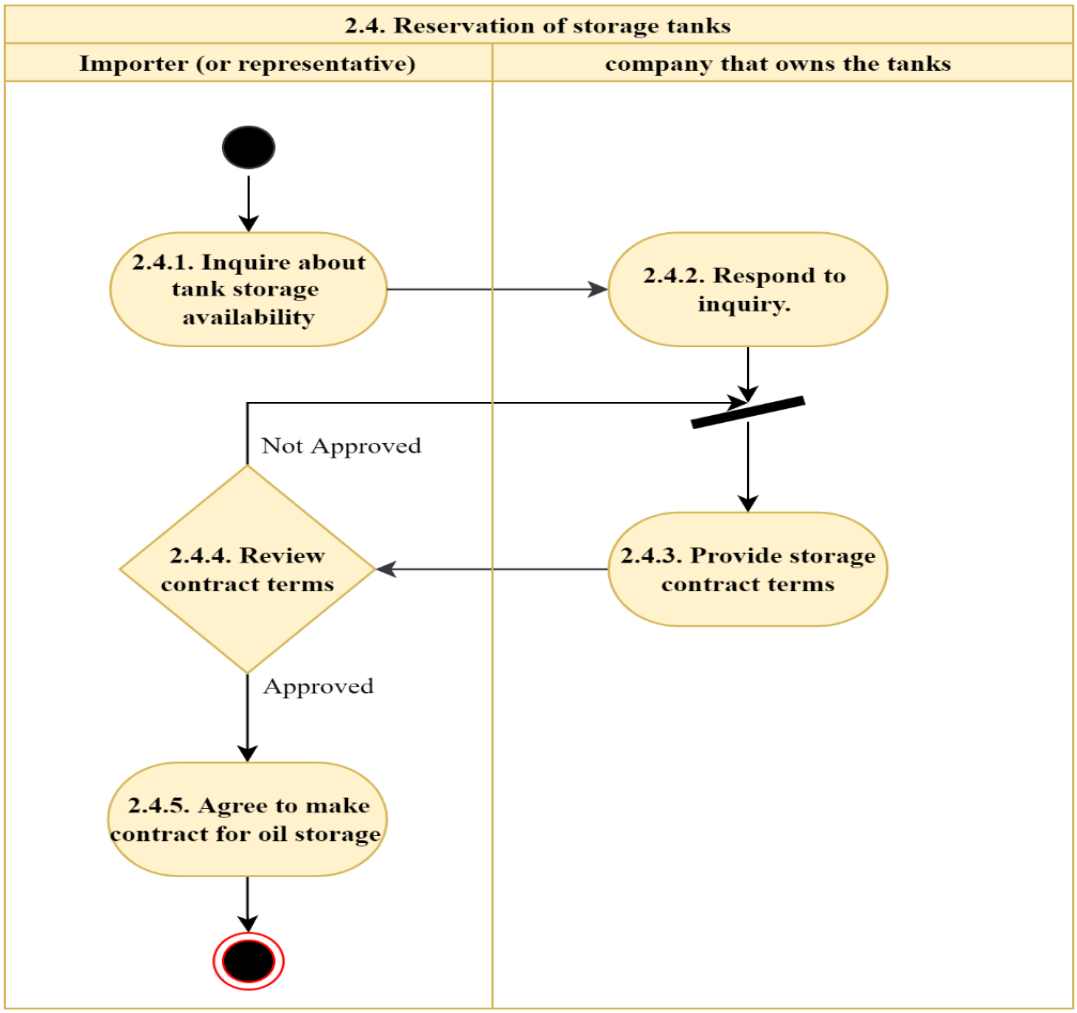

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-4 حجز صهاريج التخزين***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قرار رقم 800 لسنة 2016 بإصدار لائحة تنظيم مزاولة الأنشطة والأعمال المرتبطة بالنقل البحري ومقابلات الانتفاع بها
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد • صاحب الصهريج
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	-
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-4-1 يستفسر المستورد (في حالة عدم وجود صهاريج خاصة به) عن توفر صهاريج التخزين 2-4-2 تستجيب الشركات المسؤولة عن الصهاريج (أصحاب الصهاريج) من خلال طرح الصهاريج المتاحة ومواقعها. 2-4-3 يرسل أصحاب الصهاريج شروط عقود التخزين إلى المستورد. 2-4-4 يقوم المستورد بمراجعة شروط العقد. إذا كانت شروط العقد لا تفي بمتطلبات المستورد، يقوم بالتفاوض مرة أخرى مع الشركة 2-4-5 إذا كانت شروط عقد التخزين تفي بمتطلبات المستورد، يوقع المستورد على العقد.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	تم حجز الصهاريج
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوم 1

2-5: استلام المستورد مستندات الشحنة، وتلقي المصدر المدفوعات

الشكل 3-13: مخطط حالة الاستخدام لـ "استلام المستورد مستندات الشحن، وتلقي المصدر المدفوعات"

وفقا للشكل 3-13 تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المستورد
- بنك المستورد
- المصدر
- بنك المصدر

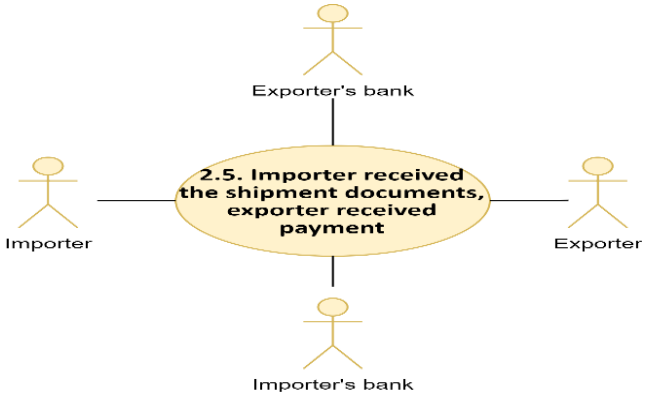

الشكل 3-14: مخطط إجراءات "استلام المستورد مستندات الشحن، وتلقي المصدر مستندات الدفع"

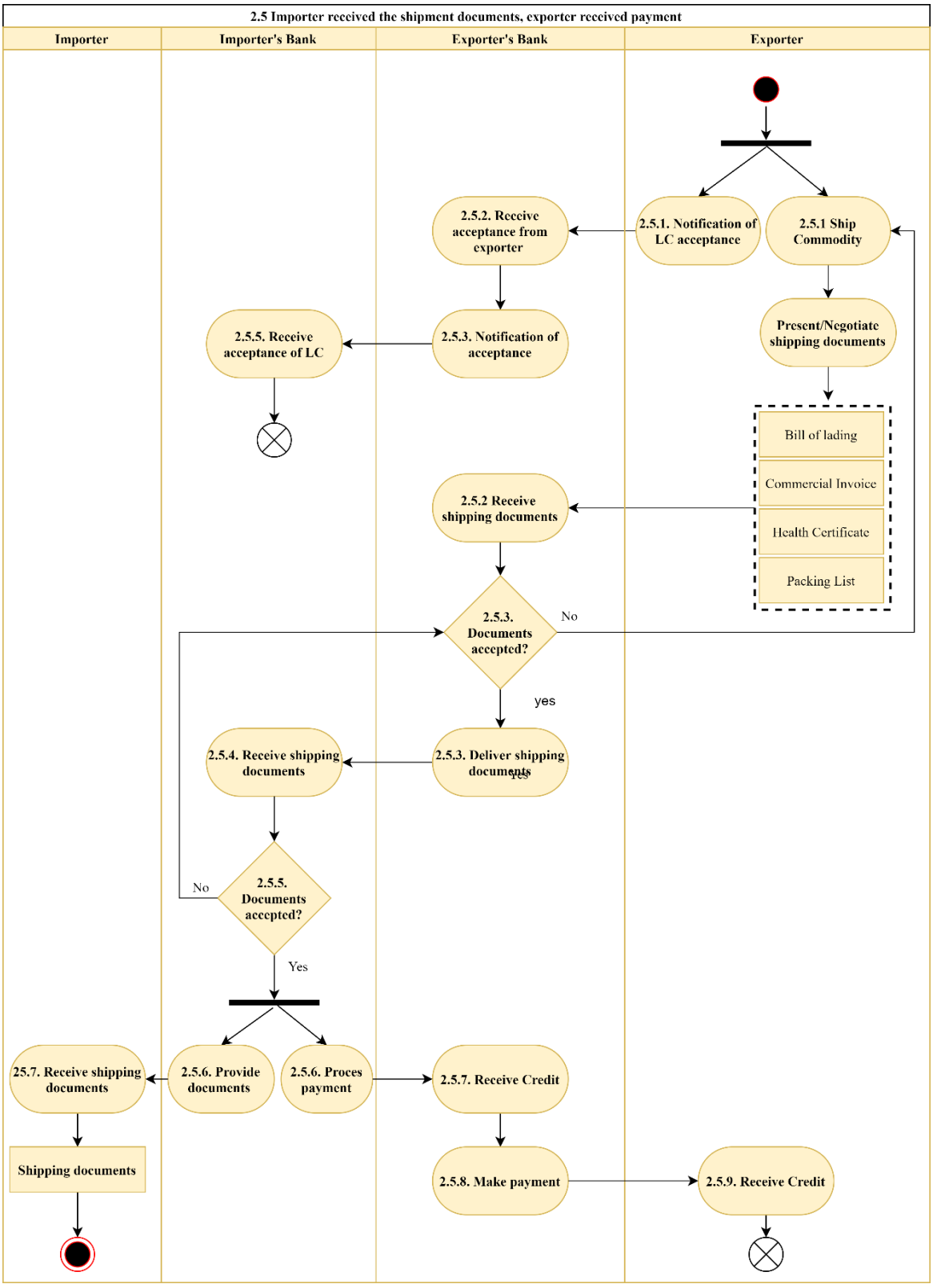

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-5 استلام المستورد مستندات الشحنة، وتلقي المصدر المدفوعات***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون البنك المركزي والنظام المصرفي والنقود 2004 • قانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والنظام المصرفي • خطاب البنك المركزي الصادر في فبراير 2022 والبريد الإلكتروني الصادر للبنوك في 21 فبراير ونسخته المحدثة في مارس 2022 بشأن الاعتمادات المستندية • كتاب البنك المركزي الدوري بتاريخ 6 يونيو 2022 بشأن تحديث الرد على استفسارات البنوك بخصوص الاعتمادات المستندية
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد • بنك المستورد • المصدر • بنك المصدر
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	تم فتح الاعتماد المستندي بالفعل
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-5-2 • يخطر المصدر بنك المصدر بقبول خطاب الاعتماد • يراجع المصدر الشروط والأحكام. إذا كان المصدر يعتقد أن المستورد يمكنه تلبية جميع الشروط والأحكام، يتم إرسال البضائع. ثم يرسل المصدر مستندات الشحن إلى بنك المصدر. 2-5-2 • يتلقى بنك المصدر قبول خطاب الاعتماد من المصدر ويتحقق من مستندات الشحن مقابل خطاب الاعتماد. • يستلم بنك المصدر مستندات الشحن من المصدر ويراجع مستندات الشحن. 3-5-2 • إذا كانت المستندات تفي بشروط وأحكام خطاب الاعتماد، يرسل البنك مستندات الشحن إلى بنك المستورد. • يقدم بنك المصدر إخطارًا بالقبول إلى بنك المستورد 4-5-2 يستلم بنك المستورد مستندات الشحن. 6-5-2

	• يقوم بنك المستورد باستلام مستندات الشحن وفحصها. إذا كانت المستندات تفي بشروط خطاب الاعتماد، فسيتم إصدارها للمستورد. • يتلقى بنك المستورد قبول خطاب الاعتماد. 7-5-2 • يدفع بنك المستورد إلى بنك المصدر (الاعتماد). • يقوم بنك المستورد بتزويد المستورد بوثائق الشحن. 8-5-2 يتلقى بنك المصدر إشعار الدفع (الاعتماد) من بنك المستورد. 9-5-2 يقوم بنك المصدر بتحويل المدفوعات إلى المصدر. 10-5-2يتلقى المصدر مدفوعات منه.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• استلام المستورد المستندات • تلقى المصدر المدفوعات
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	من 1 إلى 3 أشهر حسب حجم المؤسسة المستوردة. كلما كانت المؤسسة أكبر كانت العملية أسرع

2-6: التفريغ

الشكل 3-15: مخطط "التفريغ"

يشير مخطط حالة الاستخدام الموضح في الشكل 3-15 إلى أن عملية "التفريغ" تتطلب مشاركة من:

- المستورد
- سلطة الميناء
- شرطة هيئة الموانئ
- وكيل الشحن
- الشركة المالكة للصهاريج

الشكل 3-16: مخطط إجراءات "التفريغ"

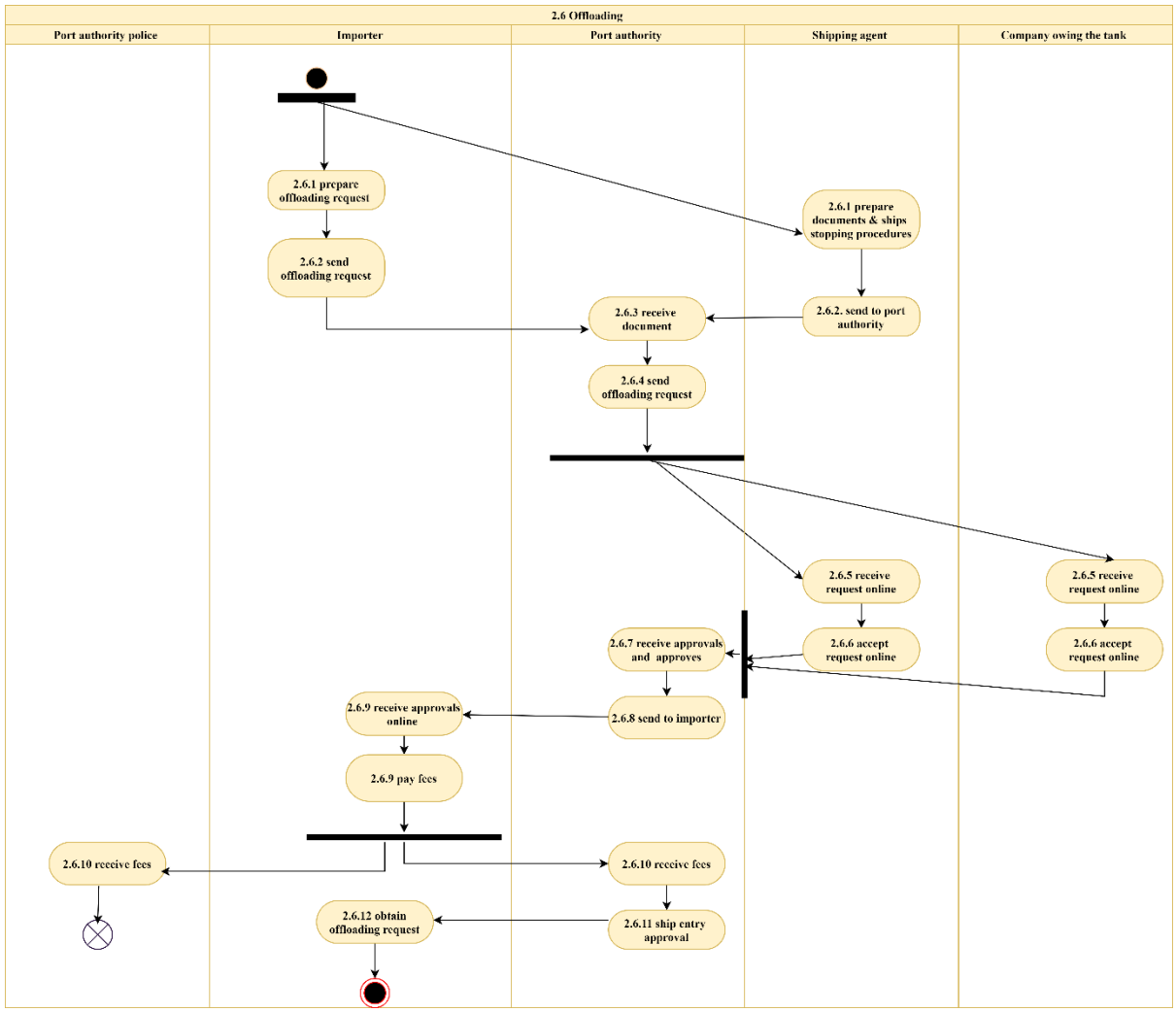

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	*2-6 التفريغ*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قرار رقم 800 لسنة 2016 بإصدار لائحة تنظيم مزاولة الأنشطة والأعمال المرتبطة بالنقل البحري ومقابلات الانتفاع بها • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 وتعديلاته
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد • سلطة الميناء • شرطة هيئة الموانئ • وكيل الشحن • الشركة المالكة للصهاريج
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-6-2 • يقوم المستورد أو (وكيل التخليص الجمركي) بمعالجة أمر التفريغ قبل وصول الشحنة بحوالي 7 إلى 10 أيام (متوسط التكلفة 25 جنيهًا للطن). • يقوم وكيل الشحن أيضًا بإعداد الإجراءات وبيانات المانيفستو وتحميلها عبر الإنترنت على "نافذة" قبل 48 ساعة على الأقل من وصول الشحنة. 2-6-2 • يقوم وكيل الشحن بتقديم طلب إلى هيئة الميناء لرسو السفينة على الرصيف. • يقوم المستورد أو المخلص الجمركي بإرسال طلب التفريغ إلى سلطة الميناء. 3-6-2 تتلقى هيئة الميناء المستندات وطلب التفريغ. 4-6-2 ترسل هيئة الميناء للجهات المختصة للموافقة عليها (الشركة المالكة للصهريج ووكيل الشحن). 5-6-2 يتلقى كل من هذه الكيانات طلبًا من هيئة الميناء. 6-6-2 يرسل كل من هذه الكيانات موافقته إلى سلطة الميناء. 7-6-2 تتلقى هيئة الميناء الموافقات وتوافق أيضًا. 8-6-2 ترسل سلطة الميناء الموافقات إلى المستورد. 9-6-2 يحصل المستورد على الموافقات ويدفع المبلغ المطلوب لهيئة الميناء وشرطة هيئة المينا. 10-6-2 تتسلم هيئة الميناء وشرطة هيئة الميناء المدفوعات وتقوم بإصدار الإيصالات. 11-6-2

	• ضابط هيئة الميناء يصدر الموافقة على دخول السفينة وتدخل السفينة الرصيف 9 بميناء الأدبية. **(راجع الملاحظة رقم 7)** • يصعد ضابط الحجر الصحي إلى السفينة، ويقوم بإجراء فحص ظاهري للزيت، ويصدر تصريحًا للموافقة على السيارة (CROLEST) 12-6-2 يحصل المستورد على الموافقة على طلب التفريغ ويبدأ التفريغ
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	يحصل المستورد على الموافقة على طلب التفريغ
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوم واحد (سيستغرق الأمر وقتًا أطول إذا كان هناك العديد من السفن أو سفن كيميائية على الرصيف)

2-7: الحصول على أمر التسليم

الشكل 3-17: مخطط "الحصول على أمر التسليم"

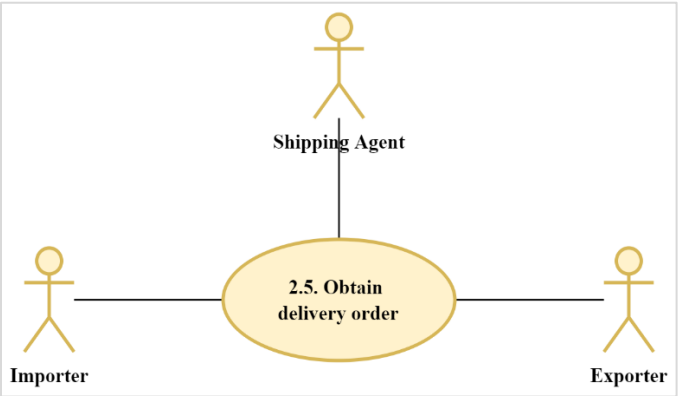

يشير مخطط حالة الاستخدام الموضح في الشكل 3-17 إلى أن عملية "الحصول على أمر التسليم" تتطلب المشاركة من:

- المستورد
- المصدر
- وكيل الشحن

الشكل 3-18: مخطط إجراءات "الحصول على أمر التسليم"

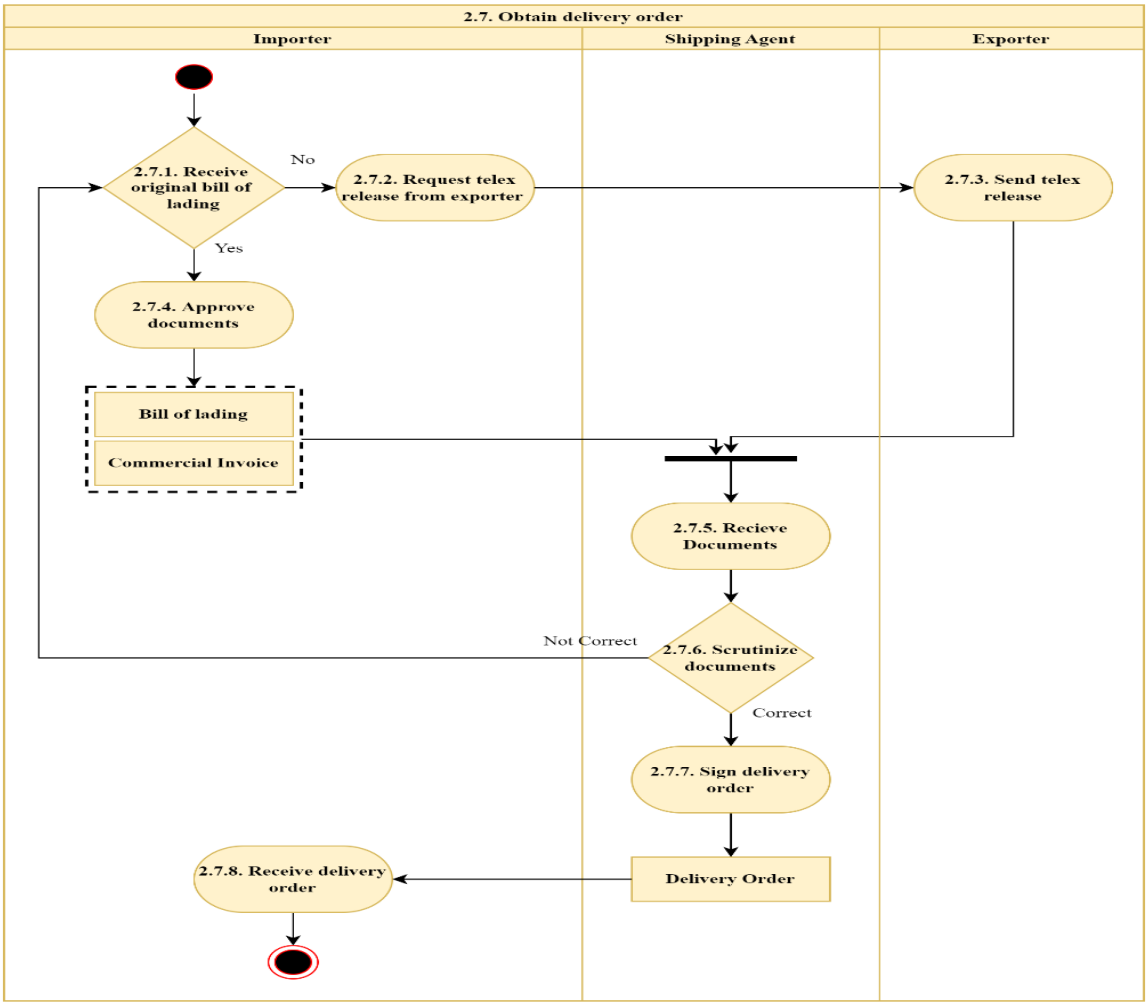

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	*2-7 الحصول على أمر التسليم*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 وتعديلاته
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد • وكيل الشحن • المصدر
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	المستورد لديه بوليصة الشحن أو نموذج إصدار التلكس (Telex release)
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-7-1 هل قام البنك بتسليم المستندات إلى المستورد في الوقت المحدد؟ 2-7-2 إذا لم يسلم البنك المستندات إلى المستورد في الوقت المحدد، فإنه يطلب نموذج إصدار التلكس من المصدر عبر البريد الإلكتروني. 2-7-3 يرسل المُصدِّر نموذج إصدار التلكس إلى وكيل الشحن. 2-7-4 إذا قام البنك بتسليم المستندات إلى المستورد في الوقت المحدد، يوافق المستورد على المستندات ويستخدم النسخة الأصلية من بوليصة الشحن مع الفاتورة التجارية للتقدم بطلب للحصول على أمر التسليم. 2-7-5 يتلقى وكيل الشحن إما النسخة الأصلية من بوليصة الشحن أو نموذج إصدار التلكس. 2-7-6 يقوم وكيل الشحن بمراجعة المستندات، إذا لم تكن مقبولة، فيجب على المستورد البدء من جديد 2-7-7 في حالة قبول المستندات، يوقع وكيل الشحن على أمر التسليم 2-7-8 يقوم المستورد بتحصيل أمر التسليم
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	أمر التسليم
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوم 1(يعتمد على الخطوات المذكورة أعلاه)

8-2 الحصول على 46 & أرقام الفحص

الشكل 3-19 مخطط "الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص"

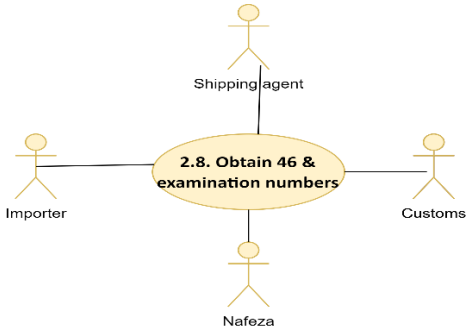

يشير مخطط حالة الاستخدام الموضح في الشكل 3-19 إلى أن عملية "الحصول على 46 & ارقام الفحص" تتطلب المشاركة من:

- المستورد
- الجمارك
- وكيل الشحن
- منصة "نافذة"

الشكل 3-20: مخطط إجراءات "الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص"

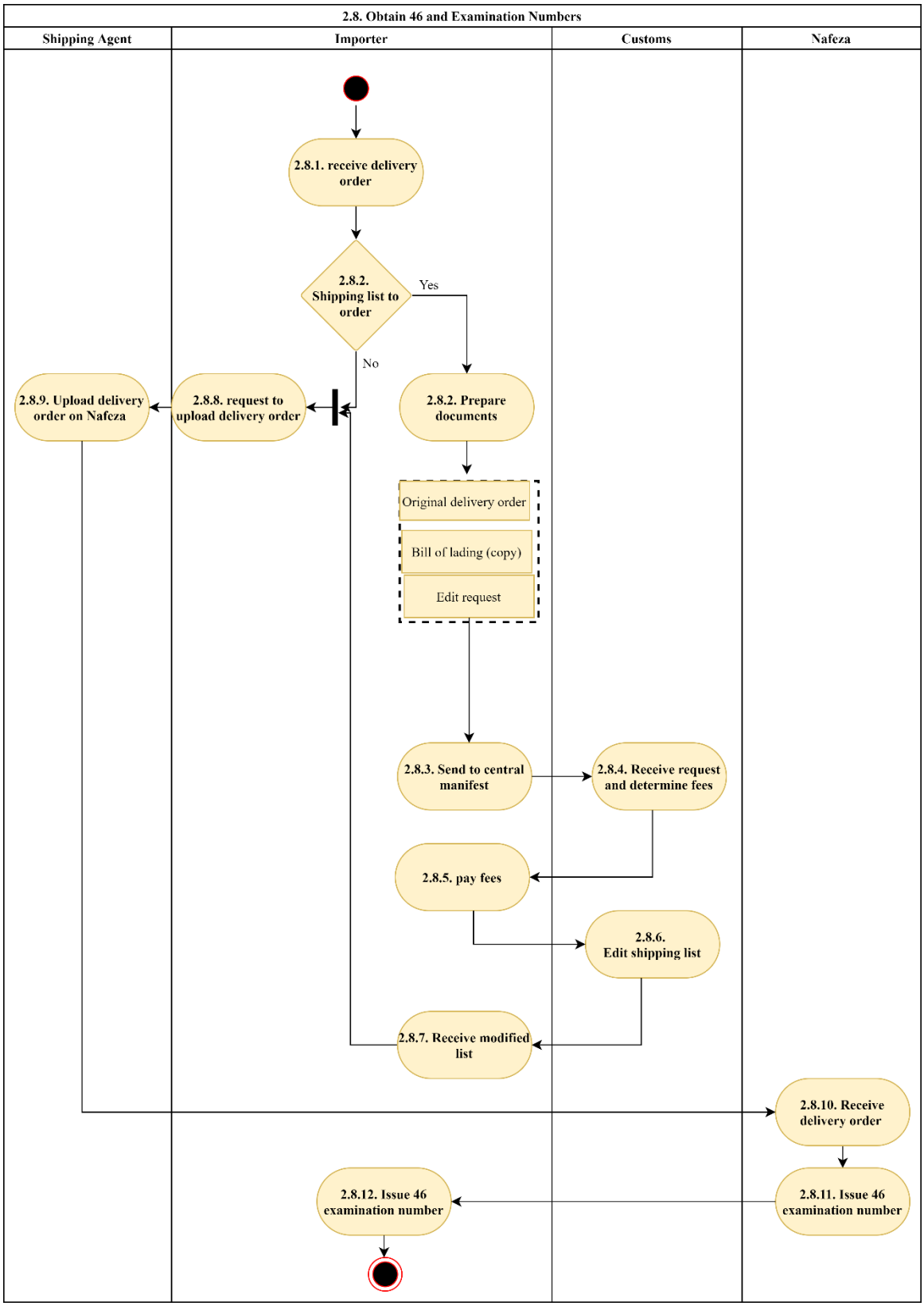

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-8 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 وتعديلاته • قانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء رقم 1 لسنة 2017 • اللائحة التنفيذية رقم 412 لسنة 2019 (المادة 15 - المادة 16) • قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2020 • القرارات ذات الصلة (524 لسنة 2000 - 728 لسنة 2000) • قرار رقم (13) لسنة 2020 بشأن الحدود القصوى المسموح بها من متبقيات الأدوية البيطرية في الأغذية • قرار رقم (4) لسنة 2020 بشأن المواد المضافة المصرح باستخدامها في الغذاء • قرار رقم (1) لسنة 2021 بشأن القواعد الفنية الملزمة للمواصفات الميكروبيولوجية الغذائية • قرار رقم (6) لسنة 2021 بشأن الحدود القصوى المسموح بها لمتبقيات المبيدات في وعلى المنتجات الغذائية ذات الأصل النباتي والحيواني • قرار رقم (6) لسنة 2022 بشأن الحدود القصوى المسموح بها للملوثات الكيميائية بالغذاء • قرار رقم (7) لسنة 2020 بشأن الرقابة المبنية على المخاطر للواردات الغذائية • منشور إجراءات تذكيري رقم 36 لسنة 2020 بشأن تحليل بعض المواد للتحقق من نوعها أو مواصفاتها • منشور مشترك رقابي استيراد رقم 46 وتصدير رقم 15 لسنة 2021 بشأن عرض الواردات الغذائية التي تستوردها او تصدرها المناطق الحرة على الهيئة القومية لسلامة الغذاء • قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 412 لسنة 2019 بشأن الاختصاص الحصري للهيئة القومية لسلامة الغذاء بفحص الواردات الغذائية وفق تعريف الغذاء • قرار رقم 102 لسنة 2022 بشأن الالتزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية • قرار رقم 999 لسنة 2017 بشأن الزيوت النباتية الخام
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد • الجمارك • وكيل الشحن • منصة "نافذة"
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	استلم المستورد بالفعل أمر التسليم

الإجراءات والمستندات اللازمة	2-8-1 يتلقى المستورد أو وكيل التخليص الجمركي أمر التسليم 2-8-2 إذا كانت قائمة الشحن "للطلب"، يقوم المستورد أو وكيل التخليص الجمركي بإعداد المستندات مثل (أمر التسليم الأصلي، بوليصة الشحن (نسخة)، طلب التعديل) 2-8-3 يقدم المستورد أو وكيل التخليص الجمركي مانيفستو مركزيًا بمصلحة الجمارك لتعديل قائمة الشحن 2-8-4 يتلقى المانيفستو المركزي الطلب ويحدد الرسوم 2-8-5 يتم إخطار المستورد أو وكيل التخليص الجمركي لدفع الرسوم 2-8-6 يعدل المانيفستو المركزي قائمة شحن 2-8-7 يتلقى المستورد أو وكيل التخليص الجمركي القائمة المعدلة 2-8-8 يطلب المستورد أو وكيل التخليص الجمركي من وكيل الشحن تحميل أمر التسليم على «نافذة» (عبر الإنترنت) 2-8-9 يقوم وكيل الشحن بتحميل أمر التسليم 2-8-10 تتسلم «نافذة» أمر التسليم 2-8-11 «نافذة» تصدر رقم 46 وأرقام الفحص 2-8-12 يتلقى المستورد رقم 46 وأرقام الفحص
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• رقم 46 • رقم الفحص
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوم 1

2-9 أخذ عينات واستلام الشحنة تحت التحفظ

الشكل 3-21: مخطط "أخذ العينات واستلام الشحنة قيد التحفظ"

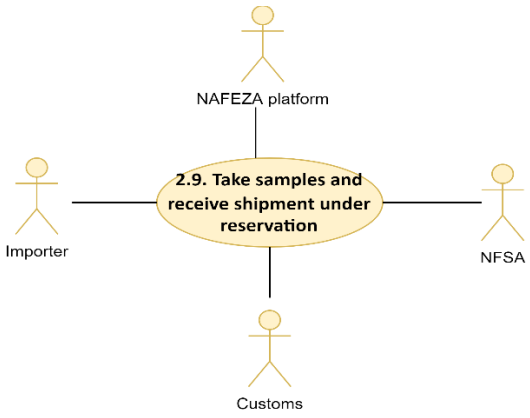

يشير مخطط حالة الاستخدام الموضح في الشكل 3-21 إلى أن عملية "أخذ العينات واستلام الشحنة قيد التحفظ" تتطلب مشاركة من:

- المستورد
- الهيئة القومية لسلامة الغذاء
- الجمارك
- «نافذة»

الشكل 3-22: مخطط إجراءات "أخذ العينات واستلام الشحنة قيد التحفظ"

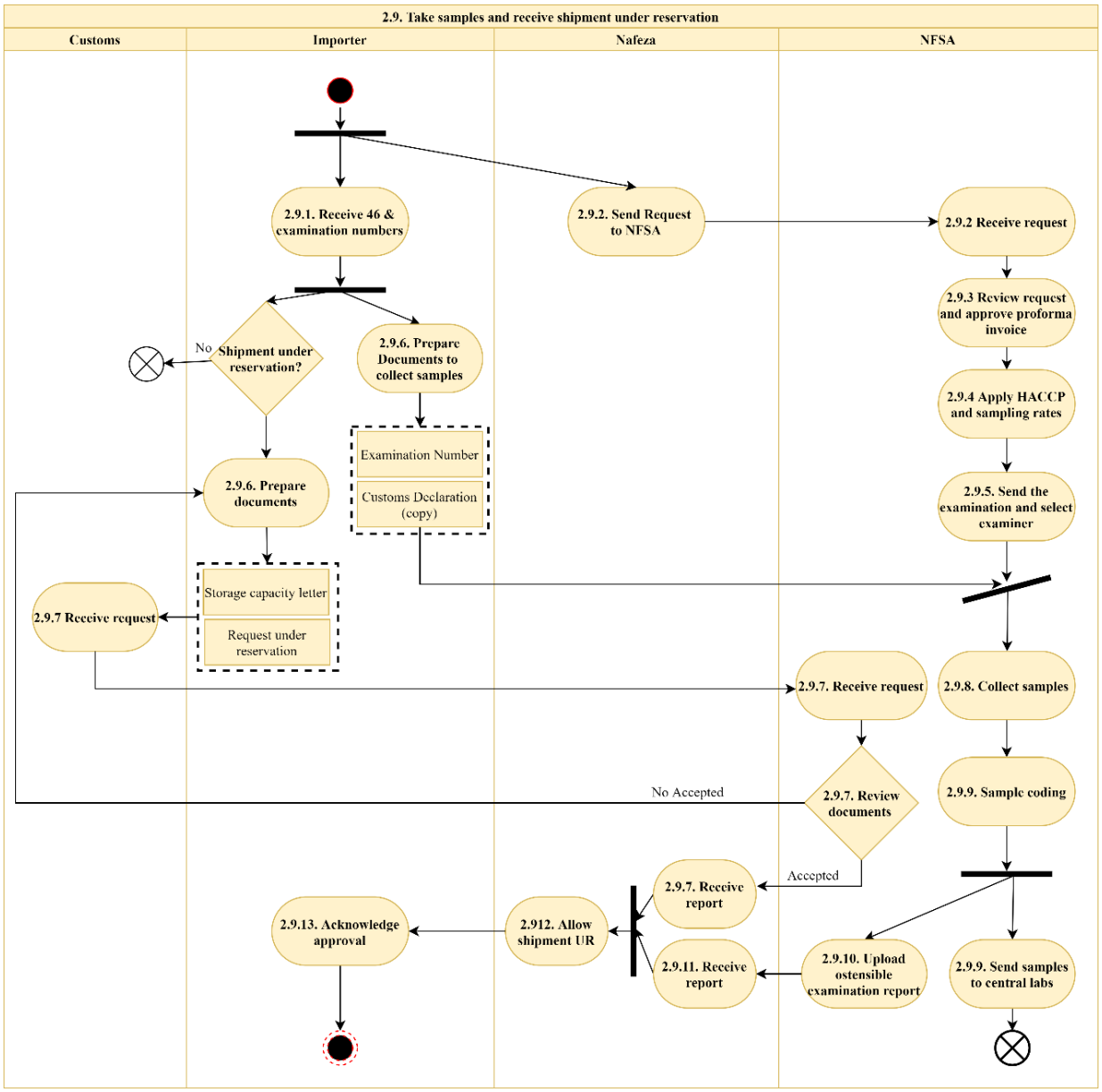

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-9 أخذ العينات واستلام الشحنة تحت التحفظ***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 وتعديلاته • قانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء رقم 1 لسنة 2017 • اللائحة التنفيذية رقم 412 لسنة 2019 (المادة 15 - المادة 16) • قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2020 • القرارات ذات الصلة (524 لسنة 2000 - 728 لسنة 2000) • قرار رقم (13) لسنة 2020 بشأن الحدود القصوى المسموح بها للملوثات الكيميائية بالغذاء • قرار رقم (4) لسنة 2020 بشأن المواد المضافة المصرح باستخدامها في الغذاء • قرار رقم (1) لسنة 2021 بشأن القواعد الفنية الملزمة للمواصفات الميكروبيولوجية الغذائية • قرار رقم (6) لسنة 2021 بشأن الحدود القصوى المسموح بها لمتبقيات المبيدات في وعلى المنتجات الغذائية ذات الأصل النباتي والحيواني • قرار رقم (6) لسنة 2022 بشأن الحدود القصوى المسموح بها للملوثات الكيميائية بالغذاء • قرار رقم (7) لسنة 2020 بشأن الرقابة المبنية على المخاطر للواردات الغذائية • منشور إجراءات تذكيري رقم 36 لسنة 2020 بشأن تحليل بعض المواد للتحقق من نوعها أو مواصفاتها • منشور مشترك رقابي استيراد رقم 46 وتصدير رقم 15 لسنة 2021 بشأن عرض الواردات الغذائية التي تستوردها او تصدرها المناطق الحرة على الهيئة القومية لسلامة الغذاء • قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 412 لسنة 2019 بشأن الاختصاص الحصري للهيئة القومية لسلامة الغذاء بفحص الواردات الغذائية وفق تعريف الغذاء • قرار رقم 102 لسنة 2022 بشأن الالتزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية • قرار رقم 999 لسنة 2017 بشأن الزيوت النباتية الخام
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المستورد • الهيئة القومية لسلامة الغذاء • الجمارك • «نافذة»
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	المستورد لديه بالفعل رقم 46 ورقم فحص

الإجراءات والمستندات اللازمة	2-9-1 يستلم المستورد أو وكيل التخليص رقم (46) بالإضافة إلى رقم الفحص من خلال منصة «نافذة» 2-9-2 تتلقى هيئة سلامة الغذاء المصرية طلب فحص وارد وجميع مستندات الشحن من خلال منصة «نافذة» لشركة MTS 2-9-3 تراجع الهيئة الطلب وتصادق على الفاتورة الأولية 2-9-4 تحدد الهيئة نظام تحليل العينات (HACCP) ومنشأة الاختبار وكمية السحب. 2-9-5 ترسل الهيئة موعد الفحص، ويتم تحديد الفاحصين. 2-9-6 • يقوم المستورد بإعداد المستندات لجمع العينات (رقم الفحص ونسخة البيان الجمركي) • يقوم المستورد أيضًا بإعداد المستندات. في حال رغبته في سحب الشحنة قبل نتيجة تحليل هيئة سلامة الغذاء، يتقدم بطلب للهيئة مع ضمان النقل والتخزين تحت التحفظ، وكذلك خطاب سعة التخزين 2-9-7 • يقوم المستورد بإرسال طلب التخزين تحت التحفظ إلى الجمارك وترسله الجمارك إلى الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء • تتلقى الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء الطلب (عبر الإنترنت) وتقبله بعد التأكد من استكمال المستندات المطلوبة 2-9-8 • تسحب هيئة سلامة الغذاء العينات لتحليلها • يبدأ المستورد أو وكيل التخليص الجمركي عملية سحب العينات 2-9-9 يقوم موظف الهيئة بتشفير العينات وإرسالها إلى معاملها المركزية. (انظر الملاحظة رقم 2) 2-9-10 يقوم مفتش الهيئة بعمل تقرير فحص ظاهري وتحميله على «نافذة» 2-9-11 تتلقى «نافذة» التقرير 2-9-12 تصدر «نافذة» الموافقة على السحب تحت التحفظ 2-9-13 إبلاغ المستورد
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	أكمل المستورد المتطلبات التنظيمية لاستلام الشحنة تحت الحجز
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوم 1

2-10 الكشف والتفتيش الجمركي

الشكل 3-23: مخطط "الكشف والتفتيش الجمركي"

يوضح مخطط حالة الاستخدام الموضح في الشكل 3-23 أن عملية "الكشف والتفتيش الجمركي" تتطلب مشاركة من:

- المستورد
- «نافذة»
- الجمارك

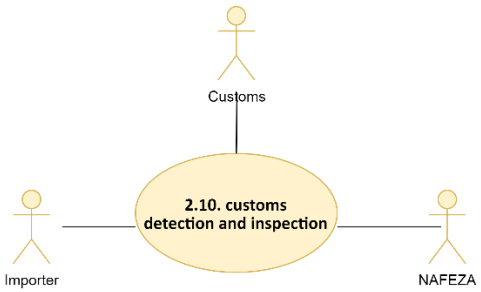

الشكل 3-24: مخطط إجراءات "الكشف والتفتيش الجمركي"

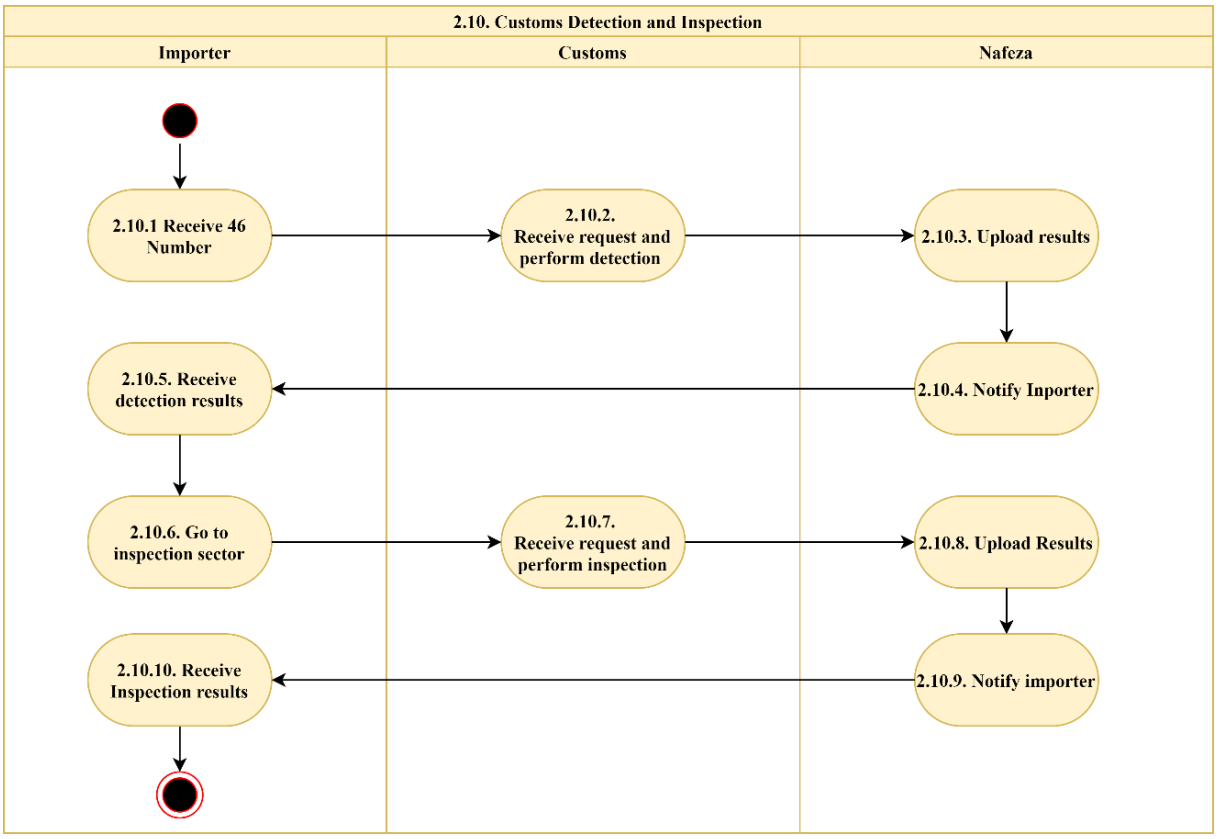

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-10 الكشف والتفتيش الجمركي***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 وتعديلاته • قانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء رقم 1 لسنة 2017 • اللائحة التنفيذية رقم 412 لسنة 2019 (المادة 15 - المادة 16) • قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2020 • القرارات ذات الصلة (524 لسنة 2000 - 728 لسنة 2000) • قرار رقم (13) لسنة 2020 بشأن الحدود القصوى المسموح بها للملوثات الكيميائية بالغذاء • قرار رقم (4) لسنة 2020 بشأن المواد المضافة المصرح باستخدامها في الغذاء • قرار رقم (1) لسنة 2021 بشأن القواعد الفنية الملزمة للمعايير الميكروبيولوجية للمواد الغذائية • قرار رقم (6) لسنة 2021 بشأن الحدود القصوى المسموح بها لمتبقيات المبيدات في وعلى المنتجات الغذائية ذات الأصل النباتي والحيواني • قرار رقم (6) لسنة 2022 بشأن الحدود القصوى المسموح بها للملوثات الكيميائية بالغذاء • قرار رقم (7) لسنة 2020 بشأن الرقابة المبنية على المخاطر للواردات الغذائية • منشور إجراءات تذكيري رقم 36 لسنة 2020 بشأن تحليل بعض المواد للتحقق من نوعها أو مواصفاتها • منشور مشترك رقابي استيراد رقم 46 وتصدير رقم 15 لسنة 2021 بشأن عرض الواردات الغذائية التي تستوردها او تصدرها المناطق الحرة على الهيئة القومية لسلامة الغذاء • قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 412 لسنة 2019 بشأن الاختصاص الحصري للهيئة القومية لسلامة الغذاء بفحص الواردات الغذائية وفق تعريف الغذاء • قرار رقم 102 لسنة 2022 بشأن الالتزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية قرار رقم 999 لسنة 2017 بشأن الزيوت النباتية الخام
• **الأطراف المشاركة في هذا الإجراء**	• المستورد • «نافذة» • الجمارك
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	تم بالفعل سحب العينات
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-10-1 يتلقى المستورد رقم 46 لبدء إجراءات التخليص الجمركي 2-10-2

	• يعرض المستورد أو وكيل التخليص الجمركي الشحنة على موظف التفتيش الجمركي لتحليل البضائع والتحقق منها • يستقبل موظف الكشف الطلب ويقوم بالكشف 2-10-3 يقوم الموظف بتحميل النتيجة على منصة «نافذة» 2-10-4 «نافذة» تخطر المستورد 2-10-5 يتلقى المستورد نتائج الكشف 2-10-6 يبدأ المستورد إجراءات التفتيش لتحديد نوع البضاعة والتصنيف الجمركي للشحنة. 2-10-7 يقوم المفتش باستلام الطلب وإجراء التفتيش 2-1-8 يقوم المفتش بتحميل النتيجة على منصة «نافذة» 2-10-9«نافذة» تخطر المستورد 2-10-11يتلقى المستورد نتائج التفتيش
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	البضائع المفحوصة
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوم 1

2-11 التثمين والبيان الجمركي

الشكل 3-25: مخطط "التثمين والبيان الجمركي"

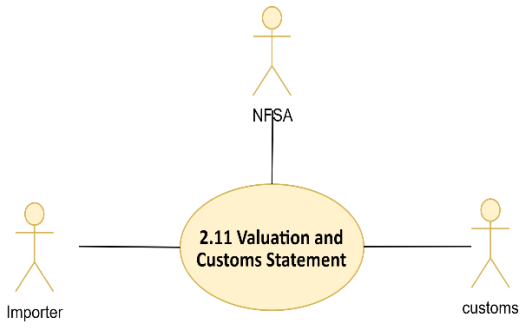

يشير مخطط حالة الاستخدام الموضح في الشكل 3-25 إلى أن عملية "التثمين والبيان الجمركي" تتطلب مشاركة من:

- المستورد
- الهيئة القومية لسلامة الغذاء
- الجمارك

الشكل 3-26: مخطط إجراءات "التثمين والبيان الجمركي"

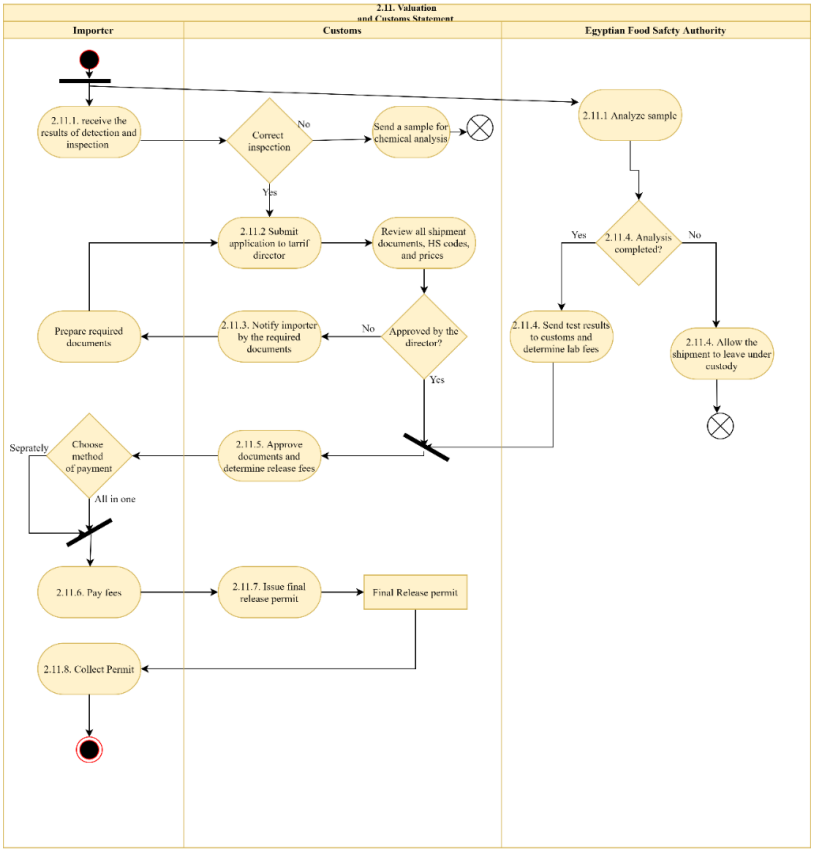

اسم مجال الإجراءات	2- الشحن
اسم إجراءات الأعمال	***2-11 التثمين والبيان الجمركي***
القوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 وتعديلاته • قانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون رقم 67 لسنة 2016 بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 66 لسنة 2017 • منشور إجراءات رقم 4 لعام 2022 للتذكير بإجراءات منشور 43 لعام 2020 بشأن إجراءات الثمين بموجب MTS • منشور إجراءات رقم 7 لسنة 2021 بشأن اختصاصات مثمن المعاينة بالفحص والاشعة -- اختصاصات المثمن المستندي الخ. • منشور استيراد رقم 26 لسنة 2019 بشأن زيادة القيمة المقر بها صاحب الشأن على الشهادة الجمركية عن قيمة نموذج 4
مشارك في العملية	• المستورد • الهيئة القومية لسلامة الغذاء • الجمارك
المدخلات والمعايير المدخلة/ بدء إجراءات الأعمال	تم الانتهاء من الكشف والتفتيش
الأنشطة والمتطلبات الوثائقية المرتبطة بها	1-11-2 • يتلقى المستورد نتائج الكشف والتفتيش وكذلك مدير التعريفة. • إذا كان الفحص غير متوافق، يتم إرسال عينة إلى قسم الكيمياء لفحصها • كما أن التحليلات التي تجريها هيئة سلامة الغذاء مستمرة في معاملها المركزية 2-11-2 يقوم مدير التعريفة بمراجعة جميع المستندات والتأكد من استيفاء جميع قيود الاستيراد، ومراجعة الأسعار للتأكد منها 3-11-2 في حالة وجود مشاكل في المستندات، يتم إخطار المستورد 4-11-2 • في حال وصول نتيجة هيئة سلامة الغذاء، يستلم المستورد تقرير المطابقة النهائي ويعرض النتيجة والمبلغ المطلوب في البيان الجمركي • في حالة عدم استلام نتيجة من هيئة سلامة الغذاء، يتلقى المستورد تقرير المطابقة تحت الحفظ 5-11-2 يعتمد مدير التعريفة المستندات ويحدد الرسوم المطلوبة للإفراج والتي تشمل (الرسوم الجمركية (معفاة في حالة الزيت)، وضريبة القيمة المضافة بنسبة (5٪) لأنها من سلعة الجدول، بعائد تجاري وصناعي بنسبة 1٪، ورسوم «نافذة»1780 جنيه مصري). 6-11-2

	• يقوم المستورد أو وكيل التخليص الجمركي بدفع المبلغ المطلوب ويُظهر حالة الدفع على منصة «نافذة» • إذا اختار المستورد النموذج الواحد للدفع، فستظهر جميع المبالغ التي سيتم تحصيلها في شكل قياسي يظهر للمستورد على منصة «نافذة». • في حالة تحديد نظام آخر، يتم عرض فاتورتين جمركيتين وتنظيميتين. 2-11-7 تتلقى الجمارك المبلغ وتقوم بتحميل حالة الدفع على منصة «نافذة»، ويتم إصدار تصريح الإفراج. 2-11-8 بعد اكتمال عملية الدفع، يمكن للمستورد أو وكيل التخليص طباعة البيان الجمركي والتخليص الجمركي على منصة نافذة.
معايير المخرجات لإنهاء إجراءات الأعمال	البيان الجمركي
متوسط الوقت المطلوب لاستكمال إجراءات الأعمال	• يوم واحد في المتوسط (لا يزال وكلاء التخليص الجمركي يعملون تمامًا كما كانوا يعملون من قبل، ولكن باستخدام إجراءات آلية (غير مرقمنة)). لا تزال كل سلطة اعتماد في الطرف الآخر تتبع إجراءاتها / عملية الموافقة المنفصلة الخاصة بها دون التكامل مع الآخرين. • نتائج تحليل هيئة سلامة الغذاء المصرية قد يستغرق ما يصل إلى 13 يوم عمل

2-12 الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات

الشكل 3-27: مخطط "التثمين والبيان الجمركي"

يشير مخطط حالة الاستخدام الموضح في الشكل 3-27 إلى أن عملية "الإفراج الجمركي وإتمام الإجراءات" تتطلب مشاركة من:

- المستورد
- سلطة الميناء

الشكل 3-28: مخطط إجراءات "الكشف والتفتيش الجمركي"

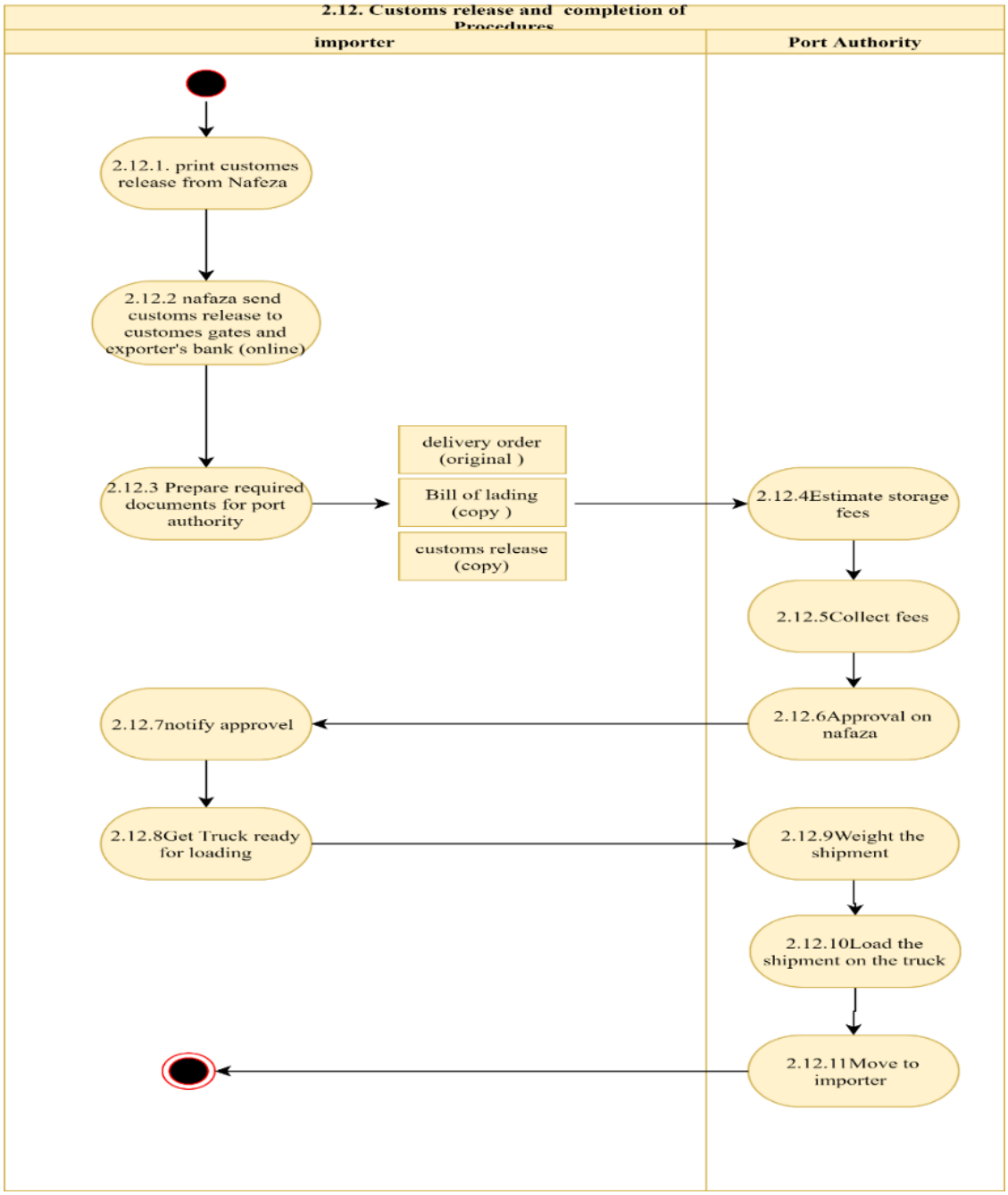

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-12 الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 وتعديلاته • قانون رقم 118 لسنة 1975 بإصدار قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قرار وزير المالية رقم 367 لسنة 2021 بشأن إجراءات التخليص الجمركي المسبق • منشور إجراءات رقم 8 لسنة 2021 بشأن ما يتبعه مدير التعريفة المحدد بعد الانتهاء من عملية التثمين وتحويل الإقرار إلى معتمد وتحت السداد • منشور إجراءات تذكيري رقم 2 لسنة 2021 بشأن المستندات الواجب تقديمها للإفراج عن السلع الواردة والمصدرة • تعميم الإجراءات رقم 23 لسنة 2020 بشأن الإفراج المسبق • تعميم إجراءات رقم (5) لسنة 2018 بشأن وجود ستة مسارات للإفراج الجمركي • قرار رقم 25 لسنة 2022 بشأن الافراج عن السلع سريعة التلف والتي لم يتم فتح اعتماد مستندي لها مع تقديم خطاب ضمان أو أمانة نقدية بقيمة السلع المفرج عنها • منشور استيراد رقم 22 لسنة 2020 بشأن السلع المفرج عنها تحت التحفظ ولم يتم سحبها من الموانئ خلال 72 ساعة • قرار وزير التجارة والصناعة رقم 776 لسنة 2019 بشأن التزام المستورد بنقل وتخزين هذه السلع تحت التحفظ واشراف الجهات الرقابية المختصة خلال 72 ساعة من اجتيازها الفحص الظاهري على ألا يتم التصرف فيها إلا بعد ظهور نتيجة الفحص النهائي وإحضار شهادة المطابقة. • قرار وزارة الصناعة بالسماح للجمارك بتجاوز الزيادة في الفواتير النهائية بنسبة لا تزيد عن 5 في المائة • قانون رقم 73 لسنة 2019 بإصدار قانون بإنشاء هيئة تنظيم النقل البري الداخلي والدولي
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• هيئة الموانئ • المستورد
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	تم بالفعل دفع جميع الرسوم الجمركية
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-12-2 بعد اكتمال عملية الدفع، يمكن للمستورد طباعة البيان الجمركي والإفراج الجمركي على منصة «نافذة». 2-12-2 يتم إرسال التخليص الجمركي إلى البوابة الجمركية وبنك المستورد وأرشيف الجمارك. بواسطة «نافذة»

	2-12-3 يسلم المستورد لسلطة الميناء ما يلي (أصل إذن التسليم ونسخة من بوليصة الشحن ونسخة من مستند الإفراج الجمركي). 2-12-4 تقدر الهيئة رسوم التخزين بـ (1 جنيه / اليوم / للطن + 14٪ قيمة مضافة). 2-12-5 تحصيل هيئة الميناء للرسوم. 2-12-6 بعد دفع رسوم الهيئة، يُمنَح المستورد موافقة صرف على منصة «نافذة». 2-12-7 يتم إخطار المستورد بإتمام الموافقة 2-12-8 يمكن للمستورد إدخال شاحناته لتحميل الشحنة من خلال رقم الإفراج الجمركي. 2-12-9 يتم وزن الشحنة قبل خروجها من البوابة الجمركية (1 جنيه للطن). 2-12-10 يتم تخليص الشحنة من الجمارك ونقلها إلى مرافق المستورد. 2-12-11 سيتم نقل الشحنة إلى مستودع المستورد.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	خروج البضاعة من الميناء ووصول البضاعة الى المستودع.
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوم واحد (قد تستغرق نتائج تحليل هيئة سلامة الغذاء المصرية ما يصل إلى 13 يوم عمل، ولكن من الممكن أن يقوم المستورد بسحب الشحنة إلى مصنعه ولكن لا يمكنه إجراء أي عمليات عليها حتى يحصل على عينة إيجابية من الهيئة القومية لسلامة الغذاء.

3-ج مجال الإجراءات 3: الدفع

(تم بالفعل إتمامه في الشحن)

3-ج-1 إتمام الدفع

بمجرد وفاء كل طرف (المشتري والبائع) بالتزاماته (البائع: إرسال مستندات الشحن؛ المشتري: إجراء الدفع)، تعتبر عملية الدفع مكتملة. نظرًا لأن تحويل الأموال والمستندات يتم عبر بلدين، فقد يستغرق الأمر ما يصل إلى 45 أيام. يتم الدفع مقابل زيت النخيل في الإجراءات 2-2 & 2-5 "خطاب الاعتماد". لذلك، لا يتم رسم مخطط بياني إضافي لعملية الدفع.

4- مخطط الإطار الزمني لاستيراد زيت النخيل إلى مصر

يقدم الشكل 4-1 مخططًا زمنيًا يوضح الإجراءات الرئيسية المطلوب تنفيذها لاستيراد زيت النخيل إلى مصر. يشير مخطط الإجراءات الزمنية إلى أن الشركة المستوردة تستغرق، في المتوسط، 93 يومًا للوفاء بالمتطلبات التجارية والتنظيمية لـ 14 إجراء

أعمال لزيت النخيل. ويوضح الشكل 4-1 أيضًا أن اثنين فقط من إجراءات الأعمال فقط يستهلكان 89% (82 يومًا) من الوقت اللازم لاستيراد زيت النخيل إلى مصر.

الـ 82 يوما مقسمة على النحو التالي: الإجراءات الأساسية (2-2) التقدم بطلب للحصول على خطاب اعتماد، 60 يوم عمل والإجراءات الأساسية (2-9) أخذ عينات واستلام الشحنة تحت الحجز 22 يوم عمل.

الشكل 4-1: مخطط الإطار الزمني لاستيراد زيت النخيل

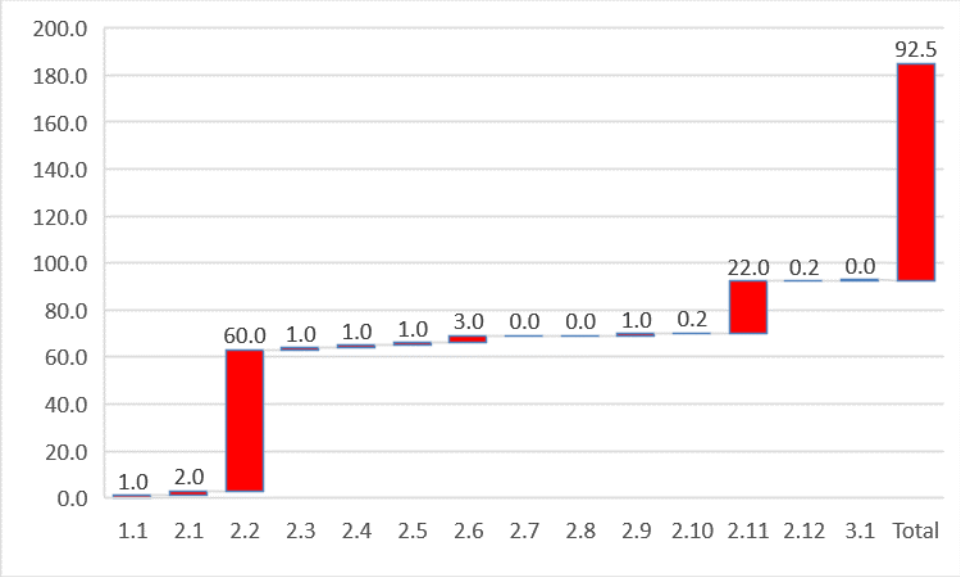

الجزء الثاني: السيناريو المقترح (الوضع كما يجب أن يكون)

1. منهجية السيناريوهات المقترحة "الوضع كما يجب أن يكون"

تبدأ السيناريوهات بتحديد أهم المشكلات التي تواجه القطاع مع اقتراح حلول لها بناء على آراء الأطراف المعنية، وفي ضوء التجارب الدولية وتحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وهناك عدة ملاحظات مهمة يجب تناولها قبل تحليل المنتج محل الدراسة بالتفصيل على النحو الآتي:

1- رغم أن الأمر يبدو وكأن الجمارك هي أساس جميع الاختناقات المتعلقة بإجراءات الاستيراد إلا أنها مجرد واجهة وهناك عدد من الجهات مثل هيئة الميناء والعديد من الجهات التي تقوم بالفحص (نحو 38 جهة)، والتي ينعكس عدم الكفاءة والضعف الذي تعاني منه على معاملات المستورد المصري مع الجمارك. وفي الحقيقة فإن أضعف حلقة هي التي تحدد سرعة الإجراءات بأكملها.

2- يعاني نظام نافذة نفسه من أوجه قصور عديدة في تصميمه الأصلي ومرحلة التنفيذ ولا يعمل على تحقيق الهدف المرجو من إنشائه في الأساس وهو قصر جميع الإجراءات على جهة واحدة مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، وإنما يعمل على زيادة وتفاقم المشكلات بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى مما يعمل على تعقيد المشكلات وزيادة البيروقراطية.

3- ما سبق لا ينفي حقيقة أن مصلحة الجمارك بحاجة لإصلاحات جدية ورقمنة كاملة للإجراءات بها، حيث تظهر حقيقة أن "دورة المستندات" في مصر أبطأ من "دورة المنتجات" واضحة خلافا للمعتاد في كل دول العالم.

4- هناك فرق كبير في التعامل مع نفس المنتج من حيث التكاليف والإجراءات بين الموانئ المختلفة، وهو ما يعني عدم وجود معايير واضحة ومحددة لتقدير التكاليف أو الوقت الذي تستغرقه إجراءات الاستيراد ككل، فضلا عن الازدحام الشديد عند بوابات الموانئ التي تتسم فيها الإجراءات "بالسهولة".

5- يجب أن يحصل التركيز على إزالة الاختناقات المرتبطة بإجراءات الاستيراد على الأولوية الكاملة لأنها أساس جميع المشكلات المتعلقة بإجراءات التجارة، وحلها يمثل أحد الشروط الاستباقية للتصدير كذلك، ويعمل على تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال في مصر.

6- يجب تغيير التوجه الحكومي بصورة جذرية ليستهدف تعزيز الصادرات بدلا من "حظر الاستيراد" لما لذلك من مردود إيجابي على توفير العملة الصعبة.

7- ولن يتحقق ذلك ما لم يكن هناك ثقة في القطاع الخاص، حيث يجب تغيير اعتقاد السلطات الحكومية بأن القطاع الخاص مدان حتى تثبت براءته إلى الاعتقاد بأن السلوك الفاسد ليس هو السائد ولا القاعدة التي تبنى عليها السياسات وتتحدد إجراءات المراقبة على أساسها.

8- يرتبط جزء كبير من جميع المشكلات المتعلقة بإجراءات التجارة في الأساس بوزارة المالية ومختلف الإدارات التابعة لها، في حين تأتى مسؤولية وزارة التجارة والصناعة في المرتبة الثانية. ويكمن أساس هذه المشكلات في حقيقة أن وزارة المالية تسعى لتحصيل وجني الأموال كهدف أساسي لها، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بينها وبين وزارة التجارة والصناعة؛ مما يعمل على تعميق سوء الفهم لهدف التنمية الصناعية وتنمية الصادرات.

9- بحسب الممارسات المثلى، فإن زيادة كفاءة وشفافية إجراءات الاستيراد عملية ديناميكية بطبيعتها بمعنى أنها تستلزم مشاركة مستمرة من جانب مختلف الأطراف المعنية والتشاور معها كإجراء مؤسسي، خاصة القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضرورة التحلي بمستوى مرتفع من المرونة في إعداد الاستراتيجيات، وآليات التنفيذ، فضلا عن المراقبة والتقييم بانتظام.

وفيما يلي المنهجية بالتفصيل:

كشف تحليل إجراءات استيراد زيوت النخيل ومشتقاتها عن وجود عدد من الاختناقات الناتجة عن إما مشكلة في تصميم النظام نفسه أو في تنفيذه، بالإضافة إلى غياب السياسات المناسبة (على النحو المبين في الجدول 1 التالي).

الجدول 1: تعريف الأنواع المختلفة للمشكلات

طبيعة المشكلة	التعريف
عيب في تصميم النظام	فشل النظام في تحقيق الهدف منه بسبب عدم ملائمة التخطيط وافتقاره إلى بعض العناصر، وتبني حلول جزئية أو عدم توافق النظام المطبق مع النظم المتبعة دوليا.
عيب في تطبيق النظام	عندما يفشل النظام في تحقيق الهدف منه بسبب مشكلات تتعلق بسوء الإدارة، ومقاومة العاملين، ونقص القدرات البشرية اللازمة لتطبيق النظام الجديد.
غياب السياسات المناسبة	لم يتم التعامل مع المشكلة من خلال سياسات مناسبة رغم توفر تصميم النظام وتنفيذه.

يقترح الجدول التالي قائمة بالإجراءات التصحيحية لكل واحدة من هذه الاختناقات والأثر المتوقع لها؛ ويتم تصنيف هذه الإجراءات وفقا للإطار الزمني لتنفيذها، حيث يشار للإجراءات الفورية بالحرف (I) ويُشار للإجراءات قصيرة المدى (2-5 أشهر) بالحرف (S) والإجراءات متوسطة المدى بالحرف (M) (6 أشهر - سنة). وقد تم وضع إطار زمني قصير عن عمد لأن المشكلات شديدة الإلحاح، وقد استهدفت العديد من التدابير الفورية التقليل حجم المشكلة لحين تبني إجراءات تصحيحية جذرية.

وتنقسم الإجراءات المقترحة إلى فئتين على النحو الآتي:

- الفئة (أ): وهي أفضل الحلول، وتقوم على تغيير النظام بشكل جذري بالاستفادة من التجارب الدولية
- الفئة (ب): وهى ثاني أفضل الحلول، وتقوم على تحسين النظام الحالي وتطويره.

ويشمل التحليل كلا الفئتين لضمان واقعية السيناريو المقترح وقابليته للتنفيذ.

وقد تم دراسة عدد من التجارب الدولية فيما يتعلق بالمشكلات الخاصة بتصميم النظام وتنفيذه؛ حيث يتم الإشارة إلى كل تجربة في الجدول رقم 2 والذي يوضح الإجراءات المعدلة، بينما تم إرفاق الأشكال الخاصة بها في ملف آخر نظرا لاختلاف حجم الورق.

2. جدول تفصيلي لإجراءات التجارة المعدلة (الوضع كما يجب أن يكون)

الجدول 2: الإجراءات التصحيحية المقترحة في إجراءات استيراد زيت النخيل ومشتقاته (رمز النظام المنسق 1511)

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
					إجراءات الاستيراد	أخرى
الشروط المسبقة						
	- يتطلب استيراد زيت النخيل التسجيل على مراحل متعددة مع عدة جهات (تحديدا، الهيئة القومية لسلامة الغذاء، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، هيئة التنمية الصناعية، الهيئة العامة للاستثمار، ومصلحة الجمارك). - رغم أن معظم المستندات المطلوبة واحدة تقريبا إلا أنه لا يوجد تنسيق كاف بين هذه الجهات. - تمثل هيئة التنمية الصناعية تحديدا عقبة رئيسية فيما يتعلق باستخراج التراخيص الصناعية. - المعلومات الخاصة بالوقت الذي تستغرقه الإجراءات والرسوم والمستندات والإجراءات اللازمة غير متوفرة بالضرورة بصورة محدثة على المواقع الالكترونية الخاصة بهذه الجهات.	- عيب في تصميم النظام عيب في تطبيق النظام	تركيا ودول الخليج	- رقمنة كاملة لجميع الإجراءات والخدمات المتعلقة بإجراءات التجارة على منصة نافذة بحيث يتمكن المستخدمون من التقدم بطلبات الكترونيا باستخدام منصة موحدة سهلة الاستخدام (S) - يجب إتاحة المعلومات الخاصة بالوقت الذي تستغرقه الإجراءات والرسوم والمستندات والإجراءات اللازمة عبر الإنترنت بصورة محدثة وفي التوقيت المناسب وإلزام كافة الجهات بذلك (I) - يجب أن تطبق هيئة التنمية الصناعية القانون 15 لسنة 2017 لتسهيل إصدار التراخيص الصناعية خاصة بالنسبة للأنشطة منخفضة المخاطر (I) - يجب تطوير قدرات العاملين بهيئة التنمية الصناعية ليتمكنوا من	- تسريع إجراءات الشروط المسبقة لعمليات الاستيراد وإلغاء تكرار تقديم المستندات	تحسين بيئة الأعمال ككل مما سيؤدي حتما إلى زيادة الاستثمار، والإنتاج والصادرات.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	عدم تجديد أي مستند من المستندات المطلوبة يؤدي إلى توقف الإجراءات بالكامل في أي مرحلة من المراحل			تقديم خدمات كفؤة لمجتمع الأعمال بشكل مهني (S) - إجراء تغييرات جذرية (M): - التوسع في الرقمنة على المستويين الرأسي والأفقي لجميع خدمات الأعمال: التجارة، استخراج التراخيص، تمويل الأراضي، إلخ، بحيث يتمكن المستخدمون من التقدم بطلبات عبر الإنترنت على منصة واحدة سهلة الاستخدام.		
	- يواجه الموردون لمصر صعوبات عدة بسبب قرار وزير الصناعة والتجارة رقم 43 لسنة 2016 والذي ينطوي على: غموض ونقص الشفافية فيما يتعلق بإجراءات التسجيل لدى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، ومدتها، وتزايد المدفوعات غير الرسمية.	تبني سياسات خاطئة	لا توجد أي دولة في العالم تتبع هذه الإجراءات	- إلغاء القرار 43 لعدم وجود أي استفادة من تطبيقه لأي طرف من الأطراف المعنية.	توسيع قاعدة الموردين لمصر	تحسين صورة مصر في عالم التجارة وتجنب اتخاذ الدول الأخرى إجراءات مماثلة ضد المنتجات المصرية بدعوى المعاملة بالمثل
1- الشراء						
خطوات التجارة المتعلقة بالإنتاج						

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
2- الشحن						
2-1 الحصول على رقم القيد الجمركي	- يتم تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات منذ أكتوبر 2021، ويواجه المستوردون المصريون العديد من المشكلات على النحو الآتي: - صعوبة استخدام النظام - يتطلب التسجيل إدخال بيانات غير ضرورية - النظام لا يقبل سوى المستندات الأصلية فقط - لا يمكن تغيير/ تعديل المعلومات التي يتم تسجيلها (كتغيير اسم البنك أو الميناء) - ضعف البنية التكنولوجية يؤدي إلى تعطل إجراءات التسجيل - أي خطأ ولو صغير في إجراءات التسجيل يؤدي إلى إعادة إدخال جميع البيانات مرة أخرى. - لا يستطيع النظام ملء البيانات التفصيلية المطلوبة تلقائيا من المستندات التي يتم رفعها - لا يتم إخطار مستخدمي النظام بالتغييرات الدورية في التوقيت المناسب	• عيب في تصميم النظام عيب في تطبيق النظام	- الإمارات - البرازيل	تعديل تصميم النظام للتغلب على التحديات الحالية (I): - ليصبح أكثر سهولة في الاستخدام - إلغاء كافة التفاصيل غير الضرورية المتعلقة بالتسجيل - قبول التغييرات والتعديلات على البيانات - قبول صور ضوئية من المستندات - تعزيز البنية التكنولوجية لضمان كفاءة عمل النظام - تطوير النظام بحيث يقوم بملء البيانات المطلوبة تلقائيا من المستندات التي يتم رفعها - التواصل مع المستخدمين في التوقيت المناسب لإخطارهم بأحدث التغييرات التي تتم في الإجراءات والتشريعات والرسوم، إلخ ذات الصلة. - إجراء تغييرات جذرية**(M)**:	- تسهيل الحصول على رقم القيد الجمركي وتقليل الوقت الذي يستغرقه ذلك من خلال زيادة كفاءة النظام وإلغاء الخطوة 2-3-1 (الشكل 4-6) - تقليل التدخل البشري في إجراءات التسجيل ونسبة الخطأ - يحصل المستورد المصري على رقم القيد الجمركي وتحديد فئة المخاطرة التي ينتمي إليها المنتج الخاص به وجميع التفاصيل المتعلقة بإجراءات الاستيراد بما في ذلك: عامل المخاطرة الخاص بالمنتج، الخطوات التالية في الإجراءات الجمركية - وأخيرا، يكون بإمكان المستورد توقع الوقت	- تحسين التجارة عبر الحدود وزيادة كفاءة إجراءات التجارة وخفض الوقت الذي تستغرقه، إلخ - تعظيم كفاءة إجراءات التجارة

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				- استخدام التكنولوجيا الحديثة للثورة الصناعية الرابعة، خاصة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والبيانات الكبيرة فيما يلي: - تمييز النسخ الأصلية - تصنيف المنتجات وفقا لمستوى المخاطرة المرتبطة بها - تحديد الإجراءات القادمة فيما يتعلق بالفحص الجمركي ونسبة العينات التي يتم فحصها وتواتر كل فئة، وذلك على أساس معيارين: 1- عامل المخاطرة المحدد مسبقا للمنتج بناء على لوغاريتمات 2- مصداقية المستورد المصري - تقسيم المستوردين إلى فئات، بحيث يكون لكل فئة لون مختلف (أخضر، أحمر، أصفر مثلا)، وفقا لتاريخهم في الأعمال التجارية بناء على مصداقيتهم؛ ومن ثم تحديد الإجراءات الخاصة بمنتجات كل فئة وفقا للون الذي تندرج تحته بحيث يكون اللون	والتكلفة المرتبطة بإجراءات الاستيراد.	

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				الأخضر هو الأسرع في الإجراءات.		
	- تم العمل بنظام التسجيل المسبق للشحنات بدون مناقشته مع الأطراف المعنية ولا التمهيد له بمرحلة اختبار لتحسين النظام بناء على آراء المستخدمين.	غياب السياسات الملائمة		مشـــاركة مختلف الأطراف المعنية باستمرار في تصميم النـظـام وآلـيـة تـنـفـيـذه، والتغييرات الـديـنـاميكـيـة اللازمة كإجراء مؤسسي يتم العمل به	إزالة الاختناقات المتسببة في كثير من المشكلات	
2-2 تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد	- تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد يستلزم رفع نفس المستندات المطلوبة للخطوة 2-1 السابقة على منصة نافذة. - أدى نقص العملة الصعبة بالإضافة إلى قرار البنك المركزي في مارس 2022 إلى إطالة المدة التي يستغرقها إصدار خطاب الاعتماد. - أدى ذلك إلى رفع أسعار زيت النخيل ومشتقاته محليا - رغم أن زيت النخيل ومشتقاته يعامل كمادة خام وبالتالي يتم استثناؤه من قرار البنك المركزي، إلا أن باقي أجزاء سلسلة التوريد يخضع للقرار ومن ثم يواجع العديد من المشكلات التي تؤدي إلى تعطيل إنتاج وتصنيع عدد كبير من الصناعات الغذائية.	تبني سياسات خاطئة	تدخل البنك المركزي في علاقات الأعمال التجارية ليس له وجود في جميع دول العالم.	- إلغاء قرار البنك المركزي بالكامل (وفقا لإعلان البنك المركزي من المقرر إلغاء العمل بهذا القرار اعتبارا من ديسمبر 2022) (I) - يجب أن يمنح الجهاز المصرفي أولوية أكبر لتوفير العملة الصعبة اللازمة لتغطية استيراد المنتجات الوسيطة (I) - إصدار خطاب الاعتماد عن طريق منصة نافذة إنشـــاء آلية مؤســـســـية لإشـــراك والتشـــاور مع مختلف الأطراف المعنية في وضـــع الســـياســـات الاقتصادية (S)	- تسريع إصدار خطابات الاعتماد وإجراءات الاستيراد خاصة المتعلقة بالمدخلات الوسيطة - القضاء على تشوهات سلسلة التوريد التي تسبب فيها قرار البنك المركزي - إلغاء تكرار تقديم نفس المستندات لأكثر من جهة	- حل مشكلات الإنتاج والقضاء على المعوقات التي تعطل سلسلة التوريد بأكملها - الحفاظ على حصة مصر في الأسواق الأجنبية في الصناعات التي تعتمد على زيت النخيل مثل الصناعات الغذائية، ومواكبة الدول المنافسة في ذلك

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
2-3 إعداد واعتماد مستندات الشحن	- وفقا لنظام التسجيل المسبق للشحنات، يتعين على المورد الأجنبي رفع جميع المستندات المتعلقة بالشحن على منصة CargoX المتصلة بمنصة نافذة. - وفقا للموردين، عملية التسجيل على منصة CargoX معقدة وصعبة الاستخدام حيث تتطلب معلومات تفصيلية كثيرة فضلا عن ارتفاع تكلفتها والتي تصل لنحو 165 دولار لكل معاملة. - إجبار الموردين على التسجيل في منصة CargoX يعتبر تدخل من جانب الحكومة في علاقات الأعمال التجارية. - يتم عادة إصدار النموذج 4 يدويا.	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام	- تدخل الحكومة مباشرة في علاقات الأعمال التجارية ليس له وجود في أي مكان في العالم.	- يجب السماح للمورد الأجنبي استخدام أي منصة أخرى بخلاف CargoX (I) - مراجعة تكلفة التسجيل على منصة CargoX - إصـــدار النموذج 4 الكترونيا عبر منصة نافذة	تسهيل إعداد واعتماد مستندات الشحن	توسيع قاعدة الموردين إلى مصر
2-6 التفريغ	- جميع الإجراءات المتعلقة بالتفريغ تتم خارج نافذة - انخفاض مستوى الشفافية بشأن الإجراءات والوقت الذي تستغرقه، والتكلفة خاصة وأنها غير موحدة في جميع الموانئ	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام	-	- إصدار الطلب الكترونيا عبر نافذة (I) **إجراء تغييرات جذرية (M):** - رقمنة إجراءات الاستيراد بالكامل تعني إصدار طلبات التفريغ الكترونيا - إضـــافة الرســوم على الفاتورة الموحدة التي يتم ســـدادها عند الإفراج النهائي عن الشحنة	- تسهيل إجراءات التفريغ، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالإجراءات والوقت الذي تستغرقه وتكلفتها - تقليل التدخل البشري إلى الحد الأدنى	- تسهيل جزء آخر من إجراءات الاستيراد مما يعمل على تنشيط التجارة وتعزيز تنافسية مصر.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
2-8 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص	- لتعديل أي بند في مستندات الاستيراد الأساسية، يدفع المستورد المصري تكلفة إضافية إلى المانيفستو المركزي - يتم تحديد التكاليف الفعلية من خلال التفاوض مع الموظف - غالبا ما يضطر المستورد المصري إلى التعديل الإجباري بسبب مشكلات فنية بسيطة في منصة نافذة، (على سبيل المثال، يتكون رقم الحاوية من 19 رقما، بينما لا تسمح نافذة سوى بإدخال 9 أرقام فقط)	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام		- زيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق بالحصول على رقم 46 والتكلفة التي يدفعها المستورد المصري(I). - تطوير منصة نافذة للقضاء على المشكلات الفنية (I) - تعديل المانيفستو مباشرة عبر منصة نافذة (I) **إجراء تغييرات جذرية (M):** - رقمنة جميع إجراءات الاستيراد يعني مراجعة أهمية هذه الخطوة ككل بحيث يمكن إلغائها إذا لم تكن هناك حاجة لها أو ميكنتها بالكامل. - - إضافة الرسوم إلى الفاتورة الموحدة النهائية التي يتم دفعها عند الإفراج النهائي.	تسهيل حصول المستورد المصري على رقم 46 بدون تحمله تكلفة مبالغ فيها	- الحد من المدفوعات غير الرسمية - وتسريع إجراءات الاستيراد وزيادة مستوى الشفافية والكفاءة بها
2-9 أخذ العينات	- لا يوجد عادة تواصل بين منصة نافذة والجهات القائمة على الفحص حيث لا تتلقى هذه الجهات طلبات الفحص من نافذة. - لا يمكن للمستورد المصري أن يتوقع الوقت الذي يستغرقه حصوله على نتائج الفحص الجمركي للعينات	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام		- تطوير منصة نافذة بحيث يتم ربطها بجميع الجهات المسؤولة عن الفحص كي تتلقى هذه الجهات طلبات الفحص من المنصة (I)	تسريع إجراءات أخذ العينات وخفض الوقت الذي تستغرقه	زيادة كفاءة وشفافية إجراءات أخذ العينات ومن ثم تسريع إجراءات الإفراج الجمركي

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	- قد يتأخر الوقت المحدد إذا كانت الميناء مزدحمة (مثل ميناء أدبية) - يستغرق الحصول على نتائج الفحص من هيئة سلامة الغذاء وقتا طويلا للأسباب التالية: - لا يوجد للهيئة مكتبا يمثلها في كل ميناء ومن ثم يتم فحص العينة مركزيا في القاهرة - يتعين على المستوردين سداد الرسوم في مكتب القاهرة			- وضع إطار زمني لفحص العينات من قبل هيئة سلامة الغذاء (I) - سداد الرسوم لهيئة سلامة الغذاء إلكترونيا (I)		
	- تقوم مصلحة الجمارك وجهات الفحص بتفتيش كل شحنة حتى لو كانت من نفس المورد ويستوردها نفس المستورد المصري. - نظام تقييم المخاطر الذي نص عليه قانون الجمارك الجديد لم يطبق بعد ولا توجد معايير واضحة يتم على أساسها تقييم المخاطر.	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام	- تطبق الدول عدة نظم مختلفة لإدارة المخاطر فيما يتعلق بالواردات - تقوم الولايات المتحدة وكندا بتطبيق نظام درجات من 1 إلى 10 - تطبق تركيا نظاما يقسم المستوردين إلى فئات ولكل فئة لون معين ويقوم النظام على أساس	- يجب وضع معايير معينة ليتم تقييم المخاطر على أساسها (I) - يجب أن تطبق الجمارك بالتنسيق مع جهات الفحص المختلفة نظاما لتقييم المخاطر - يجب أن تقوم مصلحة الجمارك بالتنسيق مع جهات الفحص المختلفة بتطبيق نظام تقييم المخاطر الذي ينص عليه قانون الجمارك الجديد لتقسيم المنتجات بسهولة إلى الفئات التي يجب فحصها (S)		زيادة كفاءة وشفافية جزء آخر من إجراءات الاستيراد يعمل على تنشيط التجارة وتعزيز تنافسية مصر

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
			المخاطرة المرتبطة بالواردات			
			غالبية دول العالم	**إجراء تغييرات** جذرية **(M):** - الاستعانة بتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة لرقمنة إجراءات الاستيراد بالكامل ما يعني قيام النظام تلقائيا بما يلي: - تقسيم المنتجات وفقا للمخاطر المرتبطة بها - تحديد الإجراءات التالية للفحص الجمركي ونسبة العينات وتواتر كل فئة على أساس معيارين: - عامل المخاطرة المحدد مسبقا للمنتج بناء على لوغاريتمات - مصداقية المستورد المصري - نافذة واحدة للفحص في كل ميناء تتسلم طلب الفحص الكترونيا - يمكن للمستورد المصري متابعة معاملته خطوة بخطوة من خلال حسابه على المنصة - سداد جميع الرسوم الكترونيا عبر منصة واحدة سهلة الاستخدام	- تقليل التدخل البشري إلى الحد الأدنى في إجراءات أخذ العينات - إلغاء العلاقات المباشرة بين المستورد المصري وجهات الفحص (إلغاء الخطوة رقم 2-9-6 من الجزء الأول في هذا التقرير (الوضع الحالي) وجميع الخطوات المرتبطة بها - تقليل الوقت والتكلفة المتعلقة بالفحص لأدنى مستوى - إضافة كافة الرسوم للفاتورة الموحدة التي يتم سدادها عند الإفراج النهائي	

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
2-10 الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي	- عند الاختلاف بين المستورد المصري ومصلحة الجمارك حول رمز النظام المنسق الخاص بالمنتج، يتم إحالة المسألة إلى مصلحة الكيمياء، وقد يستغرق الأمر ما بين 15 إلى 20 يوما أو أكثر لحل المشكلة بينما يتحمل المستورد تكاليف الفحص والنقل وتكاليف التخزين الإضافية - مصلحة الكيمياء هي الجهة الوحيدة المنوط بها مسؤولية البت في مثل هذه النزاعات ومن ثم عادة ما يكون لديها عدد كبير من النزاعات للبت فيها	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام		- وضع إطار زمني للبت في النزاعات المتعلقة برمز النظام المنسق (I) - تطوير الإجراءات في مصلحة الكيمياء لتسريع البت في النزاعات (I) - -	تسريع إجراءات الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي	زيادة كفاءة وشفافية إجراءات الإفراج الجمركي
	يتم إجراء الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي دون الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة للثورة الصناعية الرابعة		• الإمارات • البرازيل	**إجراء تغييرات جذرية (M):** - الاستعانة بتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في رقمنة إجراءات الاستيراد بالكامل وهو ما يعني أن النظام سوف يحدد تلقائيا الإجراءات التالية المتعلقة بالفحص الجمركي وفقا لفئة المخاطرة التي يندرج تحتها المنتج والمستورد.	- زيادة كفاءة وشفافية الفحص الجمركي والكشف الإشعاعي - تخفيف الحمل عن مصلحة الجمارك - تقليل التدخل البشري - بالنسبة للمنتجات في فئة اللون الأخضر ينتقل المستورد مباشرة للخطوة رقم 2-10-1 في الجزء الأول من هذا التقرير (الوضع الحالي) مع إلغاء	تسهيل جزء آخر من إجراءات الاستيراد مما يعمل على تنشيط التجارة وتعزيز تنافسية مصر

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
					كافة الخطوات السابقة لهذه الخطوة.	
2-11 التثمين والبيان الجمركي	- في حالة الموافقة على العينات يتم رفع النتائج على منصة نافذة وتبدأ مرحلة التثمين - لا يتم التثمين بالضرورة في ميناء الوصول وفي هذه الحالة قد يستغرق وقتا أطول - لا توجد شفافية فيما يتعلق بجميع الرسوم التي يدفعها المستورد المصري لأن الفاتورة غير شاملة وتستثني رسوما أخرى مثل رسوم هيئة الميناء ووكيل الشحن.	- عيب في تصميم النظام - عيب في تطبيق النظام	يتم التثمين في غالبية التجارب الدولية باستخدام وسائل تكنولوجية رقمية	- يجب أن يتم التثمين في ميناء الوصول لتوفير الوقت والاستفادة من خبرة العاملين بالميناء في المنتجات (I) - ربط منصة نافذة بجميع الجهات المعنية الكترونيا بحيث يقوم المستورد المصري بسداد كافة الرسوم مرة واحدة الكترونيا.(I)	- تسريع إجراءات التثمين والإفراج الجمركي - زيادة الشفافية فيما يتعلق بالرسوم الإجمالية التي يدفعها المستورد المصري	تسهيل جزء آخر من إجراءات الاستيراد مما يعمل على تنشيط التجارة وتعزيز تنافسية مصر
				إجراء تغييرات جذرية (M): - الاستعانة بتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة لرقمنة إجراءات الاستيراد بالكامل مما يعني تحديد إجمالي الرسوم الكترونيا عبر منصة واحدة يسهل استخدامها.	زيادة كفاءة وشفافية عملية التثمين الجمركي	

يجب التأكيد في النهاية على ضرورة الحوار مع المستوردين بانتظام ومشاورتهم قبل تطبيق أي سياسات جديدة وتعريفهم بآلية التنفيذ. كما من المهم مراعاة قدرات الأجهزة الحكومية قبل تنفيذ أي سياسات، وهو ما سوف يستعيد الثقة بين الحكومة والمستوردين ويوفر الجهد والوقت المهدرين وله مردود إيجابي مؤكد على بيئة الأعمال في مصر.

وختاما، من المتوقع أن ينخفض الوقت الذي تستغرقه إجراءات استيراد زيت النخيل ومشتقاته من 92.5 يوما حاليا (بما في ذلك الوقت غير المباشر) إلى 24.95 يوما فقط في ثاني أفضل الحلول، وإلى 13.27 يوما فقط في أفضل الحلول، على النحو المبين في الأشكال 1، و2، و3 والجدول 3 أدناه.

الشكل 1: زيت النخيل – الوضع الحالي

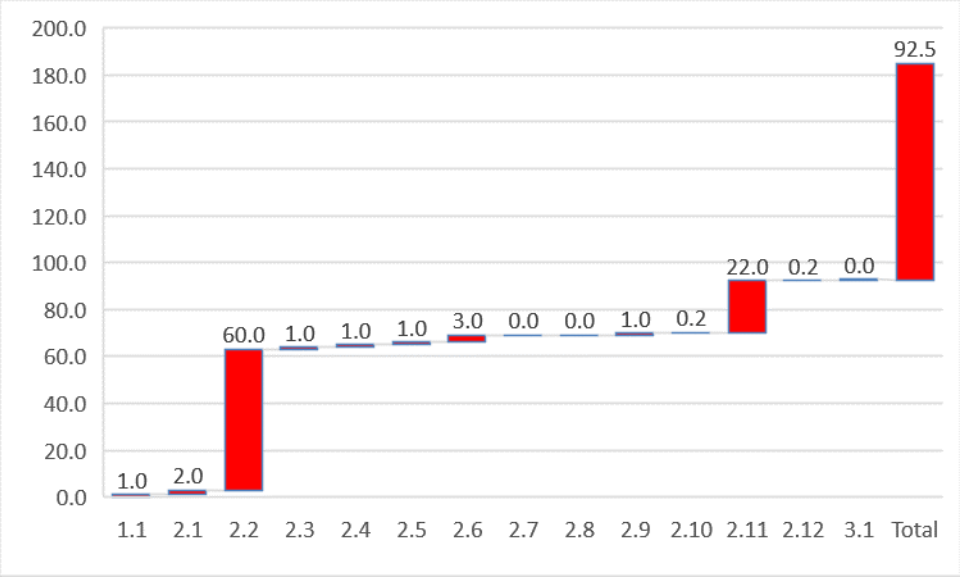

الشكل 2: زيت النخيل – الوضع كما يجب أن يكون (ثاني أفضل الحلول)

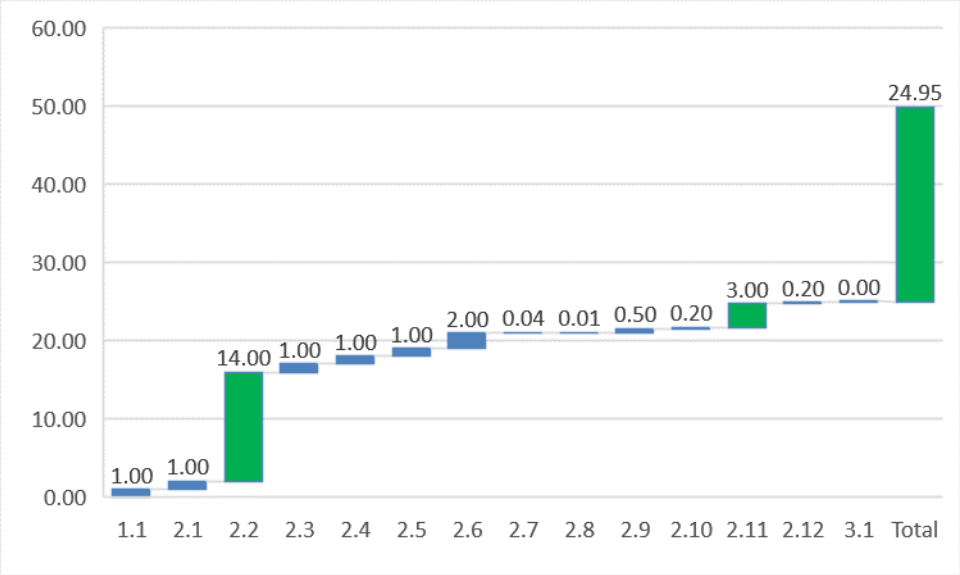

الشكل 3: زيت النخيل – الوضع كما يجب أن يكون (أفضل الحلول)

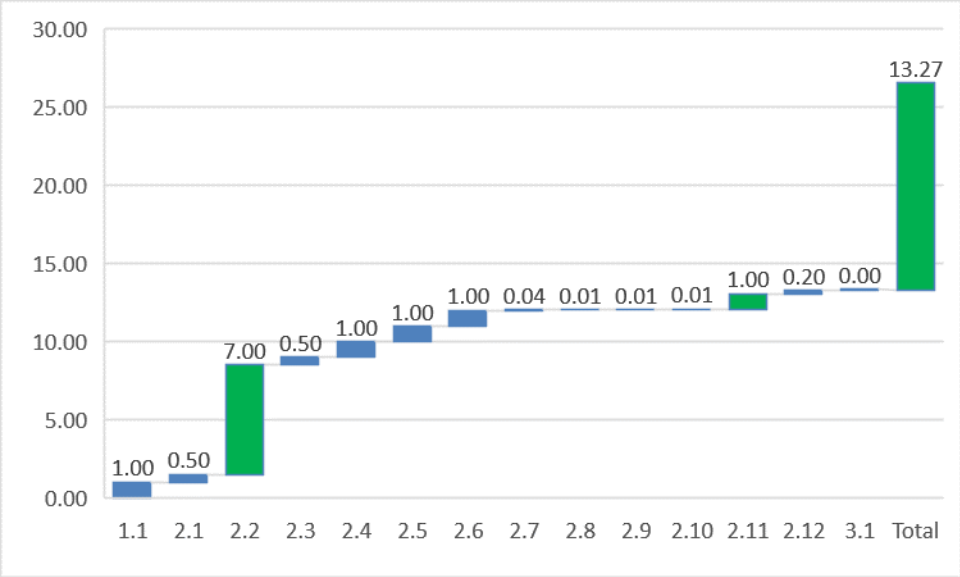

الجدول 3: زيت النخيل – الإطار الزمني (أفضل الحلول مقارنة بثاني أفضل الحلول)

المرحلة	الإجراء	الوضع الحالي	الوضع كما يجب أن يكون (ثاني أفضل الحلول)	الوضع كما يجب أن يكون (أفضل الحلول)
الشراء	1-1 إبرام عقد البيع	1.00	1.00	1.00
الشحن	2-1 الحصول على رقم القيد الجمركي	2.00	1.00	0.50
	2-2 تقديم طلب للحصول على خطاب اعتماد	60.00	14.00	7.00
	2-3 إعداد واعتماد مستندات الشحن	1.00	1.00	0.50
	2-4 حجز الخزانات	1.00	1.00	1.00
	2-5 تسلم بنك المستورد مستندات الشحنة	1.00	1.00	1.00
	2-6 التفريغ	3.00	2.00	1.00
	2-7 الحصول على أمر تسليم	0.04	0.04	0.04
	2-8 الحصول على رقم 46 وأرقام الفحص	0.01	0.01	0.01
	2-9 أخذ العينات وتسلم الشحنة المحجوزة	1.00	0.50	0.01
	2-10 الفحص والتفتيش الجمركي	0.20	0.20	0.01
	2-11 التثمين والبيان الجمركي	22.00	3.00	1.00
	2-12 الإفراج الجمركي والانتهاء من الإجراءات	0.20	0.20	0.20
السداد	3-1 تمام السداد	0.00	0.00	0.00
الإجمالي		92.45	24.95	13.27